جامعة آل البيت

أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الخليجية – الإيرانية

(٢٠٠٢ – ٢٠١٣)

The Impact of the Iranian Nuclear Program on Iran – Gulf Relations

(2002–2013)

إعداد

خالد بن سالم بن جميل السعدي

اشراف الدكتور

صايل فلاح مقداد السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الخليجية – الإيرانية ٢٠٠٢ – ٢٠١٣) وأجيزت بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠١٥.

اعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور صايل فلاح السرحان	مشرفاً ورئيساً	....
الدكتور هاني عبدالكريم أخورشيدة	عضواً	....
الدكتور أمين علي العزام	عضواً	....
الدكتور خالد مفضي الدباس	عضواً خارجياً	....

الاهداء

الى من تتسابق الكلمات لتعّبر عن مكنون ذاتها، ومن علمتني وعانت الصعاب لأصل الى ما انا عليه ... أمي الغالية .

الى النور الذي ينير لي درب النجاح وعلمني الصمود مهما تبدلت الظروف ... ابي العزيز .

الى من تحلى بالأخاء والأبّوة وتميز بالوفاء والعطاء، الى ينبوع الصدق الصافي، الى من سُعدت برفقته في دروب الحياة وسار معي لطريق النجاح والخير.. الى الأب قبل العم العزيز خميس .

الى من قاسمتني دربي وعانت معي عناء سفري وصبرت لتضيء لي درب النجاح ... زوجتي الحبيبة .

الى من كانوا يضيؤن لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء .. فلذة كبدي سيف وهوزان

الى من اضاءا بعلمهما عقول غيرهما فأظهرا بسماحتهما تواضع العلماء وبرحابتهما سماحة العارفين، الى من علماني حرفاً اصبح سنا برقه يـُضيء الطريق امامي ... استاذّي الفاضلين الدكتور صايل فلاح السرحان والدكتور قاسم الدليمي .

الى من شاركاني هموم الدراسة وتقاسما معي العلم سوياً ...

الاخ العزيز خالد الجنابي والاخ العزيز زيد العمرو .

شكر وتقدير

الى الشموع التي ذابت لتنير لنا الدرب، الى رسل العلم والتربية، الى الذين افنوا انفسهم وضحّوا بجل وقتهم وأعطوا خلاصة علمهم، لا يسعني بعد ان منّ الله عليّ وأتممت العمل في هذه الدراسة، إلا ان اتقدم لكم بجزيل الشكر، وعظيم العرفان والامتنان .

الى استاذيّ الفاضلين الدكتور صايل فلاح السرحان، والدكتور قاسم الدليمي، اللذين دعماني بعلمهما الوفير، وصبرهما الكبير، فكان لتوجيهاتهما القّيمة، وافكارهما النّيرة، اكبر الأثر في إغناء هذه الدراسة وإنجازها، فقد صّوبا أخطائي، وانارا مساري، وذللا لي الصعب، وهيئا لي الدرب، فلهما مني جزيل الشكر والتقدير ابداً ما حييت، كما اتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى اعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحّملوا عناء قراءتها، وسيكون لملاحظاتهم الأثر الابرز في تطوير هذه الدراسة، وتحسين جودتها ومضمونها، فجزاهم اله تبارك وتعالى عّني خير الجزاء، ونفعنا على الدوام بعلمهم، وأخيراً أوجه شكري وتقديري لكل من مدّ لي يد العون في سبيل إخراج هذه الدراسة الى حّيز الوجود، إلى كل هؤلاء اتقدم بوافر الشكر مع المحبة العطرة والتقدير .

كما اتقدم بجزيل الشكر لكل من ساندني من إخواني وأخواتي، واصدقائي وزملائي بالعمل، وكل يد خفية، لهم جزيل الشكر والتقدير .

والله ولّي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الملخص باللغة العربية .

تناولت هذه الدراسة أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الخليجية – الإيرانية، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٣، حيث ركزت على برنامج إيران النووي وما افرزه من آثار في الداخل الإيراني، والتي انعكست بدورها على البيئة الدولية بشكل عام، وعلى البيئة الإقليمية على وجه الخصوص .

واستعرضت الدراسة نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى العام ٢٠١٣، باعتبار هذا البرنامج احد العوامل المؤثرة في علاقات إيران الخارجية، وتفاعلاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بتتبع المسارات والمراحل التي مرّ بها البرنامج، واستعراض السياسات المتبعة من الجانب الإيراني والأطراف المعنية .

وركزت الدراسة على أهداف ومقاصد هذا البرنامج على كافة المستويات، الدخلية، والإقليمية، والدولية، فضلاً عن أبعاده السياسية، والأمنية، والإقتصادية، كما تناولت الدراسة التحديات التي واجهت البرنامج سواء كانت القوانين والأنظمة والمعاهدات المعنية بهذا الملف، او المواقف الدولية والإقليمية منه .

وبيّنت الدراسة آثار وتداعيات هذا الملف على العلاقات الخليجية – الإيرانية، الأمنية منها والسياسية والبيئية، مستعرضة خيارات دول مجلس التعاون الخليجي حيال البرنامج النووي الإيراني، والسيناريوهات المستقبلية المطروحة .

واعتمدت الدراسة في بيانها لعلاقات إيران الخارجية وتحديداً مع دول الخليج العربي ، على منهج النظام الدولي لبيان طبيعة العلاقة بينها وبين هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى لدراسة أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الخليجية – الإيرانية، كون النظام الدولي من وجهة نظر الباحث يُعد واحداً من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية، ثم حاولت الدراسة التركيز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي في إيران، وذلك لأن الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني تلعب دوراً كبيراً في صنع واتخاذ القرارات في إيران

وتنفيذها. وخرجت الدراسة بنتيجة رئيسية مفادها أن هناك تطورات ومتغيرات سياسية واقتصادية وأيديولوجية أسهمت في تطور البرنامج النووي الإيراني، كما ان هناك محددات وتحديات داخلية واقليمية ودولية أسهمت في اعاقة هذا البرنامج وتأخره ، ولخيراً ترك هذا البرنامج آثاراً على المستويين الإقليمي والدولي، وفرضت نفسها على علاقات إيران بالدول المعنية .

المقدمة :

ازدادت مخاوف دول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني الذي ظهرت حقيقته أواخر عام (٢٠٠٢)، بعد اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي (آراك) و (نتانز) لتخصيب اليورانيوم، من أجل صنع الأسلحة النووية، بعيداً عن رقابة الوكالة الدولية التي وجهت اتهاماتها لإيران بانتهاك التزاماتها المفروضة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، فقد استحوذ موقع (نتانز) على اللاإهتمام المركزي في هذه الحقيقة، بعد أن اتضح بأن هذا الموقع يضم شبكة من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، فكان دليلاً على أن لدى إيران المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي، وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المجتمع الدولي، بما فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم، يشير إلى أنها تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة في تطوير برنامجها النووي، سعياً إلى امتلاك السلاح النووي .

وتنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية، بحيث تستثمر موقعها الإستراتيجي وقوة إقتصادها، كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماضٍ إمبراطوري جرى اعتماده من قبل قوى دينية – شيعية – سياسية، تسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، بالإستناد إلى أيديولوجيتها التي تلتقي رابطتها الطائفية مع بعض دول الجوار سواء في أفغانستان أو العراق أو في بعض دول الخليج العربي، أو حيثما وجدت، بما يتلاءم مع مصالحها مثل علاقاتها مع حزب الله اللبناني، أو باستغلال الدين الإسلامي بشكل مهم حين تسنح الفرصة بذلك، كالعلاقة التي تربطها مع حركة حماس وبعض الفصائل الباكستانية، حتى أصبحت هذه السياسات وبدرجات متفاوتة، علامة بارزة من علامات فكر وحسابات القوى السياسية الرئيسة ذات التأثير في المجتمع والدولة داخل إيران .

وتبرز معضلة أثر البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الخليجية – الإيرانية، من عدة إعتبارات، كونه يهدد دول منطقة الخليج العربي التي هي بالنسبة لإيران كدائرة نفوذ، خاصة أن سياسة الدفاع الإيرانية قد تأثرت كثيراً بالمتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، التي أدت إلى زيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، فعمل هذا الوجود على تفعيل سياسة العزل الأمريكية ضد إيران، الأمر الذي استوجب إدخال تغييرات متماثلة على سياسة الدفاع الإيرانية، سعت إيران من خلالها إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية، والإدعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي .

وتسعى هذه الدراسة وضمن محدداتها المستندة إلى الفرضيات التي قامت عليها، للوقوف عند أثر البرنامج النووي الإيراني، سواء في هذه المرحلة التي لم تكتمل فيها دورة الوقود النووي، أو في المرحلة اللاحقة لتلك الدورة، التي يتم فيها تخصيب اليورانيوم وتكون إيران قادرة على الدخول في النادي النووي .

أولا : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية) وكالآتي :

١. الأهمية العلمية (النظرية):

أ – تكمن الأهمية العلمية للدراسة بكونها تسهم في توضيح بعض المفاهيم لدى الباحثين السياسيين عن حقيقة البرنامج النووي الإيراني خلال فترة الدراسة .

ب – تفيد المختصين والمهتمين فيما يتعلق بالتأصيل النظري المعرفي عن مراحل تطور البرنامج النووي الايراني .

ج – تسهم هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في مجال التناول الأكاديمي لهذا الموضوع، نظراً لأهميته في المرحلة الحالية .

٢ – الأهمية العملية (التطبيقية) :

أ – توفر الدراسة عملياً إمكانية أن تقدم إسهاماً متواضعاً لصنّاع القرار لبيان أثر البرنامج النووي الإيراني في الأمن الإقليمي الخليجي للفترة (٢٠٠٢– ٢٠١٣)، وهي فترة بالغة الأهمية .

ب – تعرض الممارسات الفعلية على أرض الواقع للأطراف المشاركين في قضية الملف النووي الإيراني، وتداعياته وانعكاساته على المنطقة .

ج – تبّين الدراسة نقاط التلاقي والإفتراق بين القوى الاقليمية والدولية في تجاذبها واستقطابها، حول قضية محورية ذات أثر بالغ في المساهمة في تركيز القوة بين الإنتشار والتوزيع، بما يمكن أن يدفع بإتجاه بروز قوى إقليمية، تتمحور في إتجاه لا يمكن في ظله بقاء النظام الدولي بشكله الحالي، أو دفعه الى التحول الى شكل آخر، وفقاً لتغيير البنى والهياكل فيه .

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي: -

١. التعرف إلى مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي وعلى طبيعة العوامل المؤثرة فيه، ومدى نجاحه في مواجهة الأطماع الإقليمية للدول المختلفة وخاصة إيران .
٢. تسليط الضوء على التوجهات الأمنية الإيرانية تجاه الأمن الإقليمي الخليجي .
٣. توضيح ما إذا كانت هناك إمكانية لبناء أمن إقليمي خليجي ذاتي.
٤. إستجلاء طبيعة الضمانات الأمنية والتحالفات الإستراتيجية الخليجية الأمريكية والغربية، وبيان ما إذا كان يمكن الإعتماد عليها أو الوثوق بها لتبديد المخاوف الإقليمية لدول الخليج العربي تجاه إيران .

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

لم تخفِ إيران قيامها بتطوير قدراتها العسكرية غير التقليدية، وذلك في ظل محدودية قدرات دول النظام الإقليمي الخليجي في هذا المجال، الأمر الذي تبلور عن إستراتيجية إيرانية تجاه قضية الأمن في هذه المنطقة، وسعيها نحو وضع أسس مشروع نووي نافذ يمنحها القدرة على التدخل في شؤون دول المنطقة، بالرغم من الإتفاق الإيراني – الغربي حول هذا البرنامج فإن سياسة الغموض النووي الإيراني ستبقى قائمة، وعليه تكون صياغة السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة على النحو الآتي: **ما مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الخليجية – الإيرانية خلال الفترة ما بين (٢٠٠٢- ٢٠١٣)** ؟ ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي برز عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالآتي :-

١. ما مدى فاعلية منظومة الأمن الإقليمي الخليجي في مواجهة الطموحات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية ؟

٢. ما مدى تأثير التوجهات الإيرانية لبناء قوة إقليمية على حساب الأمن الإقليمي الخليجي ؟

٣. ما طبيعة البرنامج النووي الإيراني وما مبررات إنشائه ؟

٤. ما مدى تأثير الإتفاق النووي الإيراني – الغربي على الأمن الخليجي ؟

٥. ما لإمكانية التوافق الغربي – الخليجي – الإيراني بحيث يتحقق هدفي الإنسجام والتوافق ليبدد المخاوف الخليجية ويقلل حجم الإقتراب بين الجانبين ؟

رابعا : فروض الدراسة :

بناًء على موضوع الدراسة وأسئلتها أمكن صياغة الفرضية الرئيسية مفادها :**هناك علاقة إرتباطية بين تطور البرنامج النووي الإيراني والعلاقات الخليجية – الإيرانية**، وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

١. يسهم التقارب الخليجي الأمريكي والغربي في الحد من مخاطر البرنامج النووي الإيراني .

٢. لا تؤثر منظومة الأمن الإقليمي الخليجي في الحد من الطموحات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية وطموحها الإقليمي في المنطقة .

٣. لا يؤثر البرنامج النووي الإيراني على إمكانية التوافق الخليجي – الإيراني .

٤. يسهم الاتفاق الأمريكي – الغربي مع إيران في الإفتراق الخليجي – الإيراني، والتقارب الأمريكي الإيراني .

خامساً : حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (٢٠٠٢ – ١٣) ، أما إختيار عام (٢٠٠٢) كبداية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام قد تم الكشف فيه عن الخفايا والأسرار المتعلقة ببرنامج إيران النووي وبروزه إلى حيز الوجود ، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام (٢٠١٣) لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات المتعلقة بهذه الدراسة ، كما أنه بداية النصف الثاني من فترة الاتفاق المرحلي الإيراني الغربي لإيجاد حل لهذا الملف مما سمي محادثات جنيف التي جرت، و(لوزان) المزمع إقامتها .

الحدود المكانية : الدول موضوع الدراسة بالإضافة للأطراف السياسية التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بمجريات هذا الملف .

سادساً : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

١. المتغير المستقل : البرنامج النووي الإيراني

أ. التعريف الأسمي (اللغوي) : هو البرنامج المخصص لتخصيب اليورانيوم في إيران من أجل الحصول على الطاقة الكهربائية في سياق مواجهة الإستهلاك المحلي للطاقة المتصاعد بوتيرة متسارعة حسب وجهة النظر الإيرانية التي تعلن بأن نشاطه يقع ضمن إستخدامات الأغراض السلمية Squassoni)، (2004:2)، والذي واجه اعتراضات غربية شديدة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تبني إعتراضاتها على ما لدى إيران من احتياطات

كبيرة من النفط والغاز، اللذين يمكن الإعتماد عليهما في إنتاج الطاقة الكهربائية (الراوي ، ٢٠٠٦: ١٧٧).

وهناك تعريف آخر لهذا البرنامج يفيد : هو البرنامج المخصص لتطوير القدرات النووية الإيرانية الذي إهتمت به السياسة الإيرانية منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام (١٩٨٨) بشكل مكثف وجعلته ضمن أولوياتها، فنجحت من خلال علاقاتها في هذا المجال مع روسيا الإتحادية والصين في شراء مفاعلات نووية كبيرة ، ومواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية ، وإن كانت البدايات الأولى لهذا البرنامج في عهد شاه إيران وما حصل عليه من تسهيلات أمريكية وأوروبية في هذا المجال (الزهيري، ٢٠١١:١٠٧)، وهذا هو التعريف المعتمد الذي تبنته الدراسة، لغايات التعريف الإجرائي .

ب. التعريف الإجرائي للبرنامج النووي الإيراني:

أمكن صياغة المؤشرات التالية :

- المجال السياسي الدبلوماسي .
- المجال الإقتصادي، والتهديد بالعقوبات، او تقديم الإغراءات .
- المجال العسكري (إمكانية إستخدام القوة العسكرية) .

٢. المتغير التابع : العلاقات الخليجية – الإيرانية .

أ. التعريف الأسمي (اللغوي) :

عرّف (كارل دوتش) العلاقات الدولية بأنها العلاقات غير محددة الهوية، القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية (حتّي، ١٩٨٥ ، ص: ٨) .

أما (فيرالي) فعرّفها بأنها (العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها) (يونس، ١٩٩١ ، ص: ٩) .

وكتب (والتر شارب) أن العلاقات الدولية تعنى (بتلك القوى الاساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية)، كما إعتبر (هانس مورغانثو) و (كينيث تومبسون) أن جوهر العلاقات الدولية (هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة) (حتّي، ١٩٨٥ ، ص: ٨) .

ومما سبق من تعريفات يمكن صياغة تعريف العلاقات الخليجية – الإيرانية على أنها (تلك العلاقة بين إيران ودول الخليج العربي التي لا تزال قائمة على الشك والتوجس في ظل عدم وجود أي تقارب في بعض قضايا الخلاف الرئيسية وفي مقدمتها إحتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام (١٩٧١)، وكذلك الإستمرار في بعض الأنشطة والسياسات ومنها سياسة إيران النشطة التي تهدف لتطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، وسياسة التمدد الشيعي ودعم الأحزاب والأقليات الشيعية في الدول العربية وسعيها الحثيث لزيادة النفوذ ومحاولات الإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج، وهذا هو التعريف المعتمد الذي تبنته الدراسة، لغايات التعريف الإجرائي .

ب. **التعريف الإجرائي :**

أمكن صياغة المؤشرات التالية :

- الجانب السياسي والأمني .
- الجانب الإقتصادي .
- الجانب العسكري .

٢. **مفهوم النظام الإقليمي الخليجي :**

أ. **التعريف الأسمي لمفهوم النظام الإقليمي :** تباينت التعريفات التي تناولها عدد من الباحثين بشأن معايير تعريف النظم الإقليمية وذلك نتيجة للتداخل الشديد بين تلك النظم وأقاليم جوارها والعالم، إذ كانت أهميتها تتعاظم بالنسبة إلى أطراف النظام الدولي ، ويبرز من بين تلك التعريفات الآتي :

أولا: التعريف الذي يميز بين ثلاث إتجاهات بشأن تحديد معيار تعريف النظام الإقليمي وهي (هلال : ١٩٨٣ : ٢٠) :

(١) اتجاه التقارب الجغرافي الذي يعد أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية .

(٢) اتجاه يحدد معيار عناصر التشابه بين الدول التي تنتمي إلى إقليم ما ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً .

(٣) اتجاه لا يشترط أن تقيم الدول المتجاورة أو المتشابهة علاقات في ما بينها، وإنما العبرة في مدى وجود فواعل سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانيا: التعريف الذي يصنف النظم الإقليمية وفقاً لخمسة أنواع من المعايير وهي (إدريس، ٢٠٠٠ : ٢٤) :

(١) النظم التي تقوم على التجانس الإجتماعي والثقافي .

(٢) النظم التي تتشابه في الإتجاهات السياسية والسلوك الخارجي .

(٣) النظم القائمة وفقاً لمعيار الإعتماد السياسي المتبادل .

(٤) النظم القائمة وفقاً لمعيار الإعتماد الاقتصادي .

(٥) النظم التي تصنف وفقاً لمعيار التقارب الجغرافي .

ب. **التعريف الإجرائي لمفهوم النظام الإقليمي الخليجي** : هي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي : المملكة العربية السعودية، والكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان .

سابعاً : منهجية الدراسة

استناداً على موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية، وأسئلتها التي تهدف الإجابة عليها. فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي النظام الدولي وصنع القرار، للكشف عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني وتبيان أثره على العلاقات الخليجية – الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٣).

وفيما يلي عرض موجز لمنهجي نظرية النظام الدولي وصنع القرار من حيث :

- ورواد المنهج .
- مفهوم المنهج .
- مقولات المنهج وركائزه .
- توظيف المنهج في الدراسة .

١.منهج نظرية النظام الدولي :

أ. رواد منهج النظام الدولي

يعتبر كل من :

مورتن كابلان، تشارلز مكليلاند، جورج مودلسكي، وزاكرانس، أبرز من كتب وأوجد هذا النظام .

ب.مفهوم منهج النظام الدولي

يعرّف النظام الدولي بأنه (شبكة من التفاعلات بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، تتميز بنوع من التكرار والحدّة (الشِدّة)، تميزها عن التفاعلات التي تجري بين إحدى هذه الوحدات، أو بعضها أو كلّها مع وحدات أخرى محيطة، وأهم ما يميز النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه، والتي قد تتغير من فترة الى أخرى، وأهم ما يتوخى دراسته في النظام عوامل الإختلال، وعدم التوازن، وعدم الإنتظام، والتي قد تغير شكل النظام بين أحادي الى ثنائي أو الى متعدد الأقطاب) Easton، 1965 ، (p: 2-3 .

ج. مقولات منهج النظام الدولي وركائزه .

يقوم هذا المنهج على مفهوم أكثر حياداً من مفاهيم أخرى لتحليل العلاقات الدولية، مثل مفاهيم المجتمع الدولي، والأسرة الدولية، والجماعة الدولية، وهي مفاهيم لا تعّبر بدقة عن واقع علاقات التفاعل بين الدول، كما أنه يهتم بالشمول فى تحليل العلاقات الدولية لأنه يركز أساساً على دراسة تأثير النظام الدولي على سياسات الدول، وأهم ركائزه : الوحدات، التفاعلات، البنى والهياكل، وأشكال النظام Singer، (1961:80).

د. كيفية توظيف منهج النظام الدولي في الدراسة

وبهذا يصبح منهج النظام الدولي أكثر صلاحية لدراسة العلاقات الدولية منه لدراسة السياسة الخارجية، إذ أن السياسة الخارجية تتأثر في تشكّلها بالعديد من المحددات وعوامل التأثير، من بينها متغير النظام الدولي، لكنه ليس المتغير الوحيد ، كما أنه ليس بالضرورة المتغير الأكثر حسماً في كل الحالات .

لذلك فإن هذه الدراسة تلفت النظر إلى العلاقة بين النظام الدولي ممثلاً بالدول التي وقعت الإتفاقية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، هذه الإتفاقية التي تأتي في إطار التحفظات السابقة للدول الغربية التي وقعت على الإتفاقية تجاه هذا البرنامج، كما أن استخدام منهج النظام الدولي في دراسة أثر البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الخليجية – الإيرانية قد جاء بعد تردد طويل، وبعبارة أوضح فإن هذه الدراسة تنظر إلى النظام الدولي، كواحد من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية، كما أن استخدامه لن يهمل إبراز تأثير مكانة دول الخليج العربي فى النظام الدولي ذاته .

وعليه فإنه يسهم بشكل فّعال في الربط بين متغيرات الدراسة .

٢. منهج صنع القرار

أ. رواد منهج صنع القرار

يُعتبر كل من : ريتشارد سنايدر، وجراهام اليسون، أبرز من تحدث هذا المنهج .

ب. مفهوم منهج صنع القرار

يقوم منهج صنع القرار على أساس إفتراض مؤداه أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار، إذ يتم التحضير لصنع القرار عبر عمليات تستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه، ويؤكد هذا المنهج على مداخل تنظيمية قد تشتمل على صيغ بيروقراطية أو عقلانية أو نفسية، أو عمليات تفاعل بين عناصر مختلفة لعملية صنع القرار، ولكل من هذه المداخل محاور خاصة للإهتمام والدراسة، وهي أفضل سبيل لتناول عملية صنع القرار، ومعرفة ما هي البيئة المناسبة لإتخاذ قرار رشيد أو توافقياً . (القصبي، ٢٠٠٤ : ٢١٩) .

ج. مقولات منهج صنع القرار وركائزه

تدور بؤرة البحث في هذا المنهج حول رئيس الدولة والمجموعة المشاركة معه في صنع القرار ، هذه المجموعة التي تكون محدودة العدد ، أو هي قيادة مؤسسة أو جماعة أو منظمة ، وما يحيط بهذه المجموعة من اشخاص مؤثرين في صنع القرار (القصبي، ٢٠٠٤ : ٢١٩) .

وانطلقت استخدامات منهج صنع القرار التي تتجاوز استخدام المناهج الأخرى لنموذج الإختيار العقلاني Rational Choice Model ، من خلال ما وضعه عدد من دارسي السياسة الخارجية ، للنموذج الذي يقوم على أساس العلاقة ما بين الموقف والإستجابة من قبل صانعي القرار وهو الأمر الذى أصبح يعرف بمنهج صنع القرار، والذي يمكن ملاحظته في العملين الرئيسيين :

- المقالة الشهيرة التي كتبها كينيث بولدنج عام (١٩٦١) التصورات الوطنية والنظام الدولي National Images and International System التي أكدت على دور: تصورات Images ، وإدراكات Perception صانعي القرار فى السياسة الدولية Boulding، (1961).
- الكتاب الذى أصدره سنايدر وبروك وسابن عام (١٩٦٢) تحت عنوان: سياسة صنع القرار الخارجي Foreign Policy Decision Making ، تناولوا فيه دور البيئتين الداخلية والخارجية فى عملية صنع القرار بعد أن استند عملهم إلى فرضية رئيسية وهى أن خيارات السياسة الخارجية يمكن تحليلها بشكل مفيد من خلال النظر إلى رؤية وتعريف صانع القرار للموقف الذي عليه أن يتخذ قراراً بشأنه) Snyder، (1962.

ويشار إلى أن المحاور المهمة في صنع القرار ضرورة دراسة كل من :

١- البيئة الداخلية من حيث السكان، والموارد، والإقتصاد، والقوة العسكرية، والطبيعة النفسية لصانع القرار .

٢- البيئة الخارجية من حيث نفس عناصر البيئة الداخلية .

٣- الوحدة القرارية .

د. توظيف منهج صنع القرار في الدراسة

تلعب طبيعة التكوين الأيديولوجي للنظام السياسي الإيراني القائمة على نظرية ولاية الفقيه دوراً في صنع واتخاذ القرارات في إيران وتنفيذها، لذلك بات للولي الفقيه أهمية استتثنائية في هذا النظام جعلت منه يصبح المتغير الأشد أهمية في ظل الظروف التي تمر بها إيران جراء إصرارها على تجاوز العتبة النووية، وقد وجدت هذه الدراسة أن ما يزيد من تعقيد ردود الفعل المحتملة في قضية البرنامج النووي إنما ينبع من طبيعة سلوك صانع القرار السياسي في إيران. وعليه وجدت هذه الرسالة لزاماً عليها الاستعانة بمنهج صنع القرار للوقوف عند توجهات صناع القرار الذين توجهوا نحو التحول من سياسة خارجية متشددة إلى سياسة أكثر مرونة ربما لم يتم اللجوء إليها إلا بعد تولي حسن روحاني منصب الرئاسة الإيرانية في الربع الأخير من عام (٢٠١٣) .

ثامنا : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة المباشرة وذات الصلة بالموضوع، المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تناولت موضوع الدراسة الخاص بأثر البرنامج النووي الإيراني في الأمن الإقليمي الخليجي، وفيما يلي عرض موجز لأهم تلك الدراسات :-

١. الدراسات باللغة العربية

- **دراسة الهياجنة (٢٠٠٦) : أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة إستراتيجية** : تتناول هذه الدراسة سيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي أصبح مسألة تسيطر على إجتماعات الدول الكبرى، خاصةً مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. إذ تعد هذه المنطقة من أكثر المواقع العالمية في التركيز السياسي والإعلامي.

- **دراسة الراوي (٢٠٠٦) : البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط :** تتبعت هذه الدراسة البرنامج النووي الإيراني وما يثيره من تناقضات وتباين في وجهات النظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية، التي توجه الإتهام إلى إيران أن برنامجها النووي يحوى في ثناياه، أو يواكبه بخط متوازٍ معه برنامج نووي عسكري سري، يهدف إلى امتلاك السلاح النووي. وتناولت الدراسة مدى تأثير البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط في ظل البيئة الدولية الحالية ومتغيراتها الدولية والإقليمية،

- **دراسة المرهون (٢٠٠٧) : أمن الخليج وقضية التسلح النووي** : تطرقت هذه الدراسة إلى المقومات الجيوسياسية للنظام الإقليمي الخليجي التي تمثل البعد الهيكلي على مستوى علاقة أمن الخليج بالأمن القومي العربي. فضلاً عن تناولها للملف النووي الإيراني وأثره في النظام الإقليمي العربي ، مع التطرق لمراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والمقاربات الأمريكية والروسية والإسرائيلية، وموقف المجتمع الدولي من هذا الملف .

- **دراسة اللباد (٢٠٠٧): قراءة في مشروع إيران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية:** تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في المنطقة ، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي ، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الأساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها أطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل.

- **دراسة شحاتة (٢٠٠٧) : إيران والخليج خيارات القوة واحتمالات السلام** : حللت هذه الدراسة الثوابت والمتغيرات في المقاربات الدولية والإقليمية نحو مختلف أبعاد أزمة البرنامج النووي الإيراني بكل متغيراتها الإقليمية من زوايا تتصل بالمناخ الدولي والإقليمي السائد ، وعبر المقاربات الأوروبية والأمريكية والخليجية ،

- **دراسة نهار (٢٠٠٨) : المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي الواقع والخيارات :** عالجت هذه الدراسة قضية الأمن في الخليج العربي كجزء من الأمن العربي الشامل ، في ظل التحولات التي توقعها الباحث عن التي تربط بين العلاقات الأمنية الإقليمية والدولية

في هذه الحقبة الزمنية ، وذلك بعد أن شرعت إيران بتوسيع طموحاتها التوسعية التي تحاول فيها التمدد في المناطق العربية وخاصة المجاورة لها.

- **دراسة بني ملحم (٢٠٠٩) : البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي** : تناولت هذه الدراسة عدد من مفاهيم الأمن وبعض الكتابات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ، من خلال إلقاء الضوء على المدركات الأمنية الإيرانية وعلى العوامل المؤثرة على السلوك السياسي الإيراني تجاه أمن الخليج العربي ، كما استعرضت السياسة الإيرانية والعوامل التي دفعت إيران إلى بناء برنامجاً النووي فضلاً عن تبيانها لرد فعل دول الخليج العربي على البرنامج النووي الإيراني .

- **دراسة المجالي (٢٠١١) : تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** : تطرقت هذه الدراسة إلى الأمن الإقليمي الخليجي وسباق التسلح في المنطقة ، والأهمية الإستراتيجية للخليج ، وبناء القوة العسكرية الإيرانية بالإضافة إلى تطوير القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية البرية والبحرية والجوية ، وإلى تطوير القدرات النووية الإيرانية بالتركيز على الجهود الإيرانية في المجال النووي قبل عام (١٩٧٩) وكيفية إحياء البرنامج النووي ، من أجل السير في الطريق إلى النادي النووي ، فضلاً عن تطرقها إلى القوة العسكرية وتأثيرها على الأمن الإقليمي الخليجي، والعواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني ، والآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ، ومبررات القلق الخليجي من سياسة التسلح الإيرانية .

- **دراسة كشك (٢٠١٢) : تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** : تناول هذه الدراسة في قسمها الأول الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته الإقليمية من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجي.

- **دراسة شاميل (Shmuel، 2009): Iranian Terrorist Policy and Export of Revolution: الارهاب الإيراني وسياسة تصدير الثورة:** أشارت الدراسة إلى أن النظام الإيراني منذ استلامه السلطة عام (١٩٧٩) تبنى سياسة الجهاد ومبدأ تصدير الثورة للدول العربية والإسلامية ومقاومة إسرائيل والغرب ، وقد لعبت تلك الشعارات والمبادىء التي أعلنها النظام الإيراني في تقويته ، وعدت سلاحاً ضد أعدائه أيضاً إذ أسهمت تلك الشعارات في إظهار صورة الثورة الإيرانية بأنها ثورة إسلامية تدافع عن حقوق العالم الإسلامي ، وبينت الدراسة الدوافع والأهداف التي جعلت إيران تتبنى مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية في منطقة الخليج العربي واليمن .

- **دراسة ميشيل Michael)، (2012 : Iran Targets Yemen : الاستهداف الإيراني لليمن** : تطرقت هذه الدراسة إلى الاستهداف الذي تمارسه إيران تجاه اليمن بشكل عام ، والشيعة في الجزء الشمالي لليمن بشكل خاص كمنطقة تشكل تهديداً للملكة العربية السعودية ، وبينت الدراسة أن إيران تسعى إلى تأسيس وجود إيراني على الأرض في هذه المنطقة والتمدد إلى منطقة البحر الأحمر حتى تستطيع السيطرة على طرق إمدادات السلاح من إيران إلى باقي دول الشرق الأوسط ، وقد ساعد إيران في تحقيق هذه الأهداف ضعف الأنظمة العربية ، واندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي .

وبعد الإنتهاء من الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تتميز عنها بما يلي :

١. إهتمت أغلب الدراسات السابقة بشكل كبير بالسرد التاريخي وتجاهلت عدد كبير من المعطيات السياسية التي مرت بها العلاقات الخليجية – الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٣) وبعض الوقائع المهمة ذات الطبيعة السياسية ، خاصة ما يتعلق بالمباحثات الإيرانية الغربية (٥ +١) بشأن البرنامج النووي التي أثمرت عن توقيع إتفاق بينهم في شهر تشرين الثاني (٢٠١٣) .

٢. لم يرد بأغلب الدراسات السابقة التطرق للدور العسكري الذي تتمسك به إيران وصانع القرار السياسي فيها عند وضع المشروع الإقليمي الإيراني ومدى تأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي .

٣. غابت عمليات التحليل للتحولات السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ، مما جعل عدد من تلك الدراسات تصبح كقصة تاريخية تفتقد لتوضيح مفردات مهمة في علم السياسة . لذا تركز هذه الدراسة على الفرص التي يمكن للحكومة الإيرانية انتهازها بما يخدم تحقيق إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط ، من خلال علاقاتها مع دول الخليج العربي ، مع ملاحظة القيود المعيقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

الفصل الأول

البرنامج النووي الإيراني : النشأة والتطور

سعت إيران منذ بداية عهد الشاه (محمد رضا بهلوي) إلى تعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط. خاصة وانها تحتل موقعاً استراتيجياً على طول الخليج العربي وبحر العرب، ولها حدود تمتد ما بين الإتحاد السوفيتي شمالاً إلى منطقة الخليج العربي جنوباً، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط*. فضلا عن أنها تعتبر من دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط الرئيسية، ومن هنا وجدت إيران ومنذ زمن الشاه بأن إمتلاكها للطاقة النووية قد يساعدها في تحقيق أهدافها الاساسية، المتمثلة في تطوير قوتها الاقتصادية والمتمثلة بانتاج احتياجاتها من الطاقه وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال الحيوي، ودعم هدف توظيف وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقه النووية في التنمية القومية للبلاد خاصة في ميادين الطب والزراعه والصناعه، ولذلك فقد عمدت القيادات الايرانية المتعاقبة سواء قبل عام ١٩٧٩ او بعدها على اعتبار ان خيار بناء برنامج نووي للأغراض السلمية حسب ادعاء ايران من الاهداف والخيارات الأستراتيجية لها، وذلك لغرض تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية في ظل وجودها في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي .

ومن هنا جاء هذا الفصل لتناول البرنامج النووي الايراني في مباحث ثلاثة هي :

المبحث الاول : نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني .

المبحث الثاني : اهداف ومقاصد البرنامج النووي الايراني .

المبحث الثالث : الابعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الايراني .

---

*انظر خريطة ايران السياسية على الصفحة التالية .

الشكل رقم (١) الخريطة السياسية لإيران



المصدر : (الأطلس العربي)على الموقع

www.worldatlas,asia,middleEast

المبحث الأول

نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني .

لم تكن السياسة الإيرانية فيما يتعلق ببرنامجها النووي محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة، بل كانت في أغلبها نوعاً من التجاوب مع التطورات الظرفية التي شهدها هذا البلد، لذلك مّر البرنامج النووي الإيراني بتطورات غير منتظمة منذ بدايته، إنطلاقاً من تفاوت الإهتمام والدعم لهذا البرنامج ما بين السرعة والوهن، أو التراجع أحيانا وفقاً لما تشهده البيئة الداخلية المتعلقة بالوضع الإقتصادي وتداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكذلك التحولات في مواقف الدول الكبرى، وحركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية .

لذلك سيتم دراسة نشأة وتطور البرنامج من خلال مطالب ثلاث هي :

المطلب الأول : مرحلة التأسيس ١٩٥٧ – ١٩٧٩ .

المطلب الثاني : مرحلة التوقف ١٩٨٠ – ١٩٨٨ .

المطلب الثالث : إستراتيجية إحياء البرنامج النووي الإيراني بعد العام ١٩٨٨ .

المطلب الأول

مرحلة التأسيس ١٩٥٧ – ١٩٧٩

ظهرت الملامح الأولى للبرنامج النووي الإيراني منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، من خلال التعاون الوثيق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتبط الجانبان آنذاك بعلاقات إستراتيجية وثيقة. الأمر الذي جعل من نظام الشاهحليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة مع الإتحاد السوفيتي السابق والكتلة الشيوعية، وهو ما تجلى بوضوح في إنضمام إيران إلى حلف بغداد* عام ١٩٥٥ (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٥-٢٧) .

إرتكز التعاون الإيراني – الأمريكي في المجال النووي على برنامج (الذرة من أجل السلام) ** الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق (دوايت إيزنهاور) عام ١٩٥٣، وفي هذا الإطار وقّع الجانبان الأمريكي والإيراني عام ١٩٥٧ على إتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية، وبلغ المدى الزمني لها عشرة سنوات، وبموجب هذه الإتفاقية حصلت إيران على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة الأمريكية، و على عدة كيلو غرامات من اليورانيوم المُخصّب للأغراض البحثية.فضلاً عن تعاون الجانبين في البحوث المتعلقة بالإستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما نقلت الولايات المتحدة في نفس العام معهد العلوم النووية التابع لمنظمة حلف بغداد من العراق إلى إيران، وفي عام ١٩٥٩ أصدر الشاه تعليمات تنص على البدء في إنشاء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران، وذلك في إطار خطة تقضي بإنشاء (٢٣)مفاعلاً نووياً بحلول تسعينيات القرن الماضي، وبقدرة (٢٠) ألف ميغا واط، وفي عام ١٩٦٠ اتخذت إيران ترتيبات لشراء مفاعل أبحاث تُقدر طاقته بحوالي (٥) ميجاوات من الولايات المتحدة، لتركيبه في مركز البحوث النووية في

* حلف بغداد هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، وكان يهدف إلى الوقوف في وجه المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، وجاء في بدايته على هيئة إتفاق عسكري بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وايران. أما الولايات المتحدة الامريكية فكانت هي صاحبة فكرة إنشاءه ووعدت بتقديم العون الإقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وانما وكلت بريطانيا بالقيام به.

** هذا البرنامج اعلنه الرئيس (أيزنهاور) في خطاب له في ٨ كانون الاول ١٩٥٣، بهدف تمكين دول العالم من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وذلك يعني عدم استخدام هذه الطاقة في التسلح والدمار الشامل وانما استخدامه في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وهو الهدف المنشود، وقد أدى هذا الخطاب الى انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لغرض تعزيز الرقابة والتفتيش والتحقق من الأنشطة النووية للدول الأعضاء .

جامعة طهران، حيث قامت الولايات المتحدة من جانبها بتوريد هذا المفاعل (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٥٢-٢٥٣) .

تم بناء أول منشأة نووية إيرانية ضخمة عام ١٩٦٧ في مركز البحوث النووية في الجامعة ذاتها، واُعتبرت هذه المنشأة بأنها واحدة من مرافق الأبحاث النووية التي كانت تديرها منظمة الطاقة النووية الإيرانية، ويُقّدر حجم إنتاج هذا المفاعل بحوالي (٦٠٠) غرام من البلوتونيوم* سنوياً، وفي أيلول من ذلك العام قامت الولايات المتحدة بتزويد إيران ب(٥،٥) كغم من اليورانيوم المخصّب** كوقود لتشغيل هذا المفاعل، ثم قامت بعد ذلك بتزويدها بشحنةأكبر حجماً تُقدر بحوالي (١٠٤) كغم من اليورانيوم Sahimi)، 2003 ، (p: 3 .

واجه المفاعل البحثي في جامعة طهران مشكلات فنية معقدة في تشرين الثاني ١٩٦٧. الأمر الذي دفع إلى البحث عن شركات عالمية متخصصة لإصلاح هذه المشكلات، وفي هذا الإطار وقعت إيران إتفاقاً مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية في آذار ١٩٦٩، ينص على أن تقوم المفوضية بإصلاح تلك المشكلات، وفي نفس العام عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل الإتفاقية الموقعة مع إيران عام ١٩٥٧، بغرض التعاون في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية، حيث اتفق الجانبان على تعديل الإتفاقية بهدف توسيع العمل بها، وتمديد العمل بنصوصها لمدة عشرة سنوات (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٥٤) .

ترك الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١ آثاراً كبيرة على أمن المنطقة، وتمثلت في زيادة التوتر في العلاقات العربية – الإيرانية. بالإضافة إلى تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة لحماية مصالحها، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتهاج إستراتيجية جديدة اتجاه إيران نظراً لمصالحها الإقتصادية الضخمة في الخليج العربي، ووفق هذه الإستراتيجية أصبحت إيران وكيلاً للمصالح الأمريكية في المنطقة، وبدأت الولايات المتحدة برنامجاً لتسليح

---

*البلوتونيوم هو معدن ثقيل جداً وعالي الكثافة، مشع وسام, أكتُشفَ في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠, وهو عنصر قابل للأنشطار وتُستَخدم طاقته لصناعة القنابل النووية ويستخدم في إنتاج الطاقة في بعض المفاعلات النووية السلميه.

** اليورانيوم المخصّب هو اليورانيوم الطبيعي الذي يمر بعملية رفع نسبة U-235 القابل للانشطار، حيث يحتوي اليورانيوم الطبيعي على 0,7% بنسبة U-235، بينما تتطلب عملية الإنشطار التسلسلي زيادة نسبة U-235 إلى أكثر من ٣,٥ % للاستخدام في المفاعلات النووية المستخدمة لإنتاج الكهرباء، وبين ١٢% و ٢٠% في المفاعلات الصغيرة المخصصة للبحوث العلمية، وفوق ٩٠% للاستخدام في القنابل النووية

إيران، وأعطتها الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن، واعتبرتها (شرطي الخليج)، وترتب علـى ذلك تسليـم بريطانيا الـجزر الإمـاراتيـــــــــة الثـلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) إلى إيران، بهدف حماية الأخيرة لمضيق هرمز (العيدروس، ٢٠٠٢، ص: ٥٨٠) .

مقابل ذلك وفي أواخر العام ١٩٧٢ بدأ التفكير الإستراتيجي الإيراني في السعي نحو امتلاك مفاعلات كبيرة للطاقة، فأعلنت الحكومة الإيرانية في كانون الأول من ذلك العام عن نيتها إنشاء عدد من محطات للطاقة النووية خلال السنوات العشرة التالية، ولتحقيق الهدف المنشود فقد سار البرنامج النووي في إطار الإستراتيجية الإيرانية الجديدة في اتجاهين متوازيين هما:

الأول : يتمثل في إنشاء أسس البنية الرئيسية والتنظيمية في البلاد في المجال النووي.

الثاني: يتضمن زيادة التعاون مع الدول الأخرى في المجالات النووية بهدف الحصول على المعرفة والتكنولوجيا النووية المتطورة (العيدروس، ٢٠٠٢، ص: ٥٨١) .

ويمكن القول أنه في عقد السبعينيات شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مكثفاً، وتمثل ذلك في قيام (الشاه) في تلك الفترة بإنشاء منظمة للطاقة النووية. فضلاً عن إبرام اتفاقيات مع الدول الأخرى للبدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم في البلاد. وتشير الوثائق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية هي التي شجّعت (الشاه) على زج بلاده في المجال النووي، حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) لشركات بلاده بالتفاوض مع إيران بشأن بيعها التكنولوجيا النووية المتطورة. كما تنافست كل من ألمانيا وفرنسا على بيع وتركيب المفاعلات النووية الضخمة في إيران خلال تلك المدة (مظلوم وعطية، ٢٠١١،ص: ١٦٠) .

لقد ظهر الإهتمام الإيراني في التعاون مع دول العتبة النووية من خلال توقيعها لعدد من الإتفاقيات في هذا المجال مع كل من الأرجنتين والهند وجنوب إفريقيا، حيث وقعت إيران إتفاقاً مع الأرجنتين على التعاون في المجال النووي في أيار ١٩٧٤، وبالرغم من أنه لم يتم الإعلان عن مضمون هذا الإتفاق، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أن الجانبين اتفقا على قيام الأرجنتين بتقديم النصح لإيران في المجالات النووية. كما عملت إيران على التعاون في المجالات النووية مع الهند، فوضع الجانبان أسس وركائز هذا التعاون خلال زيارة رسمية لرئيسة الوزراء الهندية (أنديرا غاندي)

إلى طهران في أيار ١٩٧٤، وأعلنا في بيان مشترك أنهما سيوقعان عقوداً للتعاون بين منظمتي الطاقة النووية في البلدين في هذا المجال، وفي شباط ١٩٧٥ وقعت إيران إتفاقاً للتعاون النووي الشامل مع الهند، في حين تركز التعاون بين إيران وجنوب إفريقيا في الأساس على حصول الأولى على اليورانيوم، حيث وافقت جنوب إفريقيا عام ١٩٧٦ على تزويد إيران بما قيمته (٧٠٠) مليون دولار من (الكعكة الصفراء)*، مقابل قيام إيران بتمويل عملية بناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا، وهو ما نفته السلطات الرسمية الإيرانية آنذاك إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية نقلت عن مسؤول في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تأكيده بأن بلاده وقعت إتفاقاً سرياً للحصول على هذه المادة التي تقوم جنوب إفريقيا باستخراجها من ناميبيا الخاضعة في ذلك الوقت لوصاية جنوب إفريقيا (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ١٨٥) .

أما فيما يتعلق بالتعاون النووي بين إيران وكلٍ من فرنسا وألمانيا. فقد اتجهت جهود إيران في البداية نحو فرنسا، حيث اتفقت الحكومة الإيرانية عام ١٩٧٤ مع مفوضية الطاقة النووية الفرنسية على إنشاء محطة للطاقة النووية، ووفقاً لذلك تقوم إيران بتقديم قرض للمفوضية قدره بليون دولار مقابل حصول طهران على (١٠%) من أسهم المحطة، مع إمكانية رفع حصة إيران لاحقاً إلى (١٥%). كما جرى توقيع إتفاق مبدئي مع (باريس) بخصوص تزويد طهران بخمسة مفاعلات تُقدر طاقة كل منها بألف ميجاوات. بالإضافة إلى كميات من اليورانيوم، ومركز للبحوث النووية، إلا أن الجانبين إختلفا بشأن التفاصيل المالية والفنية المرتبطة ببناء مفاعلين في (دار خوفين) على نهر (الكارون)، وفي العام ذاته بحث (الشاه) مع فريق من الخبراء الألمان الغربيين إمكانية إنشاء مفاعلين للطاقة النووية في مدينة (بوشهر) طاقة كل منهما (١٢٠٠) ميجاوات. فضلاً عن إمكانية تقديم تكنولوجيا لتخصيب اليورانيوم، بهدف مساعدة إيران على إنتاجها لأسلحة نووية بنفسها دون اللجوء إلى أية مساعدة خارجية، وفي هذا الإطار وقّعت الحكومة الإيرانية عقداً مع شركات ألمانية بقيمة (٦) مليارات دولار لبناء مفاعلين للماء الثقيل في (بوشهر) وامتد العمل بهما منذ العام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩ (الدجاني، ٢٠٠٠، ص: ٣٨) .

---

*الكعكة الصفراء : هي مركب حيوي لتشغيل مفاعل ذري، ويمكن بواسطتها أيضا إنتاج بلوتونيوم. كما يمكن ان يُستعمل مسار فصل البلوتونيوم فيها لإنتاج سلاح نووي .

ضغطت الولايات المتحدة من جانبها لمحاولة إفشال الإتفاق الألماني – الإيراني، وذلك يعود من وجهة نظر المختصين للأسباب التالية (عبدالفتاح، ٢٠٠٥، ص: ٣٦) :

١. إن المظلة النووية الأمريكية تكفل حماية حلفائها، وفي نفس الوقت تلتزم بعدم تجهيز أي دولة جديدة – باستثناء إسرائيل – بتكنولوجيا تؤدي إلى صناعة أسلحة نووية .

٢. لقد فرضت إيران تفوقاً عسكرياً على دول منطقة الخليج بالأسلحة التقليدية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة، سواء من حيث الكم أو النوع، وبالتالي فإنه من وجهة النظر الأمريكية ليس هناك حاجة لإدخال السلاح النووي إلى إيران .

٣. إن حصول إيران على تكنولوجيا نووية قد تمكّنها في المستقبل من استخدامها للأغراض العسكرية، ويعني ذلك تراجع مكانة إسرائيل، وحرمانها من الإنفراد والتفوق على دول المنطقة في هذا المجال، أي أن التحالف الأمريكي– الإيراني آنذاك مهما كانت درجته، إلا أنه يبقى أقل مستوى من التحالف الأمريكي – الإسرائيلي.

هذه الضغوط الأمريكية لم تمنع الشاه من مواصلة مفاوضاته مع الولايات المتحدة لشراء المفاعلات النووية ونقل التكنولوجيا السلمية، إلا أن المحادثات بين الجانبين توقفت عام ١٩٧٦ بعد فوز الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) في الإنتخابات الرئاسية، بسبب إعلانه بأن سياسة بلاده النووية قائمة على الحد من إنتشار التكنولوجيا الذرية. خاصة في المجالات العسكرية، ومن هنا أدرك الشاه أن الولايات المتحدة لن تسمح له بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفاً من صناعة السلاح النووي، لذلك اتجه إلى ألمانيا الغربيه وفرنسا لإستيراد معدات وتقنيات نووية، فوقعت إيران مع ألمانيا منتصف العام ١٩٧٦ التعاقد النهائي بشأن مفاعلي (بوشهر) والذي لم يكن قد تم التوصل إليه سابقاً بالرغم من بدء الخبراء الألمان بالعمل به في آب ١٩٧٥، ووفقاً للعقد يقوم الجانب الألماني ببناء محطة (بوشهر)النووية بنفقة تُقدر بحوالي (٧، ٨) بليون مارك ألماني، كانت إيران قد دفعت بالفعل منها (٥، ٨) بليون مارك. كما نص العقد على قيام الشركات الألمانية بتوريد حوالي (٢٠٠) ألف متر مكعب من الوقود اللازم لتشغيل المحطات الإيرانية، وفي نهاية العام ١٩٧٧ وقّعت إيران خطاب نيات مع الشركات الألمانية لشراء أربعة مفاعلات أخرى تعمل بالماء الخفيف، في إطار صفقة بحوالي (٥) بلايين مارك، يتم إنشاء مفاعلين منها في

(أصفهان)، بينما يتم إنشاء المفاعلين الآخرين قرب الحدود مع تركيا (ابو مغلي، ١٩٨٢، ص:٣٠-٣١) .

على الجانب الآخر وقّع الجانبان الإيراني والفرنسي في تشرين الاول ١٩٧٦ إتفاقاً لشراء مفاعلين نووين فرنسيين، فضلاً عن الإتفاق من حيث المبدأ على ستة مفاعلات أخرى في وقت لاحق، كما اتفق الجانبان في أيار ١٩٧٧ على قيام فرنسا ببناء مفاعلين نووين في إيران بقوة (٩٠٠) ألف كيلووات بقيمة بليوني دولار في (دار خوفين)، وفي آب من ذلك العام وافقت فرنسا على تدريب (٣٥٠) فنياً إيرانياً على تكنولوجيا الإستخدامات السلمية للطاقة النووية (الدجاني، ٢٠٠٠، ص: ٤٠) .

عانى البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٧٨ من تباطؤ ملحوظ، بسبب زيادة الإنتقادات الداخلية للبرنامج، والصعوبات والأزمات المالية التي عانت منها إيران في ذلك الوقت، حيث ُوجهت إتهامات كثيرة ومختلفة لكبار المسؤولين بهيئة الطاقة الذرية الإيرانية بالفساد والإختلاس. الأمر الذي دفع مدير هيئة الطاقة الذرية الإيرانية (أكبر إعتماد) إلى تقديم إستقالته، وقد أظهرت الأحداث السابقة انخفاض حجم الدعم السياسي الممنوح للأنشطة النووية في إيران، ومثّلت إنتكاسة حقيقية لتلك الأنشطة، وعندما أطاحت الثورة الإسلامية بالشاه وتغيير نظام الحكم في ١١ شباط من عام ١٩٧٩ تم تعليق العمل بالبرنامج النووي الإيراني وإلى حين آخر(الراوي، ٢٠٠٦، ص: ١٨٩) .

المطلب الثاني

مرحلة توقف البرنامج النووي (١٩٨٠ – ١٩٨٨)

يرى الكثيرون بأن الثورة الإسلامية التي أطاحت بحكم الشاه في ١١ شباط ١٩٧٩ تعتبر النقطة الفاصلة بين مرحلتين من مراحل التاريخ الإيراني المعاصر. فقد أدت هذه الثورة إلى الإطاحة بالنظام السياسي الإمبراطوري الذي كان قائماً آنذاك، واستبدلته بنظام جمهوري إسلامي، منهيةً بذلك صراعاً استمر لأكثر من عقدين بين الجماعات الدينية والليبراليين واليساريين من جهة، والشاه وأتباعه من جهة أخرى، تخلله موجات من الإنتفاضات والإضطرابات بسبب سياسات حكومة الشاه (النعيمي، ٢٠١٢، ص: ٥٢-٥٣) .

لقد استمدت الثورة جذورها من الشعب الذي استلهم الروح التعدديه، وهو ما شكّل أيديولوجية الثورة الإسلامية، وأكسبها نفوذاً عميقاً بين أفراد الشعب الإيراني. فضلاً عن إستفادة قادة هذه الثورة من أخطاء (الشاه) المتمثلة بالآتي : (كلام، ٢٠٠٤، ص: ١٥) :

١- إنتهاج الشاه ما يسمى بسياسة التغريب القوية التي تتعارض مع الثقافة الخمينية للشيعة، وإقامته لعلاقات وثيقة مع إسرائيل، وإعتماده الكبير على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة. فضلاً عن الفساد والإسراف والنخبوية التي اتبعها (الشاه) وحاشيته، وفشله في إستقطاب المتعاطفين والقيادات الدينية لمواجهة الحملة الخمينية ضده .

٢- تركيز حكومة الشاه على مراقبة وقمع (حركة مجاهدي خلق المعارضة)*، والحركات اليسارية المعارضة الأخرى ، في وقت إنتظمت فيه المعارضة الدينية واكتسبت شعبية كبيرة مكّنتها من تقويض حكم (الشاه) تدريجياً .

٣- فشل البرنامج الإقتصادي الذي وضعته حكومة (الشاه) عام ١٩٧٤، في مواكبة الطموحات التي عززتها ودعمتها الوفرة المالية المتأتية من عائدات النفط ، فضلاً عن زيادة مستوى التضخم، وانتشار السوق السوداء .

***حركة مجاهدي خلق : هي أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية تأسست عام 1965 على أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين بهدف إسقاط نظام الشاه، ويعود إستخدام هذه التسمية (المجاهدين) في إيران إلى سنة 1906 في "الثورة الدستورية" حيث كان يطلق هذا الإسم على المناضلين من أجل تحقيق الحرية.**

٤- استخدام جهاز الأمن (السافاك)* لقمع المعارضة، الأمر الذي اُعتبر انتهاك لدستور البلاد الصادر عام ١٩٠٦ .

٥- ضعف فعالية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج بسبب سياستها القائمة على الحد من بروز أي منافس ذو كفاءة يمكن أن يقود تلك الحكومة .

قُوبل وصول (آية الله الخميني) إلى السلطة بالترحيب والإرتياح من أنصار الثورة، وعندما وصل إلى الأراضي الإيرانية في شباط ١٩٧٩ قادماً من فرنسا التي نفي إليها لمدة أربعة عشر عاماً، قيل بأن عدد مستقبليه تجاوز الستة ملايين شخص، وسار (الخميني) بعد وصوله إلى السلطة في طريق واستراتيجية جديدة مختلفة عن سلفه، مستغلاً معاناة الشعب الإيراني من ظلم واستبداد (الشاه)، حيث أجرى أول استفتاء شعبي حر عام تم خلاله إختيار نظام الجمهورية الإسلامية كنظام رسمي للبلاد بنسبة (٩٨%) من المقترعين، معلناً بذلك بداية تطبيق الشريعة الإسلامية في إيران. كما عمل على تأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية، وألغى الكثير من الإتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية لا سيما في مجالي النفط والطاقة الذرية (الموسوي، ٢٠٠٧، ص: ٩-١٠) .

تركت الثورة آثاراً كبيرة على علاقات إيران الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة، حيث أظهر نجاح الثورة فشل أمريكا في المحافظة على حليفها الرئيسي في المنطقة، فالأهمية الخاصة التي حظيت بها إيران من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدى عقود لم تمنع (واشنطن) من التخلي عن (الشاه) في حربه ضد الثورة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن السياسة الأمريكية لم تتغير إلا أنها كانت السبب الداعم لسقوطه، وعلى الرغم من لعب الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) لدور الناصح للشاه، بهدف التخفيف من حالة العنف والغليان والرفض الشعبي، إلا أن (كارتر) كان قد وعد بأن سياسة حكومته هي الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة التي تعاني من طغيان حكامها المستبدين، وإنها لن تناصر حاكماً ظالماً مهما كانت الصداقة التي تربطه بالولايات المتحدة، ومن هنا لن تكون صداقة (الشاه) لواشنطن أهم من مصالح الأخيرة (نزار، ١٩٧٩، ص: ١٥١) .

***السافاك: هذا الاسم اختصار لجهاز المخابرات والأمن القومي، أسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية في عام 1957 وكانت مهمته قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة .**

إعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن الثورة قد تؤدي إلى إيجاد حكومة إسلامية تستمر في التعاون معها على أساس العِداء المشترك للشيوعية والسوفييت، إلا أن نظام الحكم الجديد في إيران بقيادة (الخميني) انتهج سياسة نشطة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما أدى إلى خسارة الولايات المتحدة لأهم قاعدة متقدمة لها في خط المواجهة مع الإتحاد السوفيتي في منطقة لها أهميتها الإستراتيجية. كما أن قبول (واشنطن) لجوء (الشاه) إليها للمعالجة زاد من الفجوة بين الجانبين، حيث قامت قوى طلابية إسلامية متشددة بإقتحام السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني ١٩٧٩ واحتجزت ستين رهينة أمريكية، واشترطت هذه القوى تسليم (الشاه) لمحاكمته مقابل الإفراج عن الرهائن. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لقطع علاقاتها مع إيران عام ١٩٨٠ (ساليفان، ١٩٩٨، ص: ٢٢٣) .

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني فقد دخل بعد وصول (الخميني) إلى السلطة في مرحلة جديدة، إمتازت بالجمود في جميع الأنشطة النووية، حيث اتخذ قادة الثورة وفي مقدمتهم (الخميني) موقفاً سلبياً اتجاه الطاقة النووية، فقامت الحكومة الإيرانية بإلغاء صفقات الأسلحة الضخمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمشاريع الصناعية مع الدول الغربية الأخرى. كما ألغت الإتفاقيات التي أ برمتها حكومة (الشاه) مع الغرب في مجال تدريب الكوادر النووية الإيرانية، والذي ترافق مع مغادرة الكثير من علماء الذّرة الإيرانيين بلادهم أثر الثورة (اليمي، ٢٠٠٦، ص: ٧) .

عندما سقط حكم (الشاه) كانت الشركات الألمانية قد أكملت ما نسبته (٧٠% – ٨٥%) من عمليات البناء في مفاعلي (بوشهر). فضلاً عن بدء العمل في أول محطة فرنسية في (داخووين)، إلا أن نظرة الخميني إلى تلك المفاعلات على أنها مشاريع تقف " ضد الإسلام " دفعته إلى إيقافها والتخلي عنها آنذاك، وترتب على ذلك الغاء مشاريع مدنية كبرى تـُقدر قيمتها ب(٣٤) مليار دولار، كما رفضت طهران طلباً لشركة (كرافت ويرك) الألمانية لمواصلة نشاطاتها في الأراضي الإيرانية في المجال النووي، ولم تكتفِ بذلك بل الغت كافة العقود مع إيران في المجال النووي على إعتبار أن توظيف الطاقة النووية لغير الأغراض السلمية منافي لرسالة الإسلام السلمية، ومحرم أن توظف الإبتكارات والعلوم لغير الأغراض الإنسانية، ووقف تصدير التكنولوجيا النووية إ ليها، وفرضت حظراً شاملاً عليها في كافة مجالات التسلح، ودعت كلاً من ألمانيا وفرنسا إلى إيقاف التعاون النووي مع إيران (ذياب، ٢٠٠٤، ص:٥٥) .

على الرغم من الموقف السلبي للثورة من البرنامج النووي خلال السنوات الأولى، إلا أنه لا يمكن القول بأن إيران قد استغنت عن هذا البرنامج بشكل كامل، حيث تشير بعض الحقائق إلى أن نظام الحكم الجديد لم يوقف فعلياً الجهود البحثية النووية، فقد أبقى على المفاعل البحثي الصغير الذي ُوضع في عهد (الشاه) في كلية (أمير اباد) التكنولوجية، واستمر العمل فيه لأغراض البحث النووي تحت رقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما استمر تدريب الإختصاصيين الإيرانيين على هذا المفاعل. فضلاً عن ذلك أن الذي أكد استمرار الأنشطة النووية اندلاع حريق داخل محطة لتوليد الطاقة النووية في (بوشهر) عام ١٩٨٢، مما يعني استمرار الأعمال داخل تلك المحطة، خاصة وأن السلطات الرسمية لم تعلن عن أسباب اندلاع الحريق (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١١٤) .

كان للتطورات التي طرأت على الحرب العراقية – الإيرانية والتي اندلعت عام ١٩٨٠ دور كبير في إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني بشكل عام، وفي المجال النووي خصوصاً، إنطلاقاً مما أُثير آنذاك من أن العراق قد استخدمت أسلحة كيماوية في الحرب(Mayer، 2004، p: 5–7) ، ومن هنا استأنفت إيران برنامجها النووي عام ١٩٨٣، مستندة في ذلك إلى حقها في مواصلة هذا البرنامج بشكل يتفق مع أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ (Non – Proliferation Treaty)*التي وقعت عليها في تموز ١٩٦٨، وتحديداً المادة الرابعة منها والتي تنص على " الحق الغير قابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، والحصول على المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية "(اليمي، ٢٠٠٦، ص: ٩) .

بدأ البرنامج النووي يشهد مزيداً من الدفع عام ١٩٨٣، حيث استأنفت إيران في ذلك العام العمل في هذا البرنامج، ونفذت الكثير من الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة، ودورة الوقود النووي اللازمة لصنع السلاح النووي، وفي عام ١٩٨٤ قامت (طهران) بدعم هيئة الطاقة النووية الإيرانية. ومركز (أمير اباد).فضلاً عن ذلك تم بمساعدة فرنسية تأسيس مركز جديد للأبحاث

***تسمى أيضًا معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) وهي معاهدة دولية، بدأ التوقيع عليها في ١ تموز ١٩٦٨ للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية تم اقتراح هذه المعاهدة من قبل إيرلندا وكانت فنلندة أول من وقع عليها ووقع عليها حتى الآن ١٨٩ دولة .مع ذلك ما زال خارج الاتفاقية دول نووية منها ثلاث دول تملك اسلحة نووية مصرح بها هي الهند وباكستان وكوريا الشمالية ودولة نووية لم تصرح حتى الآن عن امتلاكها للسلاح النووي رغم الكثير من المؤشرات التي تؤكد ذلك وهي اسرائيل.**

النووية في جامعة أصفهان. كما شهدت تلك الفترة نقلاً للأنشطة النووية من مركز طهران النووي إلى مركز أبحاث أصفهان، وتم خلال ذلك العام أيضاً افتتاح مفاعل في (بوشهر)، بمساعدة خبراء ألمان، وتبلغ قدرته (٣٠) كيلو واط، إلا أن هذا المفاعل لصبح هدفاً دائماً للضربات الجوية العراقية، حيث تم قصفه أكثر من مرة. الأمر الذي أدى إلى عدم اكتماله وتعطل السير في إجراءات إتمامه، مما دفع الخبراء الألمان إلى التخلي عن هذا المشروع، وترافق ذلك مع رفض ألمانيا تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية استئناف العمل في المشاريع النووية الإيرانية (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٥٤-٢٥٥) .

دفع الرفض الألماني لاستئناف التعاون مع إيران إلى تحول الأخيرة باتجاه الإتحاد السوفيتي، وقد ارتكزت الفكرة الإيرانية على محاولة دمج التكنولوجيا النووية السوفيتية مع ما تم إنجازه من قِبل الشركات الألمانية، ونتيجة لذلك أصبح الاعتماد على المساعدات السوفيتية جزءاً من برنامج إيران النووي، حيث وضعت لإران برنامجاً طموحاً وطويل الأجل من أجل بناء منشآت للطاقة النووية بمساعدة سوفيتية، وأعطت في ذلك الوقت سبباً جوهرياً لذلك وهو الوصول إلى الإكتفاء الذاتي من الطاقة (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ٣١) .

قام رئيس البرلمان الإيراني (هاشمي رفسنجاني) في حزيران عام ١٩٨٥ بزيارة إلى الصين الشعبية، وتم خلال هذه الزيارة التوقيع بين الجانبين على بروتوكول سري للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ووفق ذلك قامت الصين في ذلك العام بمساعدة إيران في تحديث وتطوير مركز أصفهان للبحوث النووية، وبقي التعاون الصيني – الإيراني في المجال النووي سرياً حتى تم الكشف عنه لاحقاً بعد أن اعلنت إيران عن ذلك للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٢ (فريدمان، ٢٠٠٦، ص: ٣٦٩) .

وفي عام ١٩٨٦ أعلن الرئيس الإيراني (الخميني) مواصلة بلاده تطوير قدراتها النووية، وفي هذا الإطار عملت إيران على توسيع دائرة تعاونها في المجالات النووية مع الدول الأجنبية، حيث وقعت في ذلك العام اتفاقاً مع باكستان، يتضمن التعاون بين الجانبين في المجالات العسكرية النووية، بما في ذلك تدريب العلماء الإيرانيين ومساعدتهم في هذا المجال، وجرى إثر ذلك تبادل الزيارات بين المسؤولين والعلماء الإيرانيين والباكستانيين. كما سعت إيران إلى الحصول على المساعدة من باكستان في عمليات تخصيب اليورانيوم، ما أثار قلقاً عارماً لدى الولايات المتحدة

التي مارست ضغوطاً كبيرة على باكستان لوقف هذا التعاون، الأمر الذي اضطر الأخيرة إلى نفي وجود أي تعاون نووي مع إيران، وبقي هذا التعاون ينمو بشكل سري حتى وصل إلى مستويات متقدمة، أصبحت فيها باكستان مصدراً استثنائياً للمعرفة والتكنولوجيا النووية الإيرانية، وفي عام ١٩٨٨وقّعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين، بهدف الحصول على كميات من ا ليورانيوم المخصّب غير المخصص للأغراض العسكرية لمفاعل طهران التجريبي. كما عملت إيران على شراء ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عن طريق الجزائر (الصدي، ٢٠٠٤، ص: ٦٦) .

المطلب الثالث

إستراتيجية إحياء البرنامج النووي الإيراني بعد العام ١٩٨٨

تركت الغارات الجوية العراقية. وخاصة الغارة المركزة التي شُنت قُبيل انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ آثاراً كبيرة في مفاعل بوشهر الرئيسي، حيث أدت إلى تدمير الهياكل الخرسانية الخاصة بقلب المفاعل الذي لم يكن قد تم تركيبه بعد. الأمر الذي جعل المسؤولين الإيرانيين يعيدون تقييم مدركاتهم لمسألة المضي قدماً بالبرنامج النووي من خلال التفكير بإعادة إحياء البرنامج بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية في ٨ آب ١٩٨٨، ومن هنا اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي بعد الحرب العراقية – الإيرانية المزيد من قوة الدفع، باعتبار ذلك جزءاً من الجهود الإيرانية الشاملة لإعادة ترميم وبناء قوتها العسكرية وبنيتها التحتية، وبهدف تعويض الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها أثناء الحرب (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٢)

بدأت إيران في عام ١٩٨٨ ببرنامج للتحديث العسكري، وكان الملف النووي أحد أهم عناصر هذا البرنامج، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الإيرانية على استقدام علماء الذرة الإيرانيين الذين غادروا البلاد بعد الثورة. كما عاودت في ذلك العام الإتصال بالشركات الألمانية، بهدف استئناف التعاون معها في المجال النووي، إلا أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على الحكومة الألمانية حالت دون إتمام ذلك (الصدي، ٢٠٠٤، ص: ٦٦) .

عملت إيران والصين في ذلك العام على تطبيق البروتوكول الذي وقّعه الجانبان في العام ١٩٨٥، حيث قامت الصين بتزويد إيران بأربعة مفاعلات صغيرة تستخدم في مجالات التدريس والبحوث، حيث تم تشييد المفاعل الأول في عام ١٩٨٨، ليكون جاهزاً في كانون الثاني ١٩٩٢، ثم تم تشييد المفاعلات الأخرى في ١٩٩٠ لتصبح جاهزة في حزيران ١٩٩٥، وقامت الصين ايضاً بتوفير المواد الإنشطارية اللازمة لتشغيل تلك المفاعلات. فضلاً عن تدريب خمسة عشر مهندس إيراني في المجال النووي، وزودت مركز أصفهان للبحوث النووية بآلة لإنتاج مادة (الكالوترون) المستخدمة في إنتاج القنبلة الذرية الإنشطارية والتي استخدمتها الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ضد اليابان (النعيمي، ٢٠١٢، ص: ٣٥٦) .

في أيلول ١٩٨٩ قام الرئيس الإيراني الأسبق (علي خامنئي) يرافقه وفد رفيع، بزيارة إلى كوريا الشمالية تم خلالها التوقيع على اتفاق يتضمن تبادل المعلومات العسكرية والعلمية في مجال الصواريخ والتكنولوجيا النووية (العيسى، ١٩٩٦، ص: ٥٢) .

وقّعت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام ١٩٨٩ عقداً بقيمة (١٨) مليون دولار أمريكي مع المؤسسة الوطنية الأرجنتينية للبحوث التطبيقية، ويتضمن هذا العقد بناء مصنع لفصل البلوتونيوم من الوقود الناتج عن المفاعل البحثي الصغير الموجود في مركز (أصفهان) للبحوث النووية. كما تم في آذار من ذلك العام توقيع بروتوكول للتعاون الإقتصادي بين إيران والإتحاد السوفيتي، تقوم موسكو بموجبه بإكمال مفاعلات (بوشهر)، وإنشاء مفاعلين آخرين بقدرة (٤٤٠) ميغاواط Timmerman)، 1996 ، (p: 5 .

بدأ الاهتمام الإيراني الكثيف بالطاقة النووية مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث اعتبرت هذه الفترة التي ترافقت مع انتهاء حرب الخليج الثانية الأهم في تعزيز وتطوير البرنامج النووي الإيراني. خاصة بعد ما أفرزته تلك الحرب من معطيات جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأكثر ما يميز هذه الفترة هو تكثيف إيران لجهودها ومساعيها في سبيل إرساء بنيتها النووية الأساسية لإجراء البحوث النووية المتقدمة، وفي هذا المجال حصلت إيران من الصين عام ١٩٩١ على أكثر من (١٥٠٠) كغم من اليورانيوم، وذلك بعد عام واحد من توقيع الجانبين على اتفاقية للتعاون النووي مدتها عشر سنوات، وقد ذكرت بعض المصادر بأنه وصل إلى إيران في كانون الأول من ذلك العام جهازان حربيان نوويان روسيان، فضلاً عن ذلك شهد ذلك العام قيام إيران بتجارب تتعلق بتخصيب اليورانيوم وتكنولوجيا الطرد المركزي في جامعة الشريف، وفي العام ذاته نجحت (طهران) في استخدام مفاعل بحثي صغير بقدرة (٥) ميغاواط، ومفاعل آخر بقدرة (٢٧) ميغاواط لهذا الغرض (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ٤٢) .

قامت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام ١٩٩٣ بتوقيع عقد مع وزارة الطاقة الذرية الروسية لبناء مفاعلين في (بوشهر)، إلا أن المشاكل المالية التي كانت إيران تعاني منها حالت دون إتمام الصفقة، وفي العام نفسه وافقت الصين على تزويد إيران بمفاعلين كهربائيين بقدرة (٣٠٠) ميغاواط بالقرب من (بوشهر)، غير أن الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في فترة التسعينيات، كان عندما توصلت روسيا وإيران في كانون الثاني ١٩٩٥ إلى اتفاقية حول

تزويد الأخيرة بمفاعلين نووين تعملان بالماء الخفيف بقدرة (١٠٠٠) ميغاواط وبقيمة مليار دولار (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١٢٨) .

مطلع القرن الجديد قامت إيران بتدشين منشأتين نوويتين سريتين الأولى بالقرب من مدينة (آراك) وتختص بالماء الثقيل، في حين كانت الأخرى في مدينة (نتانز) لغرض إنتاج الوقود النووي، وتم اكتشاف هاتين المنشأتين من قِبل الإستخبارات الأمريكية منتصف ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠١ أعلنت إسرائيل عن أدلة ومعلومات جمعتها أجهزة مخابراتها تفيد بوجود شركات روسية تقوم بتصدير مواد يمكن أن تستخدم لصناعة أسلحة نووية إلى إيران (هاس وآخرون، ٢٠٠٩، ص: ١٣٨) .

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر العام ٢٠٠٢ بحملة تصعيد كبيرة ضد إيران، خاصة بعد اكتشافها للمنشأتين السريتين، واتهمتها بأنها زادت من عمليات البناء والتطوير في برنامجها النووي سعياً لامتلاك السلاح النووي. كما ازدادت هذه الإتهامات بعد إعلان الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي) في شباط ٢٠٠٣ أنه تم اكتشاف مناجم كثيرة مليئة باليورانيوم في الأراضي الإيرانية،مؤكداً أنه سيتم استغلالها في البرنامج النووي. الأمر الذي زاد من الشكوك الأمريكية، ودفع بوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام السابق (محمد البرادعي) في نهاية الشهر ذاته إلى زيارة المنشآت النووية الإيرانية، بهدف الوقوف على الأنشطة الحقيقية التي تجري هناك. وخاصة في المواقع المثيرة للشبهات (حسين، ٢٠١١، ص: ١٣٢–١٣٣) .

في أواخر العام ٢٠٠٤ استطاع مفتشو الوكالة الدولية الوصول إلى موقعين عسكريين مهمين في (بارجين) و (لافيزان)، حيث تبين أن الموقعين مجهزان لاختبار المتفجرات التقليدية، وخزن أجهزة ومواد تم نقلها إليهما من مواقع ذات طبيعة نووية، وعندما أراد المفتشون القيام بزيارة ثانية لموقع (بارجين) في آذار ٢٠٠٥، رفضت السلطات الإيرانية ذلك، معترضة على ما أسمته بازدواجية المعايير، وساقت إيران في ذلك الوقت حجة مفادها أن الوكالة الدولية لم تركز على الدول التي لم توقع على معاهدة حظر الإنتشار النووي، وهي الهند وباكستان وإسرائيل، وترى إيران في هذا الإطار ظلماً في معاملتها من قِبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة مقارنة بتلك الدول التي هي خارج نظام المعاهدة (النعيمي، ٢٠١٢، ص: ١٣٨) .

كما قامت إيران في العام ٢٠٠٥ بفك اختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووسائل مراقبتها عن منشآت قيل بأنها تعمل لتخصيب اليورانيوم من خلال تركيب أجهزة الطرد المركزي، إلا أن حالة التوتر التي نجمت عن ذلك بين إيران والدول الغربية من جهة، وتصويت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإجماع على حرمان إيران من كل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم من جهة أخرى، دفعت الأخيرة إلى إيقاف عملها في المفاعلات النووية لفترة قصيرة، عاودت بعدها العمل في مفاعل (أصفهان) تحت إشراف الوكالة، شريطة عدم القيام بتخصيب اليورانيوم (مزاحم، ٢٠٠٦، ص: ٢٨) .

شجع قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق الدبلوماسية الروسية للعب دور في الملف النووي الإيراني. خاصة وأن هذا القرار لم يتطرق إلى إحالة الملف إلى مجلس الأمن، مما سمح لروسيا بالمضي قدماً في مقترحها المتضمن تقسيم عملية تخصيب اليورانيوم بينها وبين إيران، وذلك بغية تبديد الشكوك والمخاوف الدولية من تطوير البرنامج الإيراني نحو إنتاج الأسلحة النووية (الرواي، ٢٠٠٦، ص: ١٥٤) .

في ١١ نيسان ٢٠٠٦ وبعد أقل من شهرين من اتهام إيران بخرق أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، أعلن الرئيس الإيراني السابق (محمود احمدي نجاد) أن بلاده نجحت في تخصيب اليورانيوم من خلال (١٦٤) جهاز طرد مركزي، واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية، مؤكداً أنها أصبحت ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم المنخفض المستوى، وأنها ستنضم قريباً إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية (الذيابي، ٢٠٠٦، ص: ٣).

شهد الملف النووي الإيراني في العام ٢٠١٠تطوراً ملحوظاً، حيث تم إبرام اتفاق ثلاثي بين إيران وتركيا والبرازيل ينص على تبادل الوقود النووي بين تلك الدول، وفي شهر شباط من ذلك العام بّينت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنها حددت مواقع محتملة لبناء منشآت نووية جديدة عليها، وفي تموز بدأت إيران ببرنامج لبناء مفاعل تجريبي يعتمد على تقنية الإنصهار النووي بتكلفة تصل إلى ثمانية ملايين دولار أمريكي، وبعد أقل من شهر استخدمت (طهران) معدات إضافية تم تركيبها لتخصيب مواد نووية إلى مستويات أعلى وبكفاءة أكبر. كما بدأت بعمليات شحن وتجهيز الوقود لمحطة بوشهر النووية (النعيمي، ٢٠١٢، ص: ١٤٢) .

على الرغم من العقوبات الدولية المتوالية على إيران بسبب برنامجها النووي إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت تقريراً في آب من العام ٢٠١٢، يفيد بأن (طهران) قد أنتجت حوالي (١٩٠) كغم من اليورانيوم شبه المخصب، أي بنسبة (٢٠%). كما أكد التقرير بأن إيران بدأت باستخدام (٩٦) كغم من اليورانيوم المخصب الذي تملكه لإنتاج الوقود لمفاعل الأبحاث في طهران، وفي تشرين الثاني من نفس العام أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار (طهران) في توسيع قدراتها على تخصيب اليورانيوم، وأظهر تقرير للوكالة أن جميع اجهزة الطرد المركزي قد تم تركيبها في موقع (فوردو)، وهي جاهزة لبدء التشغيل. كما أفاد بأن إنتاج إيران من اليورانيوم ارتفع إلى (٢٣٣) كغم، وأشار التقرير أيضاً إلى أن الأخيرة لا تزال مصّرة على عدم السماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى المواقع العسكرية في (بارجين)، وفي العام ٢٠١٣ أظهرت البيانات أن قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث تم تشغيل أكثر من (١٢) ألف جهاز طرد مركزي في موقع (نتانز)، وتم أيضاً تطوير منشأة (فوردو) النووية الواقعة قرب مدينة (قم)، لتتضمن حوالي ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي (علو، ٢٠١٤).

مما تقدم يتبين لنا أن للجهد الدولي دوراً واضحاً في ما توصلت إليه إيران في برنامجها النووي من تقدم نوعي وكمي، بدءاً من الدعم الأمريكي في عهد الشاة، فضلاً عن التعاون الفرنسي والألماني ودول أخرى، ناهيك عن التعاون الروسي الواسع بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة في محطة بوشهر النووية على الخليج العربي، الأمر الذي يؤشر إلى أن هذا الدعم ووفقاً لالتزامات إيران الدولية ممكن أن يشكل إدانة واضحة وصريحة لبرنامجها، لأن هذه الدول هي على علم بكل حلقات البرنامج وخطواته ومنشآته، مما يحتم عليها تبديد هذه الشكوك والمخاوف من خلال تأكيد التزاماتها الدولية النافذة، وتعاونها وبكل شفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك تعزيز تعانها مع الترويكا الأوروبية ومجموعة (٥+١) ، والعمل بقرارات شجاعة لإيقاف ما يّعوض برنامجها للطعن والتدمير باعتباره برنامجاً مخصصاً للأغراض السلمية، وخاضعاً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي إدامة التعاون مع هذه الدول لبناء برنامج سلمي طموح كما هو معلن ومثّبت من خلال وثائق فرق التفتيش الدولية .

المبحث الثاني

أهداف ومقاصد البرنامج النووي الإيراني

يعتبر البرنامج النووي الإيراني واحداً من أهم الأولويات الموضوعة على قائمة اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة، حيث أشغلت أهداف إيران من تطوير برنامجها النووي مساحة كبيرة من الإهتمام منذ المرحلة الإمبراطورية وحتى المرحلة الثورية. وعليه يمكن القول بإن السياسة النووية الإيرانية تتحرك في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والأ هداف، بعضها مُعلن والبعض الآخر غير معلن .

ومن هنا سيسعى هذا المبحث إلى دراسة معّمقة لتحليل أهداف ومقاصد إيران من امتلاكها للبرنامج النووي وفقا للمطالب التالية :

المطلب الأول : أهداف البرنامج النووي الإيراني على المستوى الداخلي .

المطلب الثاني : مقاصد البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي .

المطلب الثالث : غايات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي .

المطلب الأول

أهداف البرنامج النووي الإيراني على المستوى الداخلي

صرّح القادة الإيرانيون على الدوام بأن برنامج بلادهم النووي يندرج في إطار الرغبة في الإستفادة من الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولم يبدي هؤلاء القادة قدراً كبيراً من الاهتمام ببلورة مجموعة مقاصد حقيقية معلنة للبرنامج، مما جعله يتسم بقدر كبير من الضبابيه والغموض، وانطلاقاً من ذلك فقد إرتأت الدراسة أن تورد بعض الأهداف على المستوى الداخلي التي تشكل دافعاً للجهود الإيرانية في هذا المجال والتي يمكن أن نجملها في الآتي :

أولاً : الأهداف الأيديولوجية .

تلعب الأيديولوجيا دوراً كبواً في العلاقات الدولية، وتُعد إحدى القوى التي تسهم في وضع السياسات الخارجية للدول، وتؤثر بدورها في أوضاع المجتمع الدولي بشكل عام (مقلّد، ١٩٨٥، ص: ٩٦)، ومن هنا كان للعامل الأيديولوجي والعقائدي في إيران علاقة وطيدة بطبيعة النظام السياسي الحاكم وأولوياته، وقد اختلف من نظام إلى آخر وفق أهداف ذلك النظام وأولوياته، فقد كان (الشاه) يرى في نفسه وريثاً لامجاد الامبراطورية الفارسية التي مر عليها اكثر من الفين وخمسمئة عام، وسعى إلى تسويق الأيديولوجيا البهلوية، لكون إيران من وجهة نظرة صاحبة رسالة وحضارة تاريخية مميزة، لذلك عمل جاهداً خلال فترة حكمه على امتلاك بلاده لبرنامج نووي من أجل الهيبة، وإرضاء الغرور الوطني، ورفع الروح المعنوية لشعبه، وللتأكيد على أن إيران ليست في وضع متخلف، وكان يرى بأن إمكانيات بلاده توفر لوحدها حقاً مكتسباً لها في بسط نفوذها إقليمياً بسبب التفاوت الكبير في القدرات مع باقي دول الخليج، فكان الانسحاب البريطاني من دول الخليج مطلع السبعينيات يمثل القوة الدافعة لتصميم (الشاه) على الارتقاء ببلاده إلى مصاف القوى الإقليمية (القصاب، ٢٠٠٠، ص: ٤٢) .

أما في مرحلة ما بعد (الشاه) فقد تحول الدافع الأيديولوجي إلى ما يعرف بالنظام الثيوقراطي الحاكم، حيث تمكن القادة الإيرانيون من توظيف الثورة في سبيل أسباغ الطابع العقائدي على الجمهورية، فأصبح البُعد الديني يصور إيران على أنها مركز الحكم الإسلامي، وبالتالي فإن هدف الهيمنة وبسط النفوذ ما هو إلا استجابة لمهمة دينية مقدسة تتمثل من وجهة نظرهم في

تصدير الثورة، ونتيجة لذلك فإن الطروحات الإيرانية قامت على تكوين كتلة إقليمية في وسط العالم الإسلامي تكون إيران في القلب منه، وتعتبر هذه الإستراتيجية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحويل ما يصل إليه نفوذها الإقليمي إلى نظام إسلامي، كبديل عن الأنظمة الليبرالية، ولتحقيق هذا الحلم أكدت إيران على ضرورة الاهتمام بالمؤسسة العسكرية، لضمان ما أطلقت عليه القيم القدسية،لأن حماية تلك القيم تحتاج إلى جيوش قوية وأسلحة فعّالة، لذا وجدت إيران بأن امتلاكها للتقنية النووية سيزيد من القوة المعنوية للشعوب الإسلامية، فضلاً عن أنه سيزيد من الاهتمام الإسلامي بها كدولة تطمئن لها الشعوب،وكقوة قادرة على قيادة العالم الإسلامي(العمار والحمداني،٢٠٠٧، ص:٢٦) .

ثانياً : تنويع مصادر الطاقة وتحقيق الإكتفاء الذاتي .

أكدت إيران بأنها تسعى إلى تطوير الطاقة النووية من أجل الاستخدامات السلمية وخاصة توليد الكهرباء، وإتقان دورة الوقود، حتى تصبح في المستقبل مزوداً للوقود النووي، وتبرر اهتمامها بالتكنولوجيا النووية بالإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة لديها، والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيا الحديثة كما هو الحال مع الدول المتقدمة من هذا المجال، وفي هذا الإطار أوضح سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام (محسن رضائي) بأن قضية بلاده المهمة هي أن سلة طاقتها يجب أن تشتمل على مزيج من كل أنواع الطاقة، مؤكداً أن التخلي عن البرنامج النووي سيضر بمصالح ايران القومية (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ٥٥-٥٦) .

لقد أدى النمو السريع لعدد السكان في إيران، وزيادة الاستهلاك المحلي من النفط، إلى تقليل عوائد تصديره، لذلك فإن البرنامج النووي سيؤمّن ما نسبته (٢٠%) من الطاقة الكهربائية. الأمر الذي يعني تخفيض الاستهلاك من النفط والغاز، وبالتالي الإستفادة من مخزون هاتين المادتين للحصول على عائدات نقدية. خاصة في ظل النقص المتزايد في قدرات التصدير، بسبب تآكل الآلات وأنابيب التصدير من جهة، وتوقع نضوب بعض الآبار خلال السنوات القادمة من جهة أخرى.فضلاً عن ذلك فإن إيران تسعى إلى الإستفادة من البنية التحتية التي كلّفتها الكثير في عهد (الشاه)، حتى لا تذهب الأموال التي صُرفت عليها هدراً (عباس، ٢٠١٢، ص: ٧٦) .

ثالثاً : الأهداف العلمية .

ينظر الكثيرون إلى العلم على أنه الوقود الذي يدفع عجلة التطور الحضاري والثقافي والتقني للشعوب والدول، وطالما احتل العلم عبر التاريخ البشري مكانة بارزة في أولويات الأفراد والجماعات والدول، فقد اهتمت به من خلال بناء مؤسسات تعنى بالعلم والعلماء ومواكبة التطورات العلميه في هذا المجال كالجامعات ومراكز البحوث العلمية، وفي عصرنا الحالي يحتل العلم مكانة استثنائية، حيث أصبح هذا العصر يوصف بأنه عصر العلم والمعلومات، حتى أن الدول أخذت تتباهى في امتلاكها أسرار العلم التي لا تمتلكها غيرها من الدول، وإذا ما أردنا الحديث عن المجالات العلمية فإننا سنركز على الفيزياء النووية وتطبيقاتها المختلفة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول التي نجحت في هذا المجال وامتلكت التكنولوجيا النووية لا زالت قليلة، وتقف في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا الإتحادية وألمانيا وكندا والصين واليابان ... الخ، وهي تتبوأ مكانة علمية وتقنية رفيعة على مستوى العالم وتقف في طليعة الدول المتطورة تكنولوجياً (صقر، ٢٠٠٦، ص: ٤) .

يُعتبر الدخول إلى (نادي الدول الحائزة على تقنيات نووية متقدمة) حلماً يراود الكثير من الدول، ويمكن القول هنا بأن إيران إحدى تلك الدول التي تسعى نحو هذا الإنجاز العلمي، وفي هذا الإطار أكد المسؤولون الإيرانيون بأن القدرة العلمية هي أساس القدرة الاقتصادية والسياسية، وأن أية دولة لا تمتلك الطاقة الكهربائية، ولا تعتمد على الطاقة النووية ستواجه الكثير من المشاكل، لهذا فإن الطاقة النووية تعتبر من وجهة نظرهم احتياجاً حقيقياً ، داعين المختصين في هذا المجال إلى مواصلة تحركهم باتجاه التقنية المتطورة. كما وصف عضو الوفد الإيراني المشارك في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (جواد وعيدي) السلوك النووي لبلاده ب"الحركة في النور"، مشيراً إلى تطلعات الإيرانيين للتكنولوجيا النووية، وتشوقهم إلى رؤية عبارة (صنع في ايران) على منتجاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن امتلاك بلاده للتكنولوجيا النووية سيفتح أمامها آفاقاً واسعة في مختلف المجالات العلمية، كالطب والزراعة والصناعه وغيرها، أي أن إعلان إيران عن تمكنها من امتلاك دورة الوقود، يعني تحقيقها للإنجاز العلمي الذي سعت إليه، وما إعلان الرئيس الإيراني السابق (محمود احمدي نجاد) عن دخول بلاده إلى نادي الدول الحائزة على تقنيات نووية متطورة إلا ثمرة لهذا الإنجاز العلمي (عباس، ٢٠١٢، ص: ٧٥-٧٦).

رابعاً : الأهداف البيئية .

يرى المختصون في المجال البيئي بأن مسألة الطلب المتصاعد على الطاقة، مع القيام في الوقت ذاته بالحد من آثارها البيئية المتمثلة في انبعاث غازات الكربون، تُعد من القضايا العالمية التي تسعى الدول والمؤسسات البيئية لمجابهتها. كما أن البحث عن مصادر جديدة ونظيفة للطاقة أصبح حاجة ملحة، بسبب ارتفاع حرارة كوكب الأرض، نتيجة انبعاث الغازات الناتجة عن الاحتراق، وعلى الرغم من الحديث عن لجوء إيران إلى الطاقة النووية باعتبارها إحدى المصادر الرئيسة للطاقة والتي تحافظ على البيئة من وجهة نظرهم، إلا أن هذا الحديث يقتصر على التركيز فقط على نظافة الاستخدام، ويتجاهل أمرين أساسيين يعتبران في غاية الخطورة هما :

الأول:هو آلية التخلص من النفايات النووية، حيث يُعتبر ذلك أخطر وأكبر مشكلة تواجهها الدول النووية، بسبب ما يخلفه من مخاطر بيئية كارثية، ناهيك عن الأعباء المادية الباهظة، وضرورة امتلاك أدوات وأساليب تكنولوجية، وتقنيات بالغة التعقيد والتكاليف، من أجل التخلص منها، وهو ما لم تخطط له إيران ولم تتنبه إلى عواقبه بالشكل المرجعي .

الثاني: وهو هل تمتلك إيران إمكانية الصيانة والتدعيم المستمرينللمفاعلات النووية، والتي تُكلف أعباء مالية وتكنولوجية ضخمة، وذلك بشكل دائم وليس مؤقت وبجهود ذاتيه (العمار والحمداني، ٢٠٠٧، ص: ٣٤).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإشعاع النووي الناتج عن التسرب من المفاعلات النووية، يترك تأثيرات كبيرة على الإنسانية جمعاء ولأجيال قادمة، حيث مّرت الشعوب بتجارب مأساوية وكثيرة في هذا المجال، لذلك أخذت العديد من الدول التي تستخدم الطاقة النووية تعيد النظر في استغلالها لهذه الطاقة، وتوجهت إلى بناء محطات كهروغازية، كونها الأرخص والأقل تلويثاً ، إلى جانب مصادر للطاقة النظيفة الأخرى، بغية تفادي مخاطر التلوث الإشعاعي ودوامة النفايات الذرية وتعقيدات التخلص منها سواء على المستوى التقني أو المالي أو البيئي (محمد، ٢٠٠٦، ص: ٥) .

المطلب الثاني

مقاصد البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي

لا يمكن تحليل الأهداف الإيرانية من برنامجها النووي بعيداً عن النظر إلى سياستها الخارجية في ظل التوازنات في منطقة الشرق الأوسط. كما أن الحكم على البرنامج النووي الإيراني يجب أن لا يتم بعيداً عن حسابات السعي لتحقيق الإستقرار والتوازن الإقليمي في منطقة هي الأكثر توتراً في العالم بكل المقاييس، فامتلاك إيران لقدرات نووية يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تحدد مستقبل التسلح النووي في المنطقة .

ومن هنا يمكن إجمال المقاصد الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني وفقا للآتي :

أولاً : الأهداف العسكرية .

يعتبر العامل العسكري من أبرز العوامل المؤثرة في سياسات الدول الخارجية وفي علاقاتها مع الدول المحيطة بها ضمن بيئتها الإقليمية، وفي هذا الإطار لا يمكن للسياسة العسكرية لأية دولة أن تنبع من فراغ، بل هي نتاج المؤثرات المحيطة التي تتصل مباشرة بأهداف الدولة ومصالحها، لذلك فإن أية دولة وبهدف ضمان قيمها ومبادئها، والحفاظ على مصالحها تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية لتكون متفوقة عن باقي نظيراتها ضمن البيئة أو المحيط الذي تنتمي إليه (نعمة، ١٩٨٧، ص: ١٤٨) .

ولأن امتلاك السلاح المتطور يُعد في الوقت الحالي من المعايير الرئيسية لقياس قوة الدولة، ومدى تأثيرها بمحيطها فقد اهتمت إيران بتسليح جيشها وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية من أجل الحفاظ على مصالحها، وفي هذا الإطار تشير بعض المصادر على عدم إمكانية استبعاد وجود أهداف عسكرية دافعة للبرنامج النووي الإيراني نظراً للشكوك وعدم المصداقية المحيطة بمقاصد البرنامج على الرغم من التزامات إيران الدولية في هذا المجال، بل قد تكون تلك الأهداف هي الأكثر أهمية لهذا البرنامج، ولعل العامل الأكثر خطورة وأهمية المحرك للتفكير النووي الإيراني، هو الدروس المستفادة من حربها مع العراق، حيث يرى بعض المختصين بالشأن الإيراني أن سلوكها النووي ناتج عن الدروس التي استخلصتها من حربها مع العراق. خاصة في

ظل ادعائها بأنها تعرضت للقصف بالسلاح الكيميائي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٧) .

لقد تركت الحرب العراقية – الإيرانية انطباعين عميقين لدى صناع القرار الإيراني هما :
الأول: يؤكد حتمية تحقيق إيران للإكتفاء الذاتي عسكرياً بما يضمن التفوق العسكري في المنطقة.

الثاني : مرتبط بضرورة تطويرها لأنظمة أسلحة الدمار الشامل.

كما خرجت إيران من تلك الحرب باستنتاج رئيسي مفاده أن تكون مستعدة لأية مفاجئات تكنولوجية. الأمر الذي يتطلب منها عدم الإعتماد كثيراً على القيود التي يفرضها الخصوم، أو على دعوتهم للتمسك بالإلتزامات الدولية، ومن هنا ركز الإيرانيون في مساعيهم ضمن خطة التنمية الشاملة، على إعادة العمل في برنامجهم النووي، وظهر ذلك واضحاً عام ١٩٨٨ في تصريحات رئيس البرلمان آنذاك (هاشمي رفسنجاني)، والتي قال فيها إن إيران يجب أن تُسلح نفسها بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية لأغراض دفاعية. بالإضافة إلى تصريح آخر له عام ١٩٨٩، عندما قال بأن بلاده لا تستطيع أن تتجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر (عباس، ٢٠١٢، ص: ٨١-٨٢) .

اشتملت خطة التنمية الشاملة لإيران على تحديث قدراتها العسكرية، لاسيما معدات القوات البرية والجوية والأنظمة البحرية. كما عملت على زيادة مخزوناتها من الأسلحة، وتطوير كفاءة ترسانتها، وقد تركت حرب الخليج الثانية انطباعاً لدى إيران مفاده أن التكنولوجيا المتقدمة هي التي حددت نتيجة الحرب، أي أن التقنية الحديثة والأسلحة المتطورة لعبت دوراً كبيراً في حسم الحرب، لذلك قامت (طهران) ببناء شبكة من التحالفات الدولية والإقليمية، والشراكات الإقتصادية والعسكرية. خاصة مع روسيا والصين وكوريا الشمالية، بهدف الحصول على التكنولوجيا المتطورة في المجالات الدفاعية والأسلحة فوق التقليدية مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية (القصاب، ٢٠٠٠، ص: ٥١) .

ثانياً: مواجهة التحديات الإقليمية .

لقد لعبت التهديدات والتحديات الإقليمية دوراً بارزاً في تحفيز الدول نحو امتلاك التكنولوجيا المتطورة وأسلحة الدمار الشامل، حيث أن الشعور بالتهديدات والمخاطر الدائمة من دول الجوار دفع تلك الدول للبحث عن رادع فعّال يقلل من حدتها أو يضعفها أو يمنعها بمعنى تحقيق مبدأ "الردع" (حقّي، ٢٠٠٣، ص: ٢٠)، ومن هنا شعرت إيران أنها تعيش في بيئة غير مستقرة، وتواجه تهديدات وتحديات إقليمية. خاصة وأن هناك خمس عشرة دولة تحيط بها من كل الجهات، دون أن يجمع بينها نظام أمن إقليمي واضح ومتسق.فضلاً عن ذلك فإن إيران محاطة بدول تمتلك أسلحة نووية بعضها مُعلن والبعض الآخر غير معلن، مثل روسيا الإتحادية من الشمال، والصين والهند وباكستان من الشرق، إضافة إلى إسرائيل ضمن المحيط، وفي هذا الإطار قال وزير الدفاع الإيراني الأسبق (علي شمخاني) إن استراتيجية إيران الدفاعية ترتكز على حماية مصالحها والسلامة الإقليمية لها، ومنع تشكيل أي فراغ استراتيجي في المنطقة.مؤكداً أن العمل على التكامل الإقليمي والوقوف في وجه التهديدات يأتي كجزء من القدرة الدفاعية للبلدان الإسلامية التي تستخدم دفاعاً عن الأمة (القصاب، ٢٠٠٢، ص: ٢) .

نظرت إيران إلى أن وجود دولتين نوويتين مجاورتين لها من جهة الشرق (الهند وباكستان)، على أنه حالة مهددة لأمنها القومي. خاصة في ظل تدهور العلاقات الإيرانية – الباكستانية، والعلاقات المميزة التي تربط الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد موقفها الذي اختارته في دعمها للتوجهات الأمريكية في الحرب على الإرهاب، وفيما يتعلق بالهند فإن إيران تشعر بقلق وتهديد محتمل مصدره القوة النووية لهذه الدولة، وذلك في ظل العلاقات التي أصبحت تربط الهند مع إسرائيل (العناني، ١٩٩٩، ص: ٤٩٥) .

تواجه إيران أيضاً تحدياً إقليمياً من جانب تركيا، والخطر التركي من وجهة النظر الإيرانية لا يقل خطورة عن باقي التهديدات الأخرى في المنطقة، فتركيا تتمتع بموقع استراتيجي مميز ومكانة اقتصادية كبيرة، ولها دور إقليمي ودولي بارز سواء في إطار حلف شمال الأطلسي، أو في إطار منظمة التعاون الإسلامي. فضلاً عن ذلك فإن تركيا جارة لإيران وترتبط معها بحدود تقدر بحوالي (٤٥٤)كم، وتمتلك قدرات عسكرية كبيرة حيث تُعد ثامن دولة في العالم من حيث قوتها العسكرية (يوسف والصباغ، ١٩٩٦، ص: ١٥٥) .

تنطلق إيران في مخاوفها من تركيا من خلال الإستفادة الأخيرة من موقعها الجيواستراتيجي، لتحقيق مكانة إقليمية متميزة، وذلك بالعمل على ربط مصالح منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية، وتحديداً السياسات الأمنية لحلف شمال الأطلسي والمصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة. بالإضافة إلى سعي تركيا لتوسيع نفوذها نحو الجنوب وخصوصاً المنطقة العربية، وتجاه آسيا الوسطى شرقاً (محمد، ٢٠٠٠، ص: ٢) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات الإيرانية – التركية شهدت توتراً ملحوظاً منذ العام ١٩٧٩، وذلك لأسباب عدة لعل أهمها، الطموحات الإقليمية، والتناقض العقائدي والأيدولوجي، وقضية حزب العمال الكردستاني وما ترتب عليه من اتهامات تركية لإيران بدعم هذا الحزب. وأخيراً التحالف التركي – الإسرائيلي الذي تعزز بتوقيع اتفاق استراتيجي بين الجانبين في عام ١٩٩٦*، وجاء في ظل تحولات دولية وإقليمية، وأثّر بشكل كبير في موازين القوى في المنطقة، حيث اعتبرت إيران أن هذا الإتفاق الذي يسمح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في الأجواء التركية، يشكل تهديداً للأراضي الإيرانية ولأمنها القومي (معوض، ١٩٩٨، ص: ٢٤٦) .

ثالثاً : تحقيق التوازن مع إسرائيل .

برز التهديد الإسرائيلي كأحد التهديدات الفعلية والمحتملة التي تستشعرها إيران. خاصة في ظل وجود خلافات مزمنة في التوجهات السياسية والثقافية والدينية بين الجانبين عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وما تلاها من تصعيد إسرائيل لحملتها ضد البرنامج النووي الإيراني، داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. إضافة إلى ما تردد من تهديدات إسرائيلية بتوجيه ضربات وقائية ضد منشآت إيران النووية، فضلاً عن إدراك (طهران) بأن (تل ابيب) تنظر لها على أنها أشد وأخطر الأعداء عليها، لا سيما بعد تولي الرئيس الإيراني السابق (محموداحمدي نجاد) للسلطة، وتصريحاته المعارضة لأسرائيل وسياساتها، ودعمه لحزب الله في لبنان باعتبار هذه القضايا ثوابت في السياسة الخارجية الإسرائيلية (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص: ١٦٨– ١٦٩) .

***هي إتفاقية عسكرية ابرمت في شباط ١٩٩٦ بين اسرائيل وتركياوتعد اهم المتغيرات الامنية التي طرأت على المعادلة الامنية في الشرق الاوسط وتمثل تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً ، وقيل بانها موجهة نحو دول معينة في المنطقة لعل اهمها ايران وسوريا والعراق .**

وتشير بعض الدراسات أن أمام هذه التهديدات الإسرائيلية اتخذت إيران قرارها بالسير نحو خيار بناء برنامج نووي متقدم، والعمل على تحديث مجمل صنوف قواتها المسلحة وزيادة قدراتها النوعية والكمية. الأمر الذي سيُفقد إسرائيل الكثير من تفوقها النوعي في المنطقة، خاصة في ظل وجود معلومات تشير إلى أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية تضم نحو (٢٠٠) قنبلة نووية، كما تؤكد تلك التقديرات أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها في الإطلاق المدفعي أو الجوي، وهو ما يعني وضع إسرائيل خطط حرب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل في حال تعرض أمنها القومي للخطر (القصاب، ٢٠٠٠، ص: ٥٣) .

إذاً يرى الباحث في هذا الإطار أنه نتيجة لوطأة الخوف من البقاء تحت التهديد الإسرائيلي للمنطقة، في ظل السياسات العدوانية الإسرائيلية المتتالية في الأراضي الفلسطينية، وفرض شروطها المجحفة بشأن تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، وأيضاً نتيجة للخلل الواضح في موازين القوى، فإن إيران قد تفكّر في إصلاح شيئاً من هذا الخلل، من خلال أحداث نوعاً من التوازن، يمكن أن يطلق عليه توازن الرعب النووي، ومع هذا التوازن لا تجرؤ أية دولة في المنطقة على القيام بعدوان على إيران وتهديد مصالحها، أي أن حاجة إيران إلى الأمن مقابل إسرائيل قد تكون أحد الدوافع الحقيقية لسعيها في برنامجها النووي .

رابعاً : توسيع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي .

تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق على مستوى العالم، نظراً لموقعها الإستراتيجي، ومخزونها النفطي الكبير باعتبارها مصدراً رئيسا للطاقة، الأمر الذي جعل منها محط أنظار دول العالم والقوى المتنفذة فيه، فموقعها الهام على المنافذ البحرية له تأثير كبير في السياسة الدولية، والصراع القائم بين القوى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة، أما ثروتها النفطية الهائلة فتنظر لها الدول الكبرى على أنها عامل مهم لتحقيق التنمية فيها وأداة للنهوض باقتصادها (نهار، ٢٠٠٨، ص: ٥٧) .

لقد تعددت الرؤى اتجاه أهمية منطقة الخليج واختلفت نظراً لاختلاف مصالح القوى المعنية، واختلاف أهدافها وإستراتيجياتها التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة، ومن هنا لم تخفِ السياسة الخارجية الإيرانية ومنذ عهد (الشاه) أطماعها والدور الذي ترغب بتأديته في منطقة

الخليج، والمتمثل من وجهة نظرها في ملء الفراغ في تلك المنطقة. خصوصاً بعد الانسحاب البريطاني منها عام ١٩٧١، وذلك بغية تأدية دور إقليمي مهم، وتمثلت السياسة الإيرانية في هذا المجال في مسارين، **الأول** هو الميل إلى السياسات والتحالفات الغربية، **والثاني** هو تقوية الجبهة العسكرية الإيرانية بشقيها التقليدي وغير التقليدي، وازدادت وتيرة تلك السياسات بعد التغييرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية. خاصة اختلال ميزان القوى في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتي. الأمر الذي زاد من الآمال الإيرانية بممارسة دور إقليمي مهيمن وزاد ذلك تنافسها مع دول إقليمية تركيا واسرائيل بعد أن توترت علاقتها مع الغرب، يؤهلها بأن تصبح لاعباً رئيسياً في شؤون المنطقة (شحادة وبشارة، ١٩٩٩، ص: ١١٢) .

وتظهر الأطماع الإيرانية بالتوسع في منطقة الخليج جلياً بادعاءاتها بأحقيتها التاريخية بمملكة البحرين، إصرارها على التسمية الفارسية للخليج العربي، فضلاً عن قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وعليه فإن حيازة إيران لبرنامج نووي يمتلك كل حلقات التقدم العلمي النووي يمثل عامل ضغط على دول الخليج، فهي تحاول حماية دورها الإقليمي، وتعزيز وجودها في تلك المنطقة من خلال امتلاكها للقدرات النووية التي قد تشكل مانعاً أو عائقاً فعالاً لسياسات دول لها نفوذها الكبير في منطقة الخليج، وسيجعل من ميزان القوى في المنطقة يميل لصالحها(نهار، ٢٠٠٨، ص: ٥٨) .

المطلب الثالث

غايات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي

على الرغم من أن إيران تربط أسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بدوافع داخلية تتمثل بمفهوم الإستقلال الذي يحمل مدلولات ذات أبعاد تاريخية وقومية ودينية، ودوافع إقليمية تتمثل في مواجهة التحديات والتهديدات في المنطقة، إلا أن ثمة غايات لذلك البرنامج على المستوى الدولي، لا تقل أهمية عن الأهداف الداخلية الإقليمية. خاصة في ظل سعي (طهران) لأن تصبح من الأقوى إقليمياً سعياً منها للصعود على سلم القوى الدولي.

وعليه يمكن القول أن غايات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي تتمثل في الآتي :

أولاً : مواجهة التهديدات الأمريكية .

تعتبر حالة العِداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حالة فريدة لم يشهد التاريخ الدبلوماسي لها مثيلاً من قبل، فالولايات المتحدة ترى بأن بينها وبين إيران عداء استراتيجياً عميقاً. خصوصاً بعد أن أطاحت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بنظام (الشاه) الذي يُعد أحد المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فأطاحت معه بكثير من المصالح الأمريكية في المنطقة، وأرست تلك الثورة دعائم نظام إسلامي شديد العِداء لواشنطن، وهو ما ترافق مع دخول الإتحاد السوفيتي السابق الذي كان يسعى إلى التوسع والإنتشار، إلى أفغانستان، الأمر الذي أشعر الولايات المتحدة بالهزيمة، وأنها على وشك خسارة الحرب الباردة في ذلك الوقت(زكريا، ١٩٩٥، ص: ٩١) .

على الجانب الآخر استشعرت إيران بوجود تهديدات فعلية ومحتملة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فدخول الأخيرة إلى المنطقة، وزيادة وجودها العسكري فيها بعد حرب الخليج الثانية، أثّر كثيراً على سياسة الدفاع الإيرانية، حيث عمل هذا الوجود على زيادة سياسة العزل الأمريكية ضد إيران، وهو ما دفع إيران إلى إدخال تغييرات شاملة على سياستها الدفاعية، سعياً من

خلالها إلى تأكيد وظيفة إيران الإقليمية، والادعاء بوجود حقوق تاريخية لها في مياه الخليج العربي (دسوقي، ٢٠٠٩، ص: ١٠٦) .

لقد وجدت إيران أن فرضية السير على طريق إنتاج الأسلحة النووية يمكن أن يوفر لها ضماناً ضد أي تهديد من جانب الولايات المتحدة، حيث أن شعورها بأن حيازتها لهذا النوع من الأسلحة سيجعلها تضمن لنفسها حماية أراضيها من أي عدوان أمريكي. فضلاً عن ذلك حرمان الأخيرة من إمكانية غزوها كما حصل للعراق، ويساعدها ذلك أيضاً على بناء قوة ردع من شأنها أن تمنع قيام مغامرات أمريكية قد تهدد بشكل مباشر النظام السياسي الإيراني (زكريا، ١٩٩٥، ص: ٩٢) .

تعتبر مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر الإيرانية، عائقاً أمام تحقيق (طهران) لهدفها المنشود في لعب دور الدولة المهيمنة في الإقليم، حيث أن نجاح إيران في تحقيق هذا الدور سيجعلها قادرة على فرض سياستها على دول المنطقة، لاسيما دول الخليج، وسيمنحها القدرة على السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي، وهو ما يمكّنها من التحكم بتدفق الإمدادات النفطية إلى الغرب وباقي دول العالم. فضلاً عن ذلك في حال وصول إيران إلى مستوى الدولة المهيمنة في ظل امتلاكها للأسلحة النووية، سيمنحها القدرة بالرد على أية مبادأة أمريكية بالهجوم، وذلك من خلال ضرب مواقع تجمع القوات الأمريكية في المنطقة، والتي تشمل بعض دول الخليج وأفغانستان وباكستان، وفي المقابل شكّل هذا الهدف الإيراني دافعاً للولايات المتحدة لأن تعزز وجودها في المنطقة لاعتماد استراتيجية الضربة الإستباقية لإيران هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت (واشنطن) جاهدة للوقوف في وجه البرنامج النووي الإيراني، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكثر الأطراف معاداة لهذا البرنامج، وهي أكثر الدول إمساكاً بخيوط اللعبة في حال عدم التوصل إلى تسوية سلمية للملف النووي الإيراني (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ٣١٠) .

ثانياً : الحصول على مكانة دولية .

تقوم وجهة النظر الإيرانية في الأساس على أنه لا يمكن لأية دولة أن تلعب دوراً دولياً في ظل وجود العديد من الدول النووية دون امتلاك قدرات نووية، لذا فإنه يجب على إيران التي تطمح

للعب هذا الدور أن تمتلك القدرات النووية أو الطموح النووي، ومن هنا فقد رأت القيادات الإيرانية في البرنامج النووي مصدراً للهيبة والمكانة، فالقدرة النووية في نظر تلك القيادات تلعب دوراً محورياً في دعم مكانة الدول التي تمتلكها، وتعزيز دورها في القضايا الدولية وتعزيز مكانتها في النسق الدولي. خاصة في ظل غياب النظام الدولي الشفاف والواضح في التعامل مع الدول في إطار معيار واحد (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٧٩) .

لقد عانت إيران من عزلة دولية فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تشير بعض المصادر أن القدرة النووية احتلت مكانة محورية في تطوير القدرات الإستراتيجية الإيرانية، حيث لا تهدف إيران من خلال السعي لامتلاكها لبرنامج نووي عسكري إلى حماية دورها الإقليمي فقط، بل تطمح إلى توسيع هذا الدور ليكون لها حضور دولي لا يقل أهمية عن الهالة النووية المعطاة إلى الهند وإسرائيل وباكستان، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن إيران نجحت إلى حد كبير في الحصول على أسرار التجربة الباكستانية، وأيضاً حققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية. بالإضافة إلى ذلك فإنها أظهرت تفوقها الخارجي من خلال مخزوناتها الضخمة من مصادر الطاقة وأهمها الغاز، وموقعها الجغرافي الحساس الذي مكّنها من توسيع نفوذها باتجاه العراق وسوريا، حيث التقارب العقائدي في النظام الحاكم، ولبنان من خلال حزب الله، وفلسطين عبر حركة حماس، ويؤكد المختصون بأن هذا الهدف ظهر واضحاً في طموحات الرئيس الإيراني السابق (محمود احمدي نجاد) عندما ركز على السلاح النووي، حيث رأى (نجاد) أن بلاده صاحبة التاريخ العريق والإمكانيات الهائلة والتي تم تجاهلها من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، من حقها أن تكون دولة ذات قدرات تقنية نووية قوية، وذلك لاعتقاده بأن إيران اذا ما وصلت إلى ذلك فأنها ستحصل على الإحترام الذي تستحقة من العالم، وبالتالي ستصبح لاعباً أساسياً كقوة جيوبوليتيكية في المنطقة. الأمر الذي يترتب عليه الإعتراف بها كجمهورية إسلامية قوية (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨٥) .

من جهة أخرى فإن تعزيز المكانة السياسية الدولية بنظر إيران من خلال امتلاكها لبرنامج نووي متقدم تقنياً سيساعدها في تقوية موقفها، للحصول على المكاسب السياسية المختلفة في تفاوضها مع الدول الأخرى، أي أن امتلاكها لهذا السلاح سيعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية اكبر لتحقيق الأمن والاستقرار والهيبة، والمكاسب السياسية الأخرى. كما أن تصميم إيران على

امتلاك برنامج نووي، يرتبط في الأساس حسب اعتقادها بمفهوم العدالة الذي طالما ردده خطاب قياداتها، فهي ترى أن النظام الدولي قائم على ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. خاصة في عدم تعامل المجتمع الدولي مع البرنامج النووي الإسرائيلي، بنفس الأسلوب الذي يتم التعامل فيه مع البرنامج النووي الإيراني، وهو ما تبرره (طهران) بسيادة منطق القوة، لذلك تسعى من خلال برنامجها النووي الحصول على قوة تضمن فرض احترامها من دول العالم (بشارة، ٢٠١٢، ص: ١١).

المبحث الثالث

الأبعاد الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني

يتفق أغلب الباحثين والمهتمين بالشأن الإيراني على أن هناك مجموعة من الأبعاد الإستراتيجية الهامة لامتلاك إيران قدرات نووية، وإن كانت تلك القدرات تعتبر في بعض الأحوال محكومة بمسألة تكنولوجية، إلا أنها تمثل عنصراً استراتيجياً . خاصة وأن إيران عانت عبر تاريخها من الإحتلال والهيمنة الخارجية، وما تعاني منه اليوم من تهديدات مباشرة، لذلك فمن الطبيعي في حالة كأيران أن تسعى لامتلاك الإمكانات القصوى لتصل إلى أهدافها .

ومن هنا سيتم تناول الأبعاد الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : الأبعاد السياسية .

المطلب الثاني : الأبعاد الأمنية .

المطلب الثالث : الأبعاد الإقتصادية .

المطلب الأول

الأبعاد السياسية

تقوم السياسة الإيرانية في الأساس على التحليل الدقيق لمتغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وأثرها في النظام السياسي القائم، وتستند على فرضية مفادها أن التحولات في تلك البيئات الثلاث تشكل العديد من التهديدات في مواجهة النظام السياسي الإيراني والمصالح العليا للدولة، لذلك وجدت إيران بأن برنامجها النووي يعد خير وسيلة لمواجهة تلك التهديدات، ومن هنا ترتب على ذلك البرنامج العديد من الأبعاد السياسية وعلى عدة مستويات، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي :

أولاً : على المستوى الداخلي .

لقد ارتبط البرنامج النووي بمفهوم الإستقلال الذي يحمل لدى الإيرانيين مدلولات ذات أبعاد تاريخية وقومية ودينية، فإيران ومن قبلها الإمبراطورية الفارسية تستند إلى تاريخ حضاري ترك كماً هائلاً من الكبرياء القومي، لكن معاناتها من غزو الأتراك والمغول واحتلال الدول الكبرى لها ترك عندها ما يسمى " بعقدة الضحية"، وجعل مفهوم الإستقلال أمراً عالي الحساسية. خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية، وما ركزت عليه تلك الثورة من أهمية ضمان الإستقلال، وفق سياسة غير منحازة لأي اتجاه، وتضمن عدم التبعية والخضوع لأية قوة، وهذا ما يجعل من مفهوم الإستقلال أحد الركائز الأساسية للسعي للحصول على القدرات النووية (مطر، ٢٠١٢).

يرتبط البرنامج النووي الإيراني أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الوطنية، باعتبارها الأساس الذي يلتف من خلالها الإيرانيون حول النظام السياسي والدستور، وفي هذا الإطار أكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (علي خامنئي)، أن البرنامج النووي هو رغبة شعبية، وحق من حقوق الشعب الإيراني، واعتبر أن التراجع عنه هزيمة وهدم للسيادة والوحدة الوطنية. كما اُعتبر ابسط تنازل أمام الضغوط الدولية بشأن البرنامج النووي سيؤدي إلى انهيار النظام بأكمله، وقد ساعد ذلك الحكومة الإيرانية في امتصاص الغضب الشعبي نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة، من خلال جعل البرنامج النووي قضية قومية يجمع عليها الشعب ويساندها ويدعمها (علاي،٢٠٠٩، ص: ٣٠) .

لعب البرنامج النووي دوراً كبيراً في حشد الرأي العام الإيراني، وهو ما خدم المحافظين في تنافسهم مع الإصلاحيين وأدى إلى تكريس السلطة بأيديهم، ويظهر ذلك في فوز الرئيس السابق (أحمدي نجاد) بأغلبية كبيرة في الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ على منافسه (علي أكبر هاشمي رفسنجاني). الأمر الذي أعطاه قدرة وشرعية كبيرتين لكي يُظهر قدراً من التشدد في الكثير من الملفات، استناداً إلى القاعدة السياسية والشعبية المؤيدة له، وبعد وصوله إلى السلطة استطاع (نجاد) أن يجعل من البرنامج النووي مشروعاً إيرانياً قومياً لا يدخل في إطار القضايا الخلافية بين الإصلاحيين والمحافظين، باعتباره معبّراً عن العراقة والكبرياء القومي الإيراني، فدخلت إيران إثر ذلك بمرحلة جديدة إتسمت ملامحها بتقسيم الأدوار في رأس السلطة، وهو ما ساعد على المحافظة على بيئة تلك السلطة وأيدولوجية الدولة الإيرانية (فتح الله، ٢٠٠٦، ص: ١٠) .

ثانياً: على المستوى الخارجي .

لا يمكن تحليل الأبعاد السياسية لبرنامج إيران النووي دون النظر إلى سياستها الخارجية، وعليه فمن الضروري عند الحديث عن هذا البرنامج، تسليط الضوء على سياسة إيران الخارجية والتغييرات التي طرأت عليها في ظل التوازنات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم، لا سيما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من وجود عسكري أمريكي في المنطقة، فضلاً عن تفكك الإتحاد السوفيتي السابق وما أدى اليه من إعادة ربط إيران بكلٍ من آسيا الوسطى والقوقاز، اللتين ينحدر منهما الكثير من الإيرانيين، وكانتا جزءاً من الإمبراطورية الفارسية منذ العصور القديمة حتى القرن التاسع عشر، وعليه يمكن هنا الحديث عن الأبعاد السياسية الخارجية للبرنامج النووي الإيراني في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

١ – منطقة الخليج العربي .

لقد حرصت إيران على أن يكون لها دور بارز في منطقة الخليج العربي، من خلال الإدعاء بتأمين تلك المنطقة، وسارت في هذا الإطار وفق اتجاهين:

الأول: احتواء التهديد العراقي.

الثاني: المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الإتجاه الأول تعمل إيران على الإبقاء على حالة اللاحرب واللا سلم مع العراق، وذلك رغم التنازلات الضخمة التي قدمها العراق إثر أزمة الخليج، ورغم التدخل الإيراني الواضح في الشأن العراقي بعد احتلال العراق في ٩ نيسان٢٠٠٣ ، أما فيما يتعلق بالإتجاه الثاني فيمكن القول بأن إيران حققت نجاحاً نسبياً في ترميم علاقاتها مع دول الخليج العربي، لا سيما بعد تطوير علاقاتها مع السعودية في عهد الرئيس (خاتمي)، ومشاركة الرئيس السابق (نجاد) في القمة الخليجية التي إنعقدت في قطر عام ٢٠٠٧، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء حالات التنافر بين الجانبين، فالعلاقات الإيرانية – الخليجية يمكن وصفها بحالات من المد والجزر وفق مصالح كل جانب والتهديدات التي تتركها على الجانب الآخر (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٣٤) .

وقد ترك البرنامج النووي أبعاده السياسية على منطقة الخليج، حيث أن احتمالية امتلاك إيران للسلاح النووي يجعلها تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، وستكون أكثر ترهيباً في مطالباتها لدول هذه المنطقة للتعاون معها. خاصة مطالبتها بإنهاء الوجود الأجنبي في الخليج، فضلاً عن المطالبة برفع أسعار النفط، وأخيراً التأكيد على ضرورة وجود سياسات أكثر تشدداً من دول المنطقة ضد إسرائيل (الزيات، ٢٠٠٦، ص: ٦١) .

٢ – جمهوريات آسيا الوسطى .

إن فرضية امتلاك إيران للأسلحة النووية خلافاً لالتزاماتها الدولية في هذا المجال سيمكّنها من فرض سيادتها على دول آسيا الوسطى، وهو ما يعني منح إيران الفرصة للإطلاع بدور نشط في تلك المنطقة. خصوصاً وأنها تتمتع بمكانة حضارية ودينية خاصة في آسيا الوسطى. فضلاً عن ذلك فإن إيران ستستفيد من موقعها الجيواستراتيجي، باعتبارها حلقة وصل بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. الأمر الذي يحقق لها مصالح كثيرة لعل أبرزها الحيلولة دون إعادة إحياء الإمبراطورية الروسية، واحتواء الصراعات العرقية المتنامية في تلك المنطقة، والتعاون الإقتصادي مع دولها، والأهم من ذلك من وجهة نظر إيران هو أن فرضها لسيادتها على آسيا الوسطى يعني القدرة على تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي وتشمل الهضبة الإيرانية ومنطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٣٧) .

٣ – الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية .

تعتقد إيران بأن امتلاكها للتقنية النووية المتقدمة يعني إرسال رسائل إلى الغرب بأنه ليس من السهل إخضاعها، ولن تكون حسب قولها الضحية الثانية في المنطقة بعد العراق، لذلك ظهر التشدد الإيراني بشأن ملفها النووي بأنه السمة المميزة لسياستها الخارجية، وعلى الرغم من إدراكها بأن إثارة ملفها النووي باستمرار يستهدف فتح الطريق أمام الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات سياسية وعسكرية قد تؤدي إلى عزل النظام السياسي الإيراني وإسقاطه، إلا أن (طهران) تعتمد على ورقتين رئيسيتين في مواجهة هذه الضغوط.

الورقة الأولى: تتضمن الوضع الداخلي في إيران والذي أصبح يتميز بالصلابة والقوة.

الورقة الثانية: فهي الوضع الإقليمي المحيط بإيران، والذي حصلت فيه تطورات عدة صّبت في النهاية لمصلحة دور إيراني كبير، فأصبحت نتيجة لذلك رقماً صعباً في العديد من الملفات الإقليمية، لا سيما في منطقتين تمتلك فيهما الولايات المتحدة مصالح استراتيجية وهما الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأمام هذه التهديدات وجدت الولايات المتحدة أنه عليها إما أن ترضي إيران لكي تحافظ على هذه المصالح، أو على الأقل أن تضع لها بعض الإعتبارات في سياستها ولعل هذا من الأسباب التي أدت إلى ما نشهده اليوم من تقارب إيراني- أمريكي يرى بعض المتخصصين والقيمين والباحثين وصناع القرار أنه قد تكون النتيجه المتوقعه من المفاوضات الأمريكية الغربية مع الجانب الإيراني بخصوص ملفها النووي بحيث تحصل الأخيره على مكتسبات لقاء موافقتها على الحل النهائي لهذا الملف تصب في النهائية لمصلحة طهران (الزيات، ٢٠٠٦، ص: ٦٤).

وبناءاً على ماتقدم فإن للبرنامج النووي الإيراني مقاصد سياسية واضحة تتمثل بشعور المواطن الإيراني بالفخر لما وصلت آلية بلادة من تطور من خلال امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا والتعامل مع العلوم المعقدة التي لم تعد حكراً على الدول الحائزة سلاًحا نووياً ، فضلاً عن تحقيق الهيبة والمكانة على المستوى الدولي والإقليمي حيث أن امتلاك الدولة برنامجا نوويا متقدما وإن كان سلميا يعني أنها تعاملت وبنجاح مع التكنولوجيا المعقدة مما يحسب له حساب مع موازين القوى الدولية حيث تستطيع من فرض إرادتها وانتزاع مواقف مؤيدة لسياساتها إقليميا وعالميا .

المطلب الثاني

الأبعاد الأمنية

يعتبر الأمن من أهم دوافع سعي الدول لتطوير قدراتها العسكرية، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي لها وهو البقاء، وحمايتها هي ومصالحها من أية تهديدات، وقد برهنت الأسلحة النووية فائدتها الكبيرة في تحقيق هذا الهدف، حتى أن الدول أصبحت مدركة بأن حيازتها للأسلحة النووية، سيحقق لها موقعاً متقدماً يمكّنها من التحدي أو الردع، وفي هذا الإطار يرى الكثير من المنظرين بأن الأمن العسكري هو أحد المحاور المهمة للأمن القومي، وأجمعوا على أن التهديد باستخدام القوة هو أحد خصائص العلاقات الدولية، وأن القوة العسكرية هي جوهر الأمن القومي (ماكنمار، ١٩٧٠، ص: ١٥) .

وعند الحديث عن إيران فإنه لا يمكن استثناؤها عن هذا الواقع، ذلك لأن أمنها القومي يتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية، فضلاً عن مدركات صانع القرار فيها وتصوراته لموضوع الأمن وكيفية مواجهة التحديات التي تعترضه، لذلك يبدو أن إيران تسعى إلى تبني استراتيجية للأمن القومي يكون الخيار النووي أحد مقوماتها الأساسية للدفاع عن مصالحها العليا إلى جانب الأسلحة التقليدية الأخرى، وهذا يتأكد من خلال الإلتزامات الإيرانية في المفاوضات النووية مع الغرب، ومن هنا يمن القول بأن الأبعاد الأمنية للبرنامج النووي الإيراني تتمثل فيما يلي :

أولاً : بقاء واستمرارية النظام .

لقد زاد القلق الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، وبلغ هذا القلق مداه في ظل التهديدات الخارجية التي تمارسها هاتان الدولتان ضدها بحجج وذرائع مختلفة، ومن بينها السعي للحصول على الأسلحة النووية ودعمها للإرهاب، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، زادت هذه التهديدات وتصاعدت وتيرتها عندما اتُهمت إيران بأنها دولة تمارس الإرهاب وترعاه، وأنها تملك صلات مع تنظيم القاعدة ودعمها حزب الله، وتشجع المنظمات الفلسطينية، لاسيما حماس في مقاومتها للإحتلال الإسرائيلي، وعليه فإن هذه التهديدات من المنظور الإستراتيجي الإيراني تتطلب إعداد استراتيجية فعّالة لمواجهتها، وبذلك فإن امتلاكها للقدرة النووية

سيمنحها القدرة على الحفاظ على بقائها، من خلال إعاقة وتحدي النفوذ الأمريكي الذي ازداد في المدة الأخيرة (كامل، ٢٠٠٦، ص: ٦٣) .

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن البقاء الذي تسعى إليه إيران ليس بسبب وجود الأعداء، لأنها لم تواجه خصماً أو عدواً له تصميم مسبق على إزالتها كأمة أو دولة، حتى أن أعداءها التاريخيين (الولايات المتحدة، واسرائيل، والعراق)، ليس لديهم القدرة على تهديد هذا الوجود على الأقل في المستقبل المنظور، ولكن نجد أن إيران تتحسس في مسألة البقاء للمحافظة على ثقافتها الخاصة كدولة دينية، وهو ما يمكن اعتباره هاجس أمني قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية، لذلك طالما ارتبط هذا الجانب ببرنامجها النووي وسعيها للحصول على ما تسميه (القنبلة الإسلامية)، وإذا ما أردنا مقارنتها في هذا المجال مع إسرائيل، فإننا سنجد تشابه بين الجانبين في استخدام أسلوب التضليل المتعمد في عقول خصومها، (الغموض النووي) والاستمرار بالإحتفاظ بالأسلحة النووية باعتبارها الورقة الأخيرة، إلا أن الفارق هو أن المخاوف على البقاء تظهر عند الجانب الإسرائيلي أكثر، وذلك بسبب الأحداث التاريخية التي مرت بها والتي تشمل المحرقة المزعومة، وأربعة حروب منذ إعلان تأسيسها كدولة، والتي تهدف من وجهة نظرها إلى إزالتها من الوجود Eisenstadt)، 1994 ، (p: 43 .

ثانياً : الردع .

يعّبر مسعى توازن القوى عن عقيدة أساسية في العلاقات الدولية، فهو من منظور عسكري يتضمن في السابق بناء الجيوش لمواجهة الخصوم، بينما مع اكتشاف وإنتاج الأسلحة النووية تغيرت المعادلة بطريقة جذرية، وأصبحت القوة العسكرية لا تقاس بالأرقام البسيطة لأن التكنولوجيا زودت العالم بمعادلة عظيمة، وفي هذا الإطار حل التهديد بالحرب النووية محل الأسلحة التقليدية، ومن هنا فقد خلق البرنامج النووي الإيراني مستوى مهماً من التخوف أو التردد لدى صناع القرار عند الأعداء المحتملين، كما شكل عامل ضغط على دول الشرق الأوسط، وهو ما قد يمنحها مانعاً أو عائقاً فعالاً لسياسات تلك القوى، والتي من الممكن أنها لا تتوانى في القيام بأعمال من شأنها أن تهدد الأمن القومي الإيراني أو مصالحها الإستراتيجية (كامل، ٢٠٠٦، ص: ٦٣) .

ثالثاً : السمعة الدولية .

لم يعد التفوق العسكري يقاس بالمعايير الكمية العددية، بل أصبح يتضمن عاملاً نوعياً مهماً بعد أن قامت القدرات التكنولوجية على تضييق الفجوة بين القوات العسكرية الصغيرة، والقوات العسكرية الكبيرة، أي أن ما تمتلكه قوات صغيرة من أنظمة سلاح متفوقة تقنياً يعكس فرقاً جوهرياً في عدم التكافؤ في مواجهة قوة تقليدية كبيرة، الأمر الذي يكسب الأولى زيادة في نسبة التأثير باتجاه السمعة الدولية (الرمضاني، ١٩٩٤، ص: ٥) وفي هذا الإطار وصلت إيران إلى قناعة مفادها بأن السمعة الدولية يجب أن تستند على القدرة والإبداع والخلق، من خلال المناورة التي تجعل الآخرين يدركون حقيقة تلك القوة. كما رأت أن السعي لحيازتها للسلاح النووي تعتبر ذورة السمعة العسكرية، أي أن إيران أعطت أهمية كبيرة للسمعة الدولية التي يمكن أن تحصل عليها من اقتنائها للسلاح النووي (الرواي، ٢٠٠٦ ص: ١٨) .

رابعاً : الدور الإقليمي النافذ.

تمتلك إيران إرثاً عظيماً متمثلاً بالإمبراطورية الفارسية، والتي كان يمتد نفوذها من وادي النيل غرباً حتى آسيا الوسطى شرقاً، كما تمتلك عمقاً أيدولوجياً كبيراً، فكانت تلك المقومات حافزاً لها لأن تمضي في الطريق النووي لبناء قوة مهيمنة إقليمياً، وقد ترافق ذلك مع مقومات أخرى داعمة، مثل تبنيها استراتيجية للأمن القومي كان أحد ركائزها الأساسية الإعتماد على قدرة نووية إلى جانب الأسلحة التقليدية في الدفاع عن المصالح العليا لها.كما خلقت وعياً شعبياً عاماً بأهمية الدور الذي تلعبه لصالحها وصالح إقليمها الجغرافي، فضلاً عن وجود دول كبرى داعمة للمشروع النووي الإيراني لاسيما الدولتين الأعضاء في مجلس الأمن (روسيا والصين)، وأخيراً امتلاك إيران لمقومات كبيرة تستطيع أن ترتكز عليها في الحصول على السلاح النووي ، مثل الثروة النفطية والعائدات النقدية من العملة الصعبة (الرواي، ٢٠٠٦ ص: ٣٥) .

وتتضح معالم الدور الإيراني من خلال استثمار هذا الظرف كونه يشكل فرصة سانحة تستطيع أن تحقق من خلالها طموحاتها الإقليمية على المستوى الإستراتيجي والاقتصادي والسياسي والعقائدي أو الأيديولوجي ، مما يعني أنها تحاول أن توسع من نشاطها النووي وتوظيف التفوق الإقليمي في هذا الجانب لتحقيق نوع من الهيبة والنفوذ وتعزيز قدراتها البحثية والتقنية ، والعمل

على تحقيق قدراً من الإكتفاء الذاتي في مجال تنويع مصادر الطاقة ، فضلاً عن أن تبني برنامجًا نووياً متقدماً يجعلها من دول العتبة النووية التي إذا ما رأت أن أمنها القومي يستدعي حيازتها للسلاح النووي فإنها قادرة على ذلك بمجرد قرار سياسي ، وهكذا فإن هذا البرنامج وفقا لما وصل آلية من مرحلة متقدمة سيواجه دون أدنى شك الكثير من التحديات الدولية والإقليمية ورغم بعض الهواجس المشروعه، إلا أن المحاولات تبقى مستمرة لوضع حداً بالضد من مسيرة البرنامج باعتباره يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين آنياً ومستقبلياً ، من خلال اتفاق دولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقه الذرية ، خاصة وإن إيران طرفاً أساسياً في معاهدة حظر الإنتشار النووي واتفاقيتي الضمانات التابعه للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعامي ١٩٦٩ و١٩٩٧.

المطلب الثالث

الأبعاد الإقتصادية

ذكرنا سابقاً أن إيران أكدت سعيها إلى تطوير الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء، بهدف تخفيض استهلاكها من النفط والغاز، والإستفاده منهما في التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية، وهنا يمكن القول بأن إيران تمكنت من تثبيت تلك المقولة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، وذلك عندما حدث تآكل متزايد في القدرات التصديرية بسبب العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها آنذاك، وأيضاً بسبب زيادة الاستهلاك المحلي من النفط والذي بلغت نسبته في تلك الفترة نحو (٨%) من الناتج القومي الإجمالي، مما يعني أن عليها زيادة إنتاجها لسد حاجاتها المحلية، والمحافظة على عائداتها النفطية التي تُقدر بحالي (٨٠%) من عملتها الصعبة، ومن جهة أخرى يستند الموقف الإيراني إلى أن نفقة الوقود المنتج محلياً تعتبر أقل بكثير من نفقة الوقود المستورد من الخارج (عباس، ٢٠١٢، ص: ٧٦-٧٧).

الحجة الإيرانية هذه لم تقنع الأطراف المعنية الدولية، حيث يرى المختصون فيها بأن الأهداف الإقتصادية المشار إليها تبدو غير منطقية، وذلك لأن الطاقة النووية ستكلف إيران أموالاً طائلة،مع عدم جدواها اقتصادياً لدولة تملك مخزوناً كبيراً من النفط والغاز، والذي يمكن استثماره لتوليد الطاقة وبكلفة أقل بكثير من كلفة الطاقة النووية، فضلاً عن ذلك فقد ركزت إيران إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد، وهو ما يقلل إمكانية استفادة المصانع والمدن البعيدة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة (عباس، ٢٠١٢، ص: ٧٦-٧٧) .

إضافة إلى ذلك فإن إيران لا تمتلك إلا أماكن محددة من اليورانيوم اللازم لإنتاج الطاقة النووية، وهي تحتل المركز الثاني عشر بين الدول المنتجة لليورانيوم، وذلك رغم إعلاناتها المتكررة عن اكتشاف مناجم جديدة لليورانيوم في أراضيها إلا أن ذلك لم يتم تأكيده بعد، لذلك فإن كل ما تملكه من يورانيوم نقي لا يكفي لسد حاجة محطة بوشهر الكهرونووية إلا لبضعة سنوات فقط، وفي هذا الإطار إذا ما أرادت شراءه من الخارج فإنها ستتكبد تكاليف باهضة، لأن خام اليورانيوم سعره مرتفع جداً في السوق العالمية. الأمر الذي يعني أن إيران لن تستطيع الحصول عليه لأسباب اقتصادية، وأسباب أمنية بسبب الحصار الدولي المفروض عليها، كما يرى المختصون أن تلك

الحجة غير منطقية من حيث أن استمرار إيران في برنامجها النووي، سيحرم مشاريع أخرى بحاجة للطاقة لإامة تشغيلها ، مؤكدين في هذا المجال على احتياجات إيران الكبيرة من النفط والغاز (محمود، ١٩٩٨، ص: ٣١٥) .

وفي المقابل اعتبرت إيران أن هذا المنطق غير صحيح، حيث أكد (رفسنجاني) في هذا الإطار أن حجة الغرب بأن بلاده لا تحتاج إلى الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء بسبب ما تملكه من مخزون كبير من النفط والغاز غير صحيحة، وعلى وجه الخصوص بالمقاييس الأمريكية والروسية، فكلا الدولتين تمتلكان مخزوناً من النفط، وفي نفس الوقت فهما تستعملان الطاقة النووية، مستشهداً بالعروض التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للشاه، والمتضمنة بناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء (باهبري، ٢٠٠٦، ص: ٤) .

إذاً يمكن القول بأن إيران ووفقاً لاستراتيجيتها الشاملة التي بدأتها بعد حربها مع العراق، فإن لديها قناعة بأن حيازة التكنولوجيا النووية ستحقق لها بعض الأبعاد الإقتصادية. خاصة بعد بروز الشكوك باحتمالية نضوب النفط الإيراني، وهذه التكنولوجيا ستوفر مصدر جديد للطاقة في المستقبل، الأمر الذي يعني إعطاء الإقتصاد الإيراني فرصاً لا تقارن بسواها للانطلاق بقوة في هذا العالم، بينما ترى الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة أنه إذا ما حصلت إيران على ذلك فإنها ستصبح قوة اقتصادية إقليمية، الأمر الذي يعني تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن ثم بروز إيران كقوة إسلامية دولية تهدد بعقيدتها موازين القوى في العالم (العمار والحمداني، ٢٠٠٧، ص: ٢٦) .

أن إيران شأنها شأن الدول الأخرى تحاول استثمار قدراتها المالية الحالية خاصة مع الطفرة المالية أثر الزيادة غير المسبوقه في أسعار النفط بعد نهاية الحرب الباردة ، في بناء تنمية متكاملة ونظراً للتوسع في البناء والعمران ومحاول الدخول في مشاريع صناعية ضخمة تحاول من خلالها السيطرة على أسواق المنطقة تحاول بناء محطات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية موزعه على أغلب مناطق البلاد ، وما لذلك من أهمية اقتصادية كبيرة تتمكن من خلالها إيران تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الطاقة ، وكذلك تصدير الفائض منها إلى دول الجوار، وبهذا فان البرنامج النووي الإيراني له أبعاداً اقتصادية واضحة المعالم ، فضلاً عن توظيفة في المجالات الزراعية والصناعية والطبية .

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه البرنامج النووي الإيراني

تعد مسألة الإنحراف في توظيف الطاقة النووية من الإستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية من أدق القضايا التي ثارت جدلاً في نطاق القانون الدولي في العصر الراهن، لذلك حرص المجتمع الدولي، حلاً لهذه المشكلة، على إبرام المعاهدات والإتفاقيات وإنشاء المنظمات الدولية المتخصصة لهذا الغرض، حيث إن التراخي وعدم الجدية في معالجة هذه المسألة من شأنه أن يؤدي إلى عواقب سيئة للغاية ، ومن أهمها هي حصول بعض الدول على الأسلحه النووية. الأمر الذي سيدفع إلى مزيد من مظاهر عدم الإستقرار واندلاع الأزمات أكثر مما يشهده العالم اليوم، وبسبب ما أثاره ويثيره البرنامج النووي الإيراني من تساؤلات كثيرة حول طبيعته وأهدافه ودوافعه بالرغم من الإعلانات والتأكيدات الإيرانية المتكررة بأن برنامجها يرتبط بهويتها القومية والدينية، ويهدف إلى امتلاك القدرات النووية السلمية، إلا أن ثمة شكوك تدور حول سلميته.

ومن هنا يأتي هذا الفصل لتناول أهم تلك التحديات من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني في ظل انظمة حظر الإنتشار النووي .

المبحث الثاني : المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني .

المبحث الأول

البرنامج النووي الإيراني في ظل أنظمة حظر الإنتشار النووي

يعتبر الإنتشار النووي وما رافقه من أخطار مصدر قلق للمجتمع الدولي منذ استخدام السلاح النووي عام ١٩٤٥، وقد توالت الجهود الدولية للحد من أخطار انتشار السلاح النووي، وحظر تكنولوجيا تصنيعها، وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وذلك من خلال إبرام المعاهدات وإنشاء الأجهزة المختصة في هذا الشأن، ومن هنا فقد كان البرنامج النووي الإيراني هدفاً لهذه الجهود، وتوالت القرارات الدولية ضد إيران ، وأصبح برنامجها النووي مدار بحث وجدال ويفرض نفسه في المفاوضات الدولية .

وعليه فإن هذا المبحث سيتناول أثر أنظمة حظر الإنتشار النووي على البرنامج النووي الإيراني وذلك في ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : أحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

المطلب الثاني : معاهدة حظر الإنتشار النووي ١٩٦٨ .

المطلب الثالث : أنظمة الضمانات الدولية .

المطلب الأول

أحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة حكومية مستقلة، تأسست في ٢٩ حزيران ١٩٥٧، إثر إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق الرابع والثلاثين (دوايت أيزنهاور) للمدة من ١٩٥٣ ـ ١٩٦١، برنامج الذرة من أجل السلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة بتاريخ ٨ ديسمبر١٩٥٣ ، حيث دعا الدول إلى نقل بعض المواد الإنشطارية الخاصة بها إلى مخزون تحت سيطرة الأمم المتحدة لغرض الدراسة وتبادل المعلومات حول الإستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وقد دعم هذا البرنامج مفهوم تطوير الإستخدامات المشروعه للتقنية المتقدمة وفي ذات الوقت السيطرة على تطبيق تلك التقنية ومراقبتها من أجل تجنب استخدامها وتحويلها لأغراض عسكرية ، أي تشجيع الإستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والحد من التسلح النووي وانتشارة إلى دول أخرى غير حائزة ، وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل مهامها القيام بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقق من الدول التي لديها منشات ومرافق نووية، ومقر هذه الوكالة الرئيسي مدينة (فيينا) عاصمة النمسا (مقلد، ١٩٨٧، ص: ٦٢٥) .

على الرغم من أن إيران انضمت للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط عام ١٩٧٠، ووقعت اتفاقية الضمانات معها في ايار ١٩٧٤، إلا أن التعاون بين الجانبين بدأ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتحديداً بعد إتخاذ القيادة الإيرانية لقرارها بتنشيط برنامجها النووي في تشرين الأول ١٩٩٠، حيث ساعد هذا التعاون إيران في نفي التقارير الأمريكية والغربية التي تتهمها بالعمل على إمتلاك الأسلحة النووية. فقد سعت إيران إلى التأكيد على عدم صحة تلك الإتهامات الغربية، بالإستناد إلى تقارير عمليات التفتيش الدورية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت الإيرانية المعلنة والمسجلة ، والتي بدأت عام ١٩٩٢، وتأكيدات المفتشين الدائمة على أنه ليس هناك ما يثير الشكوك في البرنامج النووي الإيراني، وليس هناك ما يدعو للقلق بشأن الإتهامات الموجهة إليها (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٩٤) .

في عام ٢٠٠٢ تم اكتشاف منشآتين نوويتين إيرانيتين لتخصيب اليورانيوم، في منطقتي (آراك) و(نتانز)، وقد أشارت تقارير بعض أجهزة المخابرات الأجنبية بأن إيران لديها تطلعات

لاستخدام برنامجها النووي في صنع الأسلحة النووية، مما أثار الشكوك الدولية حول هذا البرنامج. الأمر الذي أدى إلى تحولات جوهرية في التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث إتهمت الوكالة إيران بأنها فشلت في الوفاء بالإلتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات الذي وقعته إيران من قبل، ويتمثل هذا الفشل من وجهة نظر الوكالة بعدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة الأنشطة النووية. إضافة إلى القيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم (علوي، ٢٠٠٧، ص: ٢٠٣-٢٠٤) .

عقد المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمد البرادعي)، اجتماعاً في أيلول (٢٠٠٢) مع مسؤولين من منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وطلب منهم تقديم إيضاحات وافية حول المنشآتين النوويتين الجديدتين، فضلاً عن بعض المعلومات التي تتحدث عن طموحات إيران لإنتاج دورة الوقود النووي، وأسفر هذا الاجتماع عن اتفاق الجانبين على قيام (محمد البرادعي) مع مجموعة من الخبراء بزيارة (طهران) في تشرين الأول من ذلك العام، لمناقشة هذه القضايا مع السلطات الإيرانية، إلا أن إيران طلبت بعد ذلك إرجاء الزيارة إلى شباط ٢٠٠٣ (مخيمر، ٢٠٠٥، ص: ٨٤) .

تعززت المخاوف الدولية من البرنامج النووي الإيراني في شباط ٢٠٠٣، وذلك إثر الكشف عن خطة إيرانية غير معلنة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتهدف إلى إكمال دورة الوقود النووي والتي ستمنح إيران القدرة على إنتاج السلاح النووي دون استيراد المواد النووية من الخارج، وهو ما دفع الوكالة إلى عقد اجتماع لمجلس المحافظين في أيار من ذلك العام، وحث فيه مديرها العام السيد (محمد البرادعي) إيران على توضيح عدد من القضايا المتعلقة بالتزاماتها اتجاه معاهدة حظر الإنتشار النووي لعام ١٩٦٨، وضرورة التوقيع على البروتوكول النموذجي الإضافي للضمانات الدولية لعام ١٩٩٧، وبعد ثلاثة أشهر أصدر مجلس محافظي الوكالة والذي يتألف من (٣٥) عضواً، بياناً مقتضباً حول انتهاكات إيران لمعاهدة حظر الإنتشار النووي، واتفاقية الضمانات، ووضع المجلس جملة من المطالب ينبغي على إيران تنفيذها وهي (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٩٤) :

١- إعطاء إيران تفسيراً وافيا عن عمليات البحث والتطوير التي قامت بها منذ استلامها للطاردات المركزية، وجهودها في تخصيب اليورانيوم، ووصف كامل للعمليات التي تمت في موقع (نتانز) النووي .

٢- إيضاح المعلومات الواردة حول عمليات التخصيب بصورة غير مصّرح بها للوكالة، وتتضمن العمليات التي جرت في شركة (كلاي) الكهربائية .

٣- إجراء تحقيقات موسعة حول دور عنصر اليورانيوم في دورة الوقود النووي الإيراني .

٤- إجراء تحقيقات حول علاقة البرنامج النووي الإيراني باستخدام الماء الثقيل .

في المقابل برز اتجاهان على الساحة الإيرانية للتعامل مع دعوات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (محمد البرادعي) وهما :

<u>الإتجاه الأول:</u> الإصلاحيون الذين دعوا إلى عدم تأجيل البت في هذا الملف، وإلى السرعة بالموافقة على ما تطلبه الوكالة الدولية، تجنباً لإغضاب الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة بعد احتلال الأخيرة للعراق .

<u>الاتجاه الثاني :</u> مثّله بعض المحافظين الذين دعوا إلى رفض التوقيع على أي إتفاق. فضلاً عن الخروج من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وذلك خشية من أن تُستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على الأمن القومي الإيراني ، إلا أن كفة الإصلاحيين كانت هي الراجحة، فوقعت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ كانون الأول عام ٢٠٠٣ على البروتوكول النموذجي الإضافي للضمانات الدولية لعام ١٩٩٧ تلتزم إيران بموجبه بالسماح لمفتشي الوكالة بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية. الأمر الذي ترتب عليه قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعديد من عمليات التفتيش بشكل روتيني وعشوائي وفي أوقات وأماكن غير معلن عنها (مخيمر، ٢٠٠٥، ص: ٨٥) .

توالت عمليات التفتيش على مختلف المناطق النووية الإيرانية، والتي أظهرت معلومات جديدة تتعلق بالنوايا الإيرانية المحتملة لبرنامجها النووي، وهو ما دفع أعضاء لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتهام إيران بمتابعة برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية من خلال منشآت نووية

بـُنيت تحت الأرض لهذا الغرض، وفي قرار أصدره في ١٨ حزيران عام ٢٠٠٤ ، وبّخ مجلس محافظي الوكالة إيران لعدم تعاونها بشكل تام مع المفتشين وأجهزتها المعنية بالمراقبة والتحقق. خاصة ما يتعلق بالتأخير في إبلاغ مفتشي الوكالة في آذار عام ٢٠٠٤ عن موضوع برنامج الطاردات المركزية، في حين قالت إيران إنها زودت الوكالة بتلك المعلومات المتعلقة بهذه الأجهزة، وفي هذا الإطار شجبت الوكالة قيام إيران بإسقاط أي إشارة إلى امتلاك هذا النوع من الطاردات في تعهدها الموجه إلى الوكالة من قبل، وفي ١٧ أيلول عام ٢٠٠٤، أعطت الوكالة لإيران إنذار زمني ومهلة أخيرة تنتهي في أيلول عام ٢٠٠٥، لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وتركيب أجهزة الطرد المركزي من أجل إتمام عملية تخصيب اليورانيوم ، وهو الأمر الذي رفضته إيران جملة وتفصيلاً .(محمود، ٢٠٠٥، ص: ٩٦) .

إصرار إيران على استمرارها بتخصيب اليورانيوم على أرضها، ورفضها كل العروض المغرية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، دفع مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في شباط عام ٢٠٠٦، وذلك بعد إجراء الوكالة لمشاورات موسعة مع الجانبين الروسي والصيني تفادياً لتهديدهما، الأمر الذي أدى إلى خروج الملف من يد الوكالة، وبالتالي أصبح دورها مجرد دور استشاري للتدليل على ما تعتبره الدول الغربية انتهاكات وخروقات إيرانية Abootalebi) ، 2007 ، (p: 32 .

مطلع العام ٢٠٠٧ أثار السلوك النووي الإيراني جدلاً دولياً واسعاً، إثر قيامها بنصب أجهزة الطرد المركزي الغازية في مشروعها التجريبي لتخصيب اليورانيوم في موقع (نتانز)، ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى مطالبتها بوقف جميع أنشطة التخصيب وإعادة الإنتاج وفتح جميع مرافقها لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون قيد أو شرط ، فضلاً عن فرض عقوبات إضافية، وفي آب من ذلك العام توصلت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لخطة عمل للمواضيع المعلقة حول تقيد (طهران) بأنظمة الضمانات الدولية. كما تم تحديد جدول زمني لإنهاء بقية المواضيع المتعلقة ببحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ نشاطات إيران النووية، وعلى الرغم من اتهامات الوكالة لإيران بأنها أجرت تجارب غير معلنة تتعلق بانشطة نووية لأغراض عسكرية ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت في كانون الأول ٢٠٠٧، وبالاستناد إلى تقرير من استخباراتها

بأن إيران قد أوقفت برنامجها النووي منذ خريف ٢٠٠٣، ولم تستأنف العمل به (حسين، ٢٠١١، ص: ١٣٥) .

في نهاية العام ٢٠١١ زادت الشكوك الدولية حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، وذلك إثر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في ٨ تشرين الثاني عام ٢٠١١، حيث أكد هذا التقرير عدم صحة تقرير الإستخبارات الأمريكية والقائل بأن إيران أوقفت عملها النووي منذ نهاية ٢٠٠٣، وأشار تقرير الوكالة إلى أن إيران استمرت في تطوير مختلف المكونات الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية. بالإضافة إلى حصولها على مواد تستخدم في بناء رؤوس نووية صغيرة تكفي لوضعها على رأس صاروخ باليستي، وجاء هذا التقرير في وقت استمرت فيه إيران بالعمل على زيادة مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب وتحديداً المخصب بنسبة (٢٠%)، والذي يمكن تحسين تخصيبه إلى درجة المواد المستخدمة في الأسلحة (الزواوي، ٢٠١١) .

في نهاية العام ٢٠١٢ رفضت إيران السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش موقع (بارشين) الموجود في قاعدة عسكرية، والذي ُيعتقد بأنه موقع نووي. الأمر الذي اعتبره البعض بأنه إنتصار تكتيكي لإيران لأنها دخلت من خلاله بمفاوضات مع ممثلي الإتحاد الأوروبي، والتي أسفرت عن تقديم الدول الست الكبرى عرض لإيران لاستئناف المفاوضات المعلقة منذ كانون الثاني ٢٠١١ (فرانس ٢٤، ٢٠١٢) .

خلاصة القول إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يكنِ ُعمل بها من الجانب الإيراني ولم تكن ُملزمة له، وذلك لأن الملف النووي الإيراني خرج عن نطاق الوكالة، حيث يقتصر دورها في هذا الشأن فقط على تقديم توصية أو رفع تقرير إلى مجلس الأمن عن مدى التزام طهران أو استجابتها لمطالب الوكالة وتنفيذ متطلبات التزاماتها الدولية وفقاً لأحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وليس اتخاذ القرار بشأن عدم الإلتزام، وفي هذا الإطار يفّرق البعض بين حالتي العراق وإيران في برنامجيهما النوويين،أان دور الوكالة وصلاحياتها كانت مختلفة في الحالة العراقية، حيث كانت صلاحيات لجان التفتيش واسعة ومفوضة تفويضا كاملاً فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وبرامج الصواريخ فضلا عن البرنامج النووي العراقي، انشأ مجلس الأمن لجنة يونسكوم المؤقته وفقا لقرار مجلس الأمن المرقم (٩٨٧) والصادر في نيسان من عام ١٩٩١ برئاسة الخبير السويدي في نزع السلاح (رولف ايكيوس) ومن ثم الخبير

الأسترالي (ريتشارد بتلر)، ومن بعدها تم إنشاء لجنة (ينموفيك) في ١٧ ديسمبر عام ١٩٩٨ وفقا لقرار مجلس الأمن المرقم (١٢٨٤) برئاسة الخبير السويدي والمدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة لذرية (هانز بليكس) .

المطلب الثاني

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ .

لقد أثار إكتشاف الطاقة الذرية مسألة في غاية الأهمية، وهي كيفية قصر استخدامها على الأغراض السلمية، وتأكدت تلك المسألة باستخدام الأسلحة الذرية في نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن هنا كانت المشكلة الملحة التي واجهها المجتمع الدولي منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، هي كيفية التصدي لأخطار الانتشار النووي من خلال تدابير دولية فّعالة. الأمر الذي أدى إلى تكثيف الجهود في سبيل تضييق احتمالات وقوع حرب نووية، فضلاً عن مضاعفة الأمل في إمكانية حل مشكلة التسلح النووي حلاً جذرياً (الدليمي، ٢٠٠٣، ص: ٦٠) .

بدأت جهود نزع السلاح النووي منذ تأسيس الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٤٥، من خلال مباحثات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية (والاتحاد السوفيتي السابق)، إلا أن فشل تلك المحادثات واجواء عدم الثقة السائدة بين الطرفين أدى إلى انتقالها ضمن نطاق الأمم المتحدة، وذلك بسبب الضغوط الدولية التي تضاعفت على الدولتين العظميين، وبسبب تزايد عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية من دولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) عام ١٩٤٥ـ ١٩٤٩، إلى خمسة دول عام ١٩٦٤، بزيادة كل من (بريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية)، وقد تمخضت تلك الجهود عن وضع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في صورتها النهائية نهاية عام ١٩٦٧، وبعد مفاوضات مضنية قُدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد تعديلها في آذار ١٩٦٨ ، وتم التوقيع عليها من قِبل (٧٠) دولة في مطلع تموز ١٩٦٨، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من آذار ١٩٧٠، وبمدة سريان قدرها خمسة وعشرون عاماً، وفي مؤتمر المراجعة المنعقد في أيار ١٩٩٥ تقرر أن يكون سريان المعاهدة لأجل غير مسمى (الدليمي، ٢٠٠٣، ص: ٦١).

وتضمنت معاهدة حظر الانتشار النووي التي تهدف إلى الحيلولة دون ظهور دول أخرى حائزة على الأسلحة النووية إلى جانب الدول الخمس الحائزة عليها، احكاماً مرتبطة بهذا الهدف لعل أبرزها :

١ – حظر نقل الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى من الدول الحائزة على تلك الأسلحة إلى دول غير حائزة، وذلك للحيلولة دون زيادة عدد الدول التي لها القابلية التقنية والمالية

لامتلاك هذه الأسلحة، في حين لم تحظر المعاهدة الدول النووية الخمس الأساسية من الاستمرار في صناعة، أو إنتاج، أو زيادة كم الأسلحة النووية لحسابها الخاص، بمعنى أن هذه الدول يمكنها حتى في ظل المعاهدة أن تستمر في سباق التسلح فيما بينها (ماهر، ١٩٨٠، ص: ١٢٤)، إلا أنه يجدر القول إن معاهدات ثنائية بين هذه الدول نفسها، قامت على مبدأ خفض إنتشار أو زيادة مخزون أسلحة الدمار الشامل، مثل معاهدات (SALT 1و(SALT 2)، بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي .

٢ – لم تحظر المعاهدة الدول الأعضاء غير الحائزة على الأسلحة النووية، من مساعدة وتشجيع الدول من غير الأطراف في المعاهدة، ويرى بعض المختصين بأنه إذا كان هذا الاحتمال وارداً، فإن ذلك يُعد انتهاكاً للإتفاقية، فليس من المنطقي من نظرهم الانتظار الى ان تقوم دولة لا تمتلك السلاح النووي بتعميمه بصورة سرية، قبل إتخاذ قرار بهذا الشأن، بينما يرد عليهم المدافعون عن المعاهدة بأن الحظر الوارد يشمل إعطاء أو أخذ هذه الاشياء، أو نقلها أو الإشراف عليها، أو المعاونة في إنتاجها، أو تشجيع صناعتها، أو التحريض عليه بين الأطراف الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية . (غانم، ١٩٧٥، ص: ٣٤٧) .

٣ – سمحت المعاهدة للدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية، بالحصول على وعد بتزويدها بتقنيات نووية، والمشاركة في الحصول على أكبر قدر ممكن من تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية وتوظيفها للأغراض السلمية .(غانم، ١٩٧٥، ص: ٣٤٨) .

إنطلقت إيران في برنامجها النووي من أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، استناداً إلى ذلك فقد أكدت اكثر من مرة بأن المعاهدة تسمح لها في بناء التكنولوجيا النووية، ومن هنا برزت في أوائل التسعينيات وكأنها الدولة الثانية التي ستدخل السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط بعد اسرائيل، وذلك بعد تدمير شامل للبرنامج النووي العراقي بعد عام ١٩٩١، وفي هذا المجال أعلنت وكالة الإستخبارات الأمريكية في عام ١٩٩٣، واستناداً على تحليل القدرات النووية القائمة فعلياً، أن إيران لديها (٨) سنوات قبل أن تتمكن من تطوير سلاحها النووي، مشيرة إلى إمكانية تقليص المدة إذا ما حصلت على مساعدة خارجية لبرنامجها النووي . (محمود، ١٩٩٩، ص: ٢٥٩) .

يؤكد المختصون بأن برنامج إيران النووي المُعلن والذي يخضع لأشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يكن مقلقاً مقارنة بما أُثير حول نشاطاتها النووية السرية، فالبرنامج المُعلن تكمن أهميته بأنه سيبرز إيران كأكبر دولة تمتلك صناعة نووية في المنطقة، أما مصدر القلق الحقيقي بالنسبة للدول الكبرى فهو الانتشار المزعوم الذي أُشير له دائماً، حيث قيل بأن هناك برنامج نووي موازي تشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية، وفي المقابل لم تنجح إيران في إقناع أحد بأنها لم تكن تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، أو أنها لم تخالف معاهدة حظر الإنتشار النووي، لأنها تخفي برنامج نووي سري موازي يتضمن دورة وقود كاملة، في وقت تمتلك فيه نوايا لم تكن واضحة على الإطلاق، فيما قدمته في هذا الإطار بأن المعاهدة تتيح لها امتلاك مواد نووية، وأنها لم تقصّر في الإبلاغ عن برنامجها النووي، ولم تخف شيئاً، فضلاً عن تكرارها الحديث بأنه لا يجب أن ينتقدها أحد في هذا المجال (محمود، ١٩٩٩، ص: ٢٥٩-٢٦٠) .

لقد انعقد في الفترة ١٨ نيسان إلى ١٣ ايار ١٩٩٥ مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكان هذا المؤتمر بمثابة الفرصة التاريخية لاستعراض مختلف جوانب عملية الإنتشار النووي في العالم، حيث ناقش المؤتمر مدى التقدم الذي أُحرز في تطبيق أحكام ومواد المعاهدة، وذلك بغية إصدار قرار تمديد العمل بها إلى أجل غير محدد ، وخلص المؤتمر إلى تحقيق انتصار كامل لموقف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، على حساب دول الجنوب وتحديداً الدول العربية من أجل تمديد المعاهدة إلى ما لانهاية، وآلية إجبار (اسرائيل) الخضوع لتفتيش وكالة الطاقة الذرية (محمود، ١٩٩٥، ص: ١٧٣) .

لقد تركزت المواقف العربية في المؤتمر حول قضايا الإنتشار النووي وأهمها منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة ما يتعلق بالتسلح النووي الإسرائيلي، لذا فقد أكد الموقف العربي على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط، من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وأن يكون كل شيء رهناً بتطبيق اللوائح الدولية التي تخضع بموجبها الأنشطة النووية للأشراف الدولي. الأمر الذي يعني انضمام جميع دول المنطقة إلى المعاهدة والإنضمام إلى أنظمة الضمانات الدولية ، وفي هذا الإطار إشارت الدول العربية إلى حالة الغموض التي كانت سائدة على الموقف الإقليمي في الشرق الأوسط، من عملية نزع السلاح والناجمة تحديداً عن الموقف الإسرائيلي، وذلك لأن كافة دول الشرق الأوسط العربية وغير العربية أيدت عملية نزع السلاح في المنطقة، وهو ما ظهر جلياً

من خلال انضمامها جميعاً باستثناء (اسرائيل) إلى أنظمة الضمانات الدولية ، وإلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويسّبب الإستثناء القائم لإسرائيل انزعاجاً أمنياً واقليمياً وعدم استقرار ، وهو ما يلغى إلى حد كبير فعالية مختلف المواثيق الدولية، ويعمل على انهيار المفهوم الإقليمي والدولي لنزع السلاح (الغمري، ٢٠٠١، ص: ١٣٠) .

قابل المقترح العربي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تأييد كبير من دول مجموعة عدم الإنحياز، التي اعتبرت أن إقامة مثل هذه المنطقة هو من الضرورات الأساسية في سبيل تحقيق هدف إزالة أسلحة الدمار الشامل نهائياً من المنطقة والعمل على إبرام معاهدة إقليمية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتفعيل مبادرة الجامعه العربية بهذا الخصوص لعام ٢٠٠١ ، ودعت دول المجموعة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية في اتجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وطالبت تلك الدول (اسرائيل) بأن تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي، وأن تنضم إلى المعاهدة، وأمام هذه الدعوات برزت الجهود الإيرانية الساعية إلى تجاوز أي قرار قد يمس برنامجها النووي، والذي قد يكون عائقاً أمام تطوير إمكاناتها النووية ، وإشباع طموحاتها في المجال النووي، وتشير الحقائق إلى أن إيران ربما نجحت إلى حد ما في جمع التأييد الدولي حيال برنامجها النووي المعلن والمخصص للأغراض السلمية من دول أخرى وفي مقدمتها روسيا الإتحادية فضلاً عن الصين (شاكر، ١٩٩٥، ص: ٦٤) .

خلاصة القول أن إيران طرفا أساسيا وفاعلاً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، فضلاً عن انضمامها إلى انظمة الضمانات الدولية لعام ١٩٧٠ وكذلك توقيعها وتأييدها للبروتوكول النموذجي الإضافي الثاني للضمانات الدولية لعام ١٩٩٧، وهذا يعني أن إيران لا يمكن لها بأي حال من الأحوال الإلتفاف ومغادرة التزاماتها الدولية والعمل على بناء برنامج نووي سري وتوظيف البرنامج للأغراض العسكرية، حيث أن أي شكوك حيال هذا الموضوع يعني أن ملف إيران قد يتم تبنيه من قبل مجلس الأمن والذي يعني في نهاية المطاف إخضاعه للمعالجة وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، وهذا بطبيعة الحال مفارقة خاصة إذا ماعلمنا أن إيران هي الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تقدمت بمشروع قرار إلى الجمعية العامه للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بمساعة مصر، حيث تم تقديم مشروع قرار لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من

الأسلحة النووية من خلال معاهدة إقليمية واضحة المعالم محدد الأهداف تضم جميع الدول في المنطقة بما فيها الكيان الصهيوني .

المطلب الثالث

أنظمة الضمانات الدولية

تهدف الضمانات الدولية للاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى طمأنة المجتمع الدولي، بأن الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو ما يشابهها من معاهدات أو اتفاقيات، تتصرف وفقاً لما التزمت به هذه الدول وفقاً لأحكام هذه المدونات وهو عدم استخدام المواد النووية لغير الأغراض السلمية المحددة لها، وفي الحقيقة لا يوجد تعريف جامع مانع لأنظمة الضمانات، ولكن عموما يمكن القول بأن أنظمة الضمانات الدولية هي: " ذلك النظام القانوني والفني الرامي إلى استخدام المواد والتجهيزات النووية في الأغراض السلمية، وعدم تحويلها إلى أي أغراض عسكرية" (عباس، ٢٠١٢، ص: ٦٦) .أو أنه " مصطلح يشير عادة إلى منظومة من التدابير التي تطبقها بموجب اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدول المختلفة، بهدف التأكد من عدم تحويل المواد والمعدات النووية المخصصة للاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية، وتجمع المنظومة بين تقنيات حفظ السجلات وحسابات المواد النووية، وتقديم التقارير الدورية، والحماية المادية للمواد النووية، وتدابير المراقبة بما في ذلك التفتيش الموضعي. "(الأمم المتحدة ، صحيفة الوقائع ، العدد ٦٤، ص٤٦-٤٧). ويقصد كذلك بنظام الضمانات: " مجموعة الإجراءات التي يتم التحقق بواسطتها من عدم استخدام الدولة لفعالياتها النووية في صناعة أسلحة نووية أو اي نوع من أنواع المتفجرات النووية الأخرى. وذلك طبقا للإلتزامات التي أخذتها على نفسها " (IAEA Safeguards، INF/ 3 ، Vienna ، 98 ، (p.1) .

ونص النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تنشئ الوكالة أنظمة الضمانات، بغية التأكد من أن المواد النووية وغيرها من المواد والتجهزات التي تُقدم بناء على طلبها أو تحت إشرافها، لا تستخدم لخدمة الأغراض العسكرية. الأمر الذي دفع الوكالة الدولية إلى وضع أنظمة للضمانات، وذلك بإصدارها وثائق الضمانات بقصد التحقق والتفتيش، لهذا فقد صدرت وثيقة الضمانات الأولى عام ١٩٦١، في حين صدرت الوثيقة المعدلة للضمانات عام ١٩٦٥، وتم تطويرها عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩، وتُعد هذه الوثائق أصل الضمانات (ماهر، ١٩٨٠، ص: ١٣٣) .

ومن أهم تلك الضمانات :

أولاً : نموذج الضمانات الاختيارية (INFCIRC/*66*) :

أُقر هذا النموذج في عام ١٩٦٦، أي قبل دخول معاهدة حظر الإنتشار النووي حيز التنفيذ، ويسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في إقامة أنظمة للسيطرة والمراقبة، تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلالها، التأكد من نشاطات الدول الأطراف في مجالات الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتأكد من ضمانات المواد الإنشطارية الخاصة، ووضعها تحت ضمانات الوكالة، والحيلولة دون استخدامها لأي غرض عسكري، ويدخل في إطار هذه الضمانات تلك المساعدات الفنية التي تطلبها الدول من الوكالة، والتي تشمل الحصول على أنواع معينة من المنشآت، إلى أصغر طلب من الحمولات الفردية للوقود، وتعتبر هذه الوثيقة تمثيلاً لنظام ضمانات الوكالة الذي يطبق على كافة النشاطات الصغيرة والكبيرة في المجال النووي (ماهر، ١٩٨٠، ص: ١٦٢) .

ويتم تطبيق ضمانات هذا النموذج في حالات عدة أهمها (الدليمي، ٢٠٠٣، ص: ٧١) :

١- إذا ما عقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروعاً مع إحدى الدول الأعضاء فيها، يتم بموجبه تزويد تلك الدولة بمنشآت ومواد ومعدات ومساعدات فنية، أو معلومات خاصة بالمشروع من قِبل الوكالة، ونص عليها صراحة تطبيق الضمانات .

٢- في حال كانت الدولة عضواً في اتفاقيات ثنائية، أو اتفاقيات ذات أطراف متعددة، يتم بموجبها تجهيز وتمويل المواد أو الخدمات أو المعدات أو المنشآت، وطلبت كافة الدول الأعضاء في الإتفاقية تطبيق هذه الضمانات عليها، أو أن للوكالة عقد مع إحدى هذه الدول بتطبيق الضمانات عليها .

٣- إذا طلبت الدولة من الوكالة تطبيق الضمانات على بعض النشاطات النووية المعنية على أراضيها، فتقوم الوكالة هنا بعقد اتفاق الضمانات المطلوب معها .

ووفقاً للتعديلات التي أُجريت على النموذج في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٨، فإنه يتضمن تطبيق الضمانات على خمس مجموعات من المنشآت النووية، بهدف تغطية التطورات في منشآت معاملة إعادة الوقود وتصنيعه، وتشمل هذه المجموعات ما يلي (عثمان، ١٩٦٩، ص:١٤١) :

١- جميع المحطات المولدة للقدرة النووية من خلال إجراءات عامة .

٢- مفاعلات البحوث والمفاعلات التجريبية .

٣- المخازن المختومة والمواد النووية، فضلاً عن المواقع النووية الأخرى .

٤- محطات إعادة معاملة ومعالجة الوقود النووي .

٥- محطات تصنيع الوقود النووي .

وأكد النموذج على ضرورة تواجد المفتشين وقيامهم بزيارات دورية للمحطات والمنشآت والمحطات والمرافق النووية، بهدف الوقوف على حصول أية خروقات لاتفاقية الضمانات. كما اهتم بعدد مرات التفتيش السنوية، والتي يتم تحديدها وفقاً لطبيعة المنشأة، وفي هذا الإطار جرت العادة بأن تكون هناك زيارة واحدة سنوية، وهو ما أُطلق عليه وصف التفتيش الروتيني، وفي حال زيادة كميات المواد النووية في أي منشأة عن (٥) كيلوغرامات من اليورانيوم، فإن ذلك يعني زيادة عدد الزيارات لهذه المنشأة (غلوب، ١٩٨٥، ص: ٤٠) .

إلا أن هناك ثمة انتقادات تم توجيهها لهذا النموذ ج، من قِبل الدول الحائزة على الأسلحة النووية، والتي ترغب بوضع المزيد من القيود على التكنولوجيا النووية، ويمكن إجمال تلك الإنتقادات على النحو التالي (عثمان، ١٩٦٩، ص: ١٤٣) :

١- لم يفرض هذا النموذج نظام الضمانات على جميع المنشآت النووية في الدول الأطراف الموقعة على وثيقة الضمانات .

٢- لم يتم في هذا النموذج تحريم كافة استخدامات التفجيرات النووية، حيث أن النظام الأساسي للوكالة ركّز على مسألة الإستخدام العسكري للطاقة النووية، واستبعد بشكل نهائي

إحتمال تحويل المساعدات التي تتلقاها الدول الأعضاء في الوكالة، إلى خدمة الأغراض العسكرية .

٣- لم يحدد مصير الأجيال اللاحقة للمواد الإنشطارية، كما لم يتم النص على كيفية التعامل مع مسألة تطبيق الضمانات على المواد الإنشطارية الناجمة عن المواد النووية الرئيسية، والتي تخضع للمراقبة اصلاً .

٤- لم يعطِ النموذج دليلاً واضحاً للضمانات التي يتم تطبيقها على محطات التخصيب، أو المحطات التي تنتج الماء الثقيل .

٥- لم يُلزم النموذج الدول بإنشاء نظام للحسابات والسيطرة، على اعتباره إجراءً رقابياً وله أهمية سياسية .

بقي أن نقول أنه على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة للنموذج، إلا أنه يُعد أساس الضمانات الكاملة على المواد والمحطات النووية، فهو سمح بحرية التفتيش في المنشآت الخاضعة للضمانات، والتأكد من أنها تُستخدم للاغراض السلمية .

ثانياً : نموذج الضمانات الإلزامية (INFCIRC/*153*) :

تم وضع وثيقة هذا النموذج من قبِل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧١، وابرمت الوكالة على إثر إقرار هذه الوثيقة اتفاقيات مع (١٠٠) دولة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٩٣، وتُطبق هذه الوثيقة على كافة المواد النووية المستخدمة في النشاطات النووية السلمية، للدول الأطراف في معاهدة الحظر، ووفقاً للمعاهدة يجب على الدول الأطراف، توقيع اتفاقية ضمانات تتعهد وفقها بتطبيق تلك الضمانات على كافة المواد المصدرية، أو الانشطارية المستخدمة في الأعمال السلمية للدول داخل أراضيها، بهدف التأكد من أن تلك المواد لا تستخدم في صناعة الأسلحة النووية (غلوب، ١٩٨٥، ص: ٤٠) .

وبموجب ضمانات وثيقة هذا النموذج فإن هناك مجموعة ضوابط وشروط على الدول الموقعة عليها والأطراف فيها وهي (ماهر، ١٩٨٠، ص: ١٥٦) :

١- عدم تطبيق أنظمة الضمانات على المواد النووية المزمع استخدامها للأغراض عسكرية غير تفجيرية .

٢- عدم استخدام أية مواد نووية خاضعة للضمانات لتحويلها إلى أسلحة نووية، أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى .

٣- العمل على وضع أنظمة للحساب والمراقبة لجميع المواد النووية الخاضعة للضمانات على نحو يسمح للوكالة التأكد من أن المواد النووية لم تُستخدم لغير الأغراض السلمية .

تتضمن هذه الوثيقة عدة إجراءات للمراقبة ومن أهمها (عبدالغفور، ١٩٨٩، ص: ١٢٥) :

١- الإجراءات الرئيسية : وتشمل فحص وتصميم المرافق النووية الرئيسية، والتي يتم فيها إنتاج أو معالجة أو استخدام أو تخزين المواد الخاضعة للضمانات، وذلك بهدف حظر استخدامها في أي غرض عسكري، كما تشمل هذه الإجراءات التدقيق في سجلات العمليات والسجلات الاحصائية، فضلا عن متابعة تقارير العمليات والتقارير الإحصائية، وأخيراً القيام بعمليات التفتيش، سواء كانت روتينية يتم تحديدها بجدول ينص على عدد مرات التفتيش، أو كانت أولية تتم قبل تشغيل الموقع النووي، أو خاصة إذا ما تطلبت الظروف غير المتوقع إجراؤها .

٢- الإجراءات الثانوية : وتشمل إيداع الزائد من المواد الإنشطارية في الوكالة للحيلولة دون استخدامها لأغراض عسكرية، وتشمل أ يضاً تخزين المواد الاصلية في مستودعات ُمحكمة ، لتمكين الدولة من تخزين كميات كبيرة من الزائد، وأخيراً اخذ العينات وتحليلها إذا ما كانت مطابقة لأنظمة ضمانات الوكالة .

وكما هو الحال في النموذج الأول فقد وجهت انتقادات عدة لهذا النموذج يمكن إجمالها بالآتي : (عبدالغفور، ١٩٨٩، ص: ١٢٨-١٣٠) :

١- إن هذه الضمانات تطبق فقط على المواد النووية، كما أن تفتيش المنشأة يبدأ عندما تدخل المواد النووية اليها .

٢- سمحت الوثيقة بالإستخدامات النووية العسكرية غير التفجيرية .

وفي الختام يجب التأكيد على أن وثيقة هذا النموذج تعتبر من وجهة نظر الباحث صكاً دولياً يعزز الثقة الدولية للتحقق من المواد والمنشآت النووية، لإنتاج واستخدام الأسلحة النووية .

ثالثاً : نظام (٩٣ + ٢) للتحقيق والتفتيش :

لقد تم طرح هذا النموذج في نهاية العام ١٩٩٣، واشتمل على قسمين، **الأول:** يتضمن تدابير تطبيق الضمانات إستناداً للسلطة القانونية المخولة للوكالة، وتم البدء بتنفيذه عام ١٩٩٦، في حين تضمن القسم **الثاني:** تدابير يتطلب تنفيذها حصول الوكالة على سلطة قانونية تكميلية تمنحها الدولة المعنية لها، وفق بروتوكول بين الجانبين (عباس، ٢٠١٢، ص: ٦٨) .

اشتمل هذا النموذج على إجراءات جديدة للضمانات بأقل التكاليف، وذلك بهدف التقليل من الأ نشطة النووية الُمعلنة وغير الُمعلنة، ويشترط هذا النموذج التزام الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بتقديم المعلومات عن كافة أنشطتها النووية، التي تدخل أو لا تدخل ضمن نظام الضمانات. بالإضافة إلى قيام تلك الدول بتسهيل عملية زيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكافة المواقع التي تُطلب زيارتها، ولأخيراً القيام بأخذ عينات من أتربة هذه الدول لفحصها، والتأكد من عدم إجراء التجارب النووية ضمن أراضيها (البلوشي، ٢٠٠٧، ص: ٧٧) .

من هنا فأن ذلك يعني أن هناك تكامل بين أنظمة الضمانات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، بهدف ضمان الإستخدام السلمي للطاقة النووية. الأمر الذي يمكّن الوكالة من مساندة ودعم معاهدة حظر الإنتشار النووي، وفي هذا السياق دعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا النظام، كونه جاء بإجراءات جديدة أكثر فاعلية، فهو حصر المواد الخام والانشطارية ضمن إطار المنشأة النووية، وعمل على توفير الحماية والامن للمواد القابلة للتفجير (البلوشي، ٢٠٠٧، ص: ٧٧)، وبقدر تعلق الأمر باتفاقية الضمانات التي أبرمت بين إيران والوكالة الدولية للطاقه الذرية والتي حررت في فيينا في ١٩ حزيران ١٩٧٣، واصبحت سارية المفعول في ١٥ أيار ١٩٧٤، وذلك وفقا للمادة الخامسة والعشرين منه، حيث أبرمت وفقا لأحكام المادة الثالثة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، ونص المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة، حيث تضمن هذا الإتفاق جزئين أساسيين ومكون من (٩٨) مادة لتوضيح آلية التحقق والمراقبة والتفتيش وحفظ المواد النووية وأمنها و بالنتيجة التيقن من عدم تحويل جميع المواد من

الإستخدامات المدنية السلمية إلى الأغراض العسكرية المحظورة بموجب أحكام المعاهدة . وتتمثل أهم أسس هذا الإتفاق من خلال التعهد الإيراني بتطبيق الضمانات وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة بقبول تطبيق نظام الضمانات وفقا للإتفاق على جميع المواد المصدرية والإنشطارية ذات الإستخدام السلمي ضمن أراضيها أو سلطتها او لأي مكان يخضع لإشرافها ، بقصد عدم تحويل استخدام هذه المواد إلى الأغراض العسكرية، ومن أجل تفعيل هذا الإتفاق يجب أن يكون هناك تعاونا وثيقا بين إيران والوكالة لضمان تنفيذ أحكام الضمانات بكل دقة شريطة أن لايؤدي هذا التنفيذ إعاقة التقدم الإقتصادي والتكنولوجي أو التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية، وعلى الجانب الإيراني تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بالجانب النووي، فضلا عن تقديم ضمانات للوكالة بقبول تعيين مفتشين لديها من اجل إثبات الإلتزام بالشفافية والإعلانات الصريحة لكامل البيانات من أجل التحقق منها ، ويتم العمل على إنهاء تنفيذ الضمانا ت بناءً على تقارير الوكاله على أن يتم التاكد من أن هذه المواد قد تم استهلاكها أو تخفيف فعاليتها، أو إنها غير صالحة للإستعمال أو لايمكن إعادة استخدامها (أي صعبة الإسترداد والتوظيف العلمي، وفي حالة إعادة استخدامها لأي غرض كان يتم ذلك بعلم الوكالة من أجل عدم شمولها بالضمانات (Article : 1-2-4-8-9-11-12-13: From Safeuguards Agreement). ومن الأسس الأخرى هي تطبيق وتنفيذ الإتفاق بكل شفافية وتسوية المنازعات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ الضمانات، وعلى الوكالة إعداد تقرير موحد ومفصل لجميع المواد النووية الخاضعة للضمانات وتقديم نسخ منها إلى إيران، متضمنه المعلومات والسجلات والبيانات من خلال نظام للتقارير والعمل و والتأكد من ذلك من خلال التفتيش الدولي .

رابعاً : البروتوكول النموذجي الإضافي لعام ١٩٩٧(INFCIRC/*540*) :

خلال مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، كشفت الدول الأطراف عن استعدادها لقبول نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجميع تفاصيلة، وبالتالي تم إعادة النظر بالمعاهدة وتمديدها، وبعد جهود حثيثة تم إقرار البروتوكول النموذجي الإضافي عام ١٩٩٧، والمصمم للدول التي لديها اتفاقيات ضمانات مع الوكالة، وذلك لتوطيد فعالية نظام الضمانات، وتحسين كفاءته، في سبيل تحقيق أهداف نظام الحظر العالمي (هّي، ٢٠٠٨، ص: ٢٢٦) .

تمت المصادقة على هذا البروتوكول في أيار ١٩٩٧، على صورة اتفاق بين الوكالة والدولة المعنية، ويتضمن الإتفاق تطبيق أحكام ضمانات البروتوكول الإضافي من خلال، قيام الدولة بتزويد الوكالة بالمعلومات اللازمة والمتعلقة بأنشطتها النووية الخاصة بدورة الوقود النووي، كما تقدم الوكالة في منتصف أيار من كل عام حصاداً لكل المعلومات النووية الخاصة بالدول الأعضاء، ويشمل الإتفاق قيام الوكالة بمعاينة أي مكان مشار اليه في بنود الإتفاقية على أساس انتقائي، بغية التأكد من عدم وجود أية مواد أو أنشطة نووية، وعلى الدولة المعنية توفير أي موضوع في الموقع للوكالة، إضافة الى إجراءات فنية وإجرائية أخرى تطلبها الدولة مثل الترتيبات التي تكفل إجراء معاينة محكومة بهذا البروتوكول (الدليمي، ٢٠٠٣، ص: ٧٢) .

يفرض هذا البروتوكول تعهدات والتزامات إضافية على الدولة منها التخلي عن حصانة بعض مؤسساتها في حال قررت الوكالة القيام بالتحقيق الميداني من فعاليات الدولة النووية، حيث أن البروتوكول يقوم على مبدأ أن عمليات التفتيش والتحقق يمكن إجراؤها من قبل مفتشي الوكالة في أي مكان، وقبل إقرار البروتوكول كانت عمليات التفتيش والتحقق والرقابة تتم حيال المرافق المعلن عنها من قبل الدولة فقط، في حين جاءت احكام البروتوكول النموذجي الثاني مؤكدة على السماح لفرق الفتيش والتحقق والرقابة بمعاينة أي مكان في أي موقع نووي، والعمل على تفتيش أي مرفق اخر متضمنا مواد أو أنشطة نووية وذلك بناءً على معلومات تحصل عليها من مصادر أخرى غير الدولة المعنية ، وبهذا يحاول البروتوكول الكشف عن الأنشطة السرية. كما يفرض على الدولة قيامها بتزويد الوكالة بمعلومات تتعلق بدورة الوقود النووي. وبقدر تعلق الأمر بإيران وامتثالها لأحكام البروتوكول وتعاونها مع الوكالة و فقد أشار تقرير الوكاله الصادر في ٢٦ اب ٢٠٠٣ إلى التعاون وتقديم التقارير والبيانات عن الجرد المادي، وقياس المواد النووية والبيانات المتعلقة بالمعلومات التصميمية، وسمحت لمفتشي الوكالة القيام بزيارات للمرافق النووية وفي ١٢ أيلول ٢٠٠٣ أصدر مجلس محافظي الوكالة قرارا" شديدا" أمهل إيران حتى نهاية اكتوبر ٢٠٠٣ لمعالجة الخلل وحثها على الوقف الفوري لعمليات التخصيب والتحقق من مدى امتثال إيران لاتفاق الضمانات من خمسة اجراءات مهمة يمكن إجمالها بالاتي :

١- تقديم إعلان تام عن مكونات ومواد التخصيب خاصة الملوثه باليورانيوم، وأن تتعاون إيران مع الوكالة في تحديد مصدر وتاريخ استيراد هذه المواد ومواقع تخزينها واستخدامها

٢- السماح للمفتشين من الوصول إلى المواقع التي تراها الوكالة ضرورية بالسماح بأخذ العينات المطلوبة للتحقق من صحة الإدعاءات الإيرانية .

٣- العمل على تسوية القضايا العالقة حيال ما توصل إليه الخبراء في الوكالة، في أن إيران ربما قد عملت اختبارات على تكنولوجيا الطرد المركزي، من أجل تطوير ما لديها من تكنولوجيا التخصيب حتى تكون قد وصلت إلى تقنية الإنتاج دون الحاجة إلى الخبرات والتكنولوجيا الأجنبية .

٤- تهيئة المعلومات الكاملة عن تجارب تحويل اليورانيوم وإجراء الخطوات التي تراها الوكالة مهمة لحل المسائل العالقة .

٥- تقديم المعلومات وحل الإشكاليات المتعلقة بالمواد والأنشطة النووية .

إذاً خلاصة القول أن أنظمة الضمانات الدولية فرضت على إيران التزامات إضافية، يبرز في مقدمتها السماح للجان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بجولات وتحقيقات ميدانية في منشآت (طهران) النووية. الأمر الذي يُشكل تحديات حقيقية قد تعيق تقدم إيران في برنامجها النووي، الذي ترى بعض الدول الغربية بأن أهدافه غير مشروعة.كما تُعيد التعهدات الإيرانية في هذا الشأن النظر إلى التزاماتها الدولية وتحديداً معاهدة حظر الإنتشار النوي لعام ١٩٦٧، وما يترتب عليها من إعلانات وشفافية في مرافقها النووية، وما يتبعها من جولات ومهمات تفتيشية ورقابية .

المبحث الثاني

المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني

تباينت ردود أفعال الأطراف الدولية واختلفت مواقفها من البرنامج النووي الإيراني، تبعاً لنظرة كل طرف إلى هذا البرنامج، ومدى الأثر الذي يتركه عليها، فالتسلح الإيراني المستمر أثار قلقاً بالغاً على المستويين الاقليمي والدولي، كما أثار التهافت الإيراني على شراء الأسلحة والتكنولوجيا النووية علامات استفهام كثيرة، لا سيما وان هذا التسلح من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تهديده لمصالح الدول الكبرى في المنطقة .

ومن هنا جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على المواقف الدولية من برنامج إيران النووي من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الأول : الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثاني : الموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثالث : موقف الأمم المتحدة من البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الأول

الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني

أفرز التطور الكبير في الملف النووي الإيراني مواقف متباينة لعدد من الدول المؤثرة والمتأثرة به، وبرزت السمة الاساسية لهذا التطور من خلال التصعيد الدولي على المستويين القانوني والسياسي، والذي ظهر جلياً بعد إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن في شباط ٢٠٠٦. خاصة بعد فشل كل المبادرات المقدمة من الجانب الإيراني، او من جانب الدول الأخرى وعلى رأسها الدول الأوروبية .

وعليه فإن هذا المطلب سيتناول المواقف الدولية تجاه ملف إيران النووي وعلى النحو التالي:

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية .

طيلة فترة الحرب الباردة بقيت الإستراتيجية الأمريكية قائمة على ما يدعى بالإستراتيجية التقليدية، المرتكزة في الأساس على شعورها بأنها معرضة لخطر الهجوم بالأسلحة النووية، من قِبل أطراف دولية أطلقت عليها وصف العدو المحدود، وكانت الولايات المتحدة تؤمن بإمكانية توقع أهداف هذا العدو وأفعاله، وبالتالي يسهل من وجهة نظرها التأثير فيه من خلال الحوار الذي استخدمته كثيراً في مناقشات أطلق عليها المختصون وصف (دبلوماسية العنف)، لذا فقد نشأ مفهوم الردع، واستمر في تلك الفترة باعتباره أحد وسائل السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، وأصبحت عنصراً بارزاً وحاسماً على الساحة الدولية، لاسيما بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ (أنطوني وآخرون، ٢٠٠٤، ص: ١٣١) .

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني فقد كانت الولايات المتحدة تتابع تطور هذا الملف، وتعمل على التدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية إيرانية لتطوير الأسلحة النووية، وفي هذا الإطار نجحت الولايات المتحدة في تعطيل عدة اتفاقيات نووية بين إيران ودول أخرى، لاسيما الهند وفرنسا والأرجنتين، لأن هذه الإتفاقيات قد تؤدي إلى الإستغناء عن الخبرات الأمريكية، إلا أنه ومنذ العام

٢٠٠١، دخلت أزمة الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة هي الأخطر في تاريخ البرنامج ، حيث بدأت تنذر بخطر كبير وأزمة جديدة يصعب في ظلها التوصل إلى حل مقبول، يرضي أطراف النزاع الذي يصر كل منهم على موقفه المتشدد تجاه تلك الأزمة (بومدين والعبدالرزق، ٢٠٠٦، ص: ٢٢) .

بعد أحداث ٢٠٠١ توالت الإتهامات الأمريكية إلى إيران بأنها مصدر للإرهاب، وزادت حدة هذه الإتهامات إثر تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الإبن) في شباط ٢٠٠٢، والتي وصف فيها إيران بأنها جزء من محور الشر، وبأنها تمتلك أسلحة دمار شامل، ما يجعل منها من وجهة نظره خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية وحلفاءها في المنطقة والعالم بأسره. الأمر الذي أثار توتراً بين الجانبين في تلك الفترة، ثم أزدادت حدة هذا التوتر بعد انتهاء الحرب الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٣، حيث بدأت الولايات المتحدة بالضغط نحو تغيير إيران لسياستها، مهددة إياها بأنها إن لم تفعل فستواجه مصيراً شبيها بمصير جارتيها العراق وأفغانستان (Zaberoski، 2005 ، p: 3) .

عّبرت تصريحات الولايات المتحدة المتوالية عن موقفها إزاء البرنامج النووي الإيراني والقائم على سياسة المواجهة، حيث هددت واشنطن بإجهاض هذا المشروع باستخدام القوة المسلحة، وبرز ذلك في خطاب (بوش الإبن) في شباط ٢٠٠٤، والذي أكد فيه أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب اليورانيوم (إدريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠٢) .

وعلى الرغم من هذه التهديدات إلا أن الإدارة الأمريكية أدركت بأنه طالما كانت قواتها موجودة في العراق، فإن أي تحرك عسكري ضد إيران أمر غير محمود عقباه، لذا يمكن القول بأن (بوش الإبن) لم يستطع تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني خلال فترتي رئاسته، بل أن هذا البرنامج تطور بشكل كبير خلال تلك الفترة، وإذا كان هناك أي نجاح في هذا الصدد فهو إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن في العام ٢٠٠٦، حيث أصبح الجانب الأمريكي طرفاً مباشراً في المفاوضات الدولية الإيرانية، أما في عهد الرئيس (باراك أوباما) وبعد تسلمه للسلطة فقد حاول مراراً إيصال بعض الإشارات الإيجابية إلى الجانب الإيراني، وتجلى ذلك في تأكيده على حق إيران بامتلاك الطاقة النووية السلمية وفق أحكام معاهدة حظر الإنتشار النووي وخاصة المادة الرابعه منها ، وتأكيده ايضاً أنه إذا غّيرت إيران من سياستها فإنها ستجد يد ممدودة من الجانب

الأمريكي، وعندها سيكون بالإمكان الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ويتزامن هذا التغيير في السياسة الأمريكية مع اقتناع (واشنطن) بأن تقرير استخباراتها الصادر عام ٢٠٠٧، والذي أشار إلى أن نشاط إيران النووي متوقف منذ ٢٠٠٣ غير دقيق (جلود، ٢٠١١، ص: ٤٨-٤٩) .

تعتبر أزمة الملف النووي الإيراني من أبرز وأهم الأزمات التي تسعى الولايات المتحدة لمواجهتها، وفي هذا الإطار تطلبت إدارة هذه الأزمة لجوء الولايات المتحدة إلى وسائل عدة، بهدف تحديد اتجاهاتها، ومحاولة معاجتها، وتتمثل هذه الوسائل بما يلي :

١ – الوسائل السياسية .

لقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع ملف إيران النووي من سياستها المتعلقة بإدارة الأزمات، وفق استراتيجيتها القائمة على خياري التسوية السلمية أو الحرب، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وحماية أمن اسرائيل، وأخيراً احتواء إيران، ومن هنا فقد عملت الولايات المتحدة على معالجة هذه الأزمة من خلال الوسائل السياسية التالية :

أ – فرض إرادتها على المنظمات الدولية :

بدأت الإدارة الأمريكية بعد وصول (بوش الإبن) إلى السلطة عام ٢٠٠١، بالتصرف منفردة على المسرح الدولي وبصورة تشير إلى أنها قررت أن تدير ظهرها كلياً للمنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أن تتعامل مع تلك المنظمة على أنها أداة من أدوات سياستها الخارجية، لذا بدأت بالضغط من أجل فرض سيطرتها الكاملة على تلك المنظمة، بهدف توظيفها لخدمة سياستها الخارجية. وخصوصاً ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، حيث سعت الولايات المتحدة في هذا المجال إلى توظيف الآليات القانونية المختلفة لإجبار إيران على احترام التزاماتها الدولية الخاصة بحظر الإنتشار النووي، وتعليق أنشطتها في تخصيب اليورانيوم، كما عملت على استغلال مجلس الأمن باعتباره جهاز قراراته ملزمة للدول الأعضاء، لتبرير قراراتها الخاصة بفرض الحصار أو الحظر (الزبيدي، ٢٠١١، ص: ٢٠١) .

ب – إقامة التحالفات السياسية :

وجدت الولايات المتحدة أن مقاومة التحديات الجديدة المهددة لمصالحها وأمن حلفائها، تتطلب منها التعامل معها بخصوصية شديدة، لذا فقد رأت أن أفضل وسيلة لمواجهة التهديد النووي الإيراني، هي إيجاد تحالفات سياسية للتعامل مع تلك الأزمة، ومن هنا فقد قامت الولايات المتحدة بعقد عدة اتفاقيات أمنية مع دول الخليج العربي، والتي قد تصبح مستقبلاً تحالفات عسكرية. إضافة إلى دعمها لحلفائها وأصدقائها العرب با عتبارهم ثقلاً مجابهاً ومضاداً للقوة الإيرانية (إدريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠٣) .

٢ – الوسائل الإقتصادية :

تحولت الولايات المتحدة في إدارتها للبرنامج النووي الإيراني بعد فشل الوسائل السياسية إلى وسائل أخرى اقتصادية، للوقوف في وجه تطوير ذلك البرنامج، حيث استعانت الولايات المتحدة بوسائل اقتصادية فاعلة من أجل التأثير في إيران من جهة، ولمواجهة الدول المناهضة للسياسة الأمريكية من جهة أخرى، وتمثلت تلك الوسائل بتقديم المكافآت للأطراف المؤيدة لسياستها، من خلال المعونات والمساعدات والقروض، وعلى الجانب الآخر المقاطعة الإقتصادية لشركات ومصالح الدول المناهضة، واخيراً دفع المنظمات الدولية والحلفاء إلى فرض حظر اقتصادي على إيران والدول الداعمة لها (جلود، ٢٠١١، ص: ٤٨-٤٩) .

ومن أبرز الوسائل الإقتصادية التي استخدمتها الولايات المتحدة في إدارتها لهذه الأزمة العقوبات الإقتصادية والمتمثلة فيما يلي :

أ – العقوبات التجارية والإستثمارية :

بدأت الولايات المتحدة باستخدام هذه الوسيلة منذ العام ١٩٩٦، إلا أن القدرة الكبيرة التي أبداها الإقتصاد الإيراني في التعامل مع هذه العقوبات، دفعت الولايات المتحدة وتحديداً بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦، إلى العمل على تشديدها، سواء من خلال استصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي، أو بإقناع حلفاء (واشنطن) بتبني عقوبات مشددة خارج نطاق مجلس الأمن، وذلك وفقاً لتطورات تلك الأزمة، وقد نجحت الولايات المتحدة

الأمريكية في تخفيض الصادرات الإيرانية من النفط الخام، من خلال ضغوطها المتزايدة على دول العالم لتخفيض تعاملاتها الإقتصادية مع إيران (علي، ٢٠٠٧، ص: ١٢٧) .

٢ – العقوبات المالية :

تعتبر العقوبات المالية المفروضة على إيران احدى وسائل الإدارة الأمريكية في تعاملها مع أزمة هذه الملف النووي الإيراني، حيث أصدرت الولايات المتحدة إلى جانب دول أطراف أخرى جملة من هذه العقوبات، والتي تستهدف زيادة عزلة إيران على المستوى الدولي، واستندت الولايات المتحدة في ذلك على وصفها لإيران بأنها تشكل خطراً كبيراً في مجال غسل الأموال، في حين اشتملت العقوبات على تجميد الودائع الحكومية، وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية، والمؤيدين لتوجهاتها السياسية، وتعقيد الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على إيران، فضلاً عن منع صندوق النقد الدولي من تقديم قروض لطهران، وفي العام ٢٠١٢ أصدرت الولايات المتحدة دفعة جديدة من العقوبات على إيران، واتهمتها بالمضي في برنامجها النووي العسكري، وبأنها تصدر الإرهاب، وتم تطبيق تلك العقوبات على مؤسسات عسكرية إيرانية ومصارف وأفراد، حيث تم تجميد كل الحسابات في المصارف الأمريكية لتلك الجهات، فضلاً عن منع المواطنين الأمريكيين من التعامل معها (اللباد، ٢٠١٢) .

خلاصة القول إن سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أخذت مسلكين هما :

الأول : يتمثل بعرضها على إيران تحسين العلاقات بين الجانبين مقابل تخلي الثانية عن طموحاتها النووية .

الثاني : توسيع العقوبات الإقتصادية عليها، ومحاولة عزلها دبلوماسياً، في حين يرى المختصون بأن البديل الأساسي والذي طالما استخدمته الولايات المتحدة في مواجهتها للأخطار المهددة لمصالحها، وهو القوة وشن عملية عسكرية على البنية التحتية لبرنامج إيران النووي أمر غير وارد، وذلك بسبب التكلفة العالية لهذه العملية، واحتمالية عدم نجاحها .

ثانياً : الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) .

أدركت إيران مبكراً أهمية الإتحاد الأوروبي ومكانته في النظام الدولي، حيث عملت جاهدة على تنمية وتطوير علاقاتها معه، بهدف الإستفادة من قدرة الإتحاد ودوره الذي يمكن أن يلعبه في مواجهة الضغوط الأمريكية، لتحقيق طموحات إيران النووية، وذلك انطلاقاً من حقيقة أساسية مفادها أن الإتحاد الأوروبي يعتبر أحد الأطراف الثلاثة في المعادلة النووية الإيرانية، إلى جانب روسيا والصين، وفي المقابل فقد تذبذبت مواقف هذا الإتحاد إزاء سلوك إيران النووي، والتي يمكن أن نقسمها إلى مرحلتين (صبري، ٢٠٠٦، ص: ١٥) :

المرحلة الأولى:

وتشمل هذه الفترة عقد التسعينيات وحتى العام ٢٠٠٣، وتميزت هذه الفترة بتحرر الإتحاد الأوروبي من تأثيرات الولايات المتحدة المتعلقة بالملف النووي الإيراني، فبالرغم من حساسية دول الإتحاد من الأنشطة النووية الإيرانية إثر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن تلك الدول لم تقتنع بأن هذا البرنامج خرج عن قوانين الوكالة وأهدافه السلمية، وفي هذا الإطار بذل الإتحاد جهوداً حثيثة من خلال محادثات وُصفت بالشاملة والبناءة مع إيران، لتشجيعها على توقيع الإتفاقيات والنظم الأمنية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل .

المرحلة الثانية :

وبدأت بعد الهجوم الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، وفي بداية هذه الفترة سعت دول الإتحاد المكلفة بمتابعة الملف النووي الإيراني (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، إلى تسوية تلك الأزمة من خلال الطرق الدبلوماسية لتجنب ما جرى في العراق، حيث كثّفت جهودها في سبيل إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي، وتشير الدلائل إلى أن هذه الدول حققت بعض التقدم في عهد الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي)، ففي تشرين الأول ٢٠٠٣ توجه وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى طهران، لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين حول برنامج بلادهم النووي، ويرى بعض المختصين في أن هذه الخطوة وضعت الأساس نحو قيادة أوروبية من نوع جديد لحظر الإنتشار النووي في العالم، في مسعًى لعدم ترك هذه السياسة حكراً على الولايات المتحدة (صبري، ٢٠٠٦، ص: ١٦) .

هذا التقدم في الدور الأوروبي ما لبث أن انهار بعد تسلم الرئيس الأسبق (أحمدي نجاد) للسلطة، وتحديداً بعد خطابه في تشرين الأول ٢٠٠٥، وتهديداته لإسرائيل ودعوته إلى إزالتها من الخارطة. الأمر الذي أسفر عن تحول كبير في موقف الدول الأوروبية، حيث انتقلت أدوارها من البيانات إلى الإجراءات، وهو ما تمثل في توجيه الإنذارات المتكررة إلى إيران بوقف جميع المفاوضات المتعلقة بالمزايا التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوروبية، والتهديد بتحويل الملف إلى مجلس الأمن، وفي هذا الأطار اتفقت الدول الثلاث (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، على ضرورة إحالة الملف إلى مجلس الأمن، تمهيداً لفرض عقوبات على إيران في حال إصرارها على المضي قُدماً في تنفيذ برنامجها النووي (الشمري، ٢٠٠٧، ص: ٢٥) .

يشير التحول في السلوك الأوروبي إلى أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحشد الجهود الدولية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، والذي تمثل في الحصول على دعم العضوين الدائمين في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا)، ولم تكتف بذلك بل تجاوزته إلى إقناع شركاء إيران التجاريين في الإتحاد الأوروبي. وخاصة ألمانيا التي انضمت إلى المجموعة الدولية إلى جانب الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، في إطار ما يسمى مجموعة الدول الست الكبرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي لا يختلف في حقيقته عن التوجهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر، ولكنه يختلف من حيث أسلوب التعامل معه، فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية تؤيد الإدعاءات الأمريكية بشأن طموحات إيران النووية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري، أي أن الخلاف الأوروبي – الأمريكي في هذا الشأن هو على كيفية إدارة هذا الملف أو الأزمة . (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ٧٨) .

لقد وجدت الولايات المتحدة في التدخل الأوروبي وسيلة للوصول إلى حقيقة المستوى الذي بلغه برنامج إيران النووي. خاصة وأنها لا تملك معلومات دقيقة عن هذا البرنامج، ولعل هذا التطابق في الأهداف بين الجانبين الأوروبي والأمريكي ناجم عن طبيعة النظام الإيراني بهويته السياسية والدينية، بمعنى أنه من غير المقبول من وجهة النظر الغربية أن تمتلك دولة إسلامية سلاحاً نووياً. خاصة إذا كانت غير موالية للغرب ولديها مواقف سلبية من اسرائيل، لأن هذا السلاح سيكون مصدر قوة لتلك الدولة، وأداة تهديد للدول الأخرى، وفي نفس الوقت كانت الدول الأوروبية مقتنعة بضرورة إعطاء فرصة للحل الدبلوماسي، لتجنب تكرار تجربة العراق، وهو ما

يفسر إعطاء الولايات المتحدة الضوء الأخضر لدول الإتحاد الأوروبي لإجراء مفاوضات مع إيران، وذلك لتفادي المواجهة العسكرية (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ٨٠) .

لقد دارت المفاوضات حول الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي وفق مسارين، **الأول:** في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين كان المسار **الثاني:** إيراني – أوروبي، ويتمثل ذلك في المفاوضات المباشرة بين إيران من جهة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا من جهة أخرى، بهدف الوصول إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة، وقد كان هذا المسار هو الأكثر فاعلية في البحث عن تلك التسوية، حيث أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع طهران على البروتوكول النموذجي الإضافي لأنظمة الضمانات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول ٢٠٠٣، وفي تشرين الثاني ٢٠٠٤ تم التوصل في باريس إلى اتفاقية بين الجانبين لتسوية الأزمة النووية، وذلك وفق صفقة متكاملة تتضمن التزام إيران بالوقف الكامل والنهائي لأنشطتها النووية، في حين تلتزم الدول الأوروبية الثلاث بتقديم بعض الإمتيازات إلى إيران، لا سيما بيع مفاعل نووي متطور لها، وتسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية بينها وبين الإتحاد الأوروبي (صبري، ٢٠٠٦، ص: ١٧) .

ومن هنا يرى الباحث بأن موقف الإتحاد الأوروبي من ازمة البرنامج النووي الإيراني، لا يختلف في جوهره عن الموقف الأمريكي، والقائم في الأساس على ضرورة إنهاء هذه الأزمة، وفي هذا السياق سلكت الولايات المتحدة طرقاً عدة لتجنب أية مواجهة عسكرية مع إيران خاصة في ظل وجودها العسكري السابق في العراق، ولتفادي اي دور يمكن ان تمارسه ايران في مجريات الاحداث على المشروع السياسي الأمريكي في هذا البلد، لذلك تغاضت الولايات المتحدة عن المفاوضات التي كانت تجري بين الجانبين الإيراني والأوروبي، وفي هذه السياسة كانت (واشنطن) تسعى إلى تحقيق هدفين، **الأول** يتمثل بالوصول إلى تخلي إيران عن برنامجها القائم على تخصيب اليورانيوم، وحرمانها من إحراز اي تقدم علمي في الميادين المختلفة التي تتضمن استخدام الطاقة النووية، أما الهدف **الثاني** فهو وصول المفاوضات الأوروبية – الإيرانية إلى طريق مسدود، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية خلق إجماع وموقف دولي موحد، يُعطي شرعية لأي عمل أمريكي ضد إيران مستقبلاً، بمعنى رغم تشجيعها إشراك الأوروبيين في المفاوضات مع إيران، إلا أنها تريد أن يكون الحل النهائي من صياغتها وإنجازها .

ثالثاً : روسيا الإتحادية .

برز الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، كأحد ادوار تلك الدولة القليلة التي تميزت بالفاعلية والديناميكية، في التعامل مع القضايا الحساسة المثارة على الساحة الدو لية، حيث ُوصف هذا الدور الروسي بانه المحوري والأبرز على الإطلاق، بسبب العلاقات المتينة التي تربط روسيا مع الدول الأطراف، الأمر الذي مكّنها من إطلاق مبادرات متعددة لتسوية تلك الأزمة، بالإضافة إلى اقتراح حلول وسط في نصوص مشاريع القرارات المقدمة الى مجلس الأمن في هذا الشأن، وهو ما عزز من علاقاتها المتميزة مع إيران (محمود، ٢٠٠٧) .

لقد انطلق الموقف الروسي إزاء البرنامج النووي الإيراني، من رغبة (موسكو) في الحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية والإستراتيجية، كما أن هناك ثمة محددات حكمت هذا الموقف الروسي والتي يمكن إجمالها على النحو التالي :

١ – العلاقات الروسية – الإيرانية .

تعتبر روسيا واحداً من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، حيث يرتبط الجانبان بعلاقات تعاون في مجالات عدة، لعل أبرزها مشاركة (موسكو) في عمليات التحديث العسكري للقوات المسلحة الإيرانية، وارتباط الجانبين في علاقات تبادل تجاري في مختلف المجالات الصناعية، ولأخيراً في المجال النووي حيث عملت روسيا على تنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة (بوشهر)، كما أعلنت إيران عن خطط لبناء مفاعلات نووية عدة، والتي يعتقد البعض بأنها ستعتمد على روسيا بصورة أساسية لتنفيذ تلك الخطط (مبروك، ٢٠٠٧، ص: ١٢) .

٢ – الحيلولة دون امتلاك إيران للأسلحة النووية .

على الرغم من المصالح الوثيقة التي تربط إيران وروسيا، إلا أن الأخيرة تبقى حريصة على أن لا تمتلك الأولى الأسلحة النووية، لأن ذلك سيتسبب في الإخلال بالتوازن الإستراتيجي العالمي بشكل عام، والإستقرار الإستراتيجي على الحدود الروسية الجنوبية بشكل خاص. خاصة وأن امتلاك إيران للأسلحة النووية قد يؤدي الى تغيير موازين القوى في منطقة آسيا الوسطى، وهو ما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا في تلك المنطقة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرفض الروسي لا يعني اقتناعها بالشكوك الأمريكية والإسرائيلية (مبروك، ٢٠٠٧، ص: ١٢) .

٣ – أزمة الثقة الروسية حيال المواقف الغربية من الإنتشار النووي .

وتعود هذه الأزمة إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف تسعينيات القرن الماضي، فقد كانت روسيا تتعاون بشكل وثيق معها في المجال النووي، لكنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعد إثارة الولايات المتحدة شكوكاً حول أهداف تلك الدولة النووية، ولكن روسيا تفاجأت باتفاقية أمريكية – كورية تتضمن تزويد الأولى للأخيرة بمفاعلين متطورين، مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، الأمر الذي اعتبرته روسيا نوعاً من التحايل والخداع من جانب الولايات المتحدة لتفوز بتلك الصفقة مع كوريا الشمالية، ومن هنا رفضت روسيا وقف تعاونها النووي مع إيران، حتى لا يتكرر السيناريو نفسه، مما سيؤثر على مستقبل التعاون الروسي – الإيراني (محمود، ٢٠٠٧) .

يستمد الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني جذوره من العلاقات التي تربط البلدين والتي تمتد لسنوات خلت، حيث ربحت روسيا إثر نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ النصيب الأكبر مما خسرته الولايات المتحدة في هذا البلد، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن خمس مراحل للعلاقات الروسية الإيرانية، **المرحلة الأولى** وتمتد بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨١، وتميزت بحرص إيران على الإحتفاظ بعلاقات متوازنة مع القوتين العظميين (الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الإمريكية)، إلا أن الحظر الإقتصادي الذي فرضته القوى الغربية دفعها نحو انفتاح محدود نحو الإتحاد السوفيتي ، أما في **المرحلة الثانية** بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٣، فقد بدأت فيها مظاهر التقارب الإيراني – السوفيتي، وذلك نتيجة لزيادة تأثير القوى الشيوعية على الساحة الإيرانية، والدعم العسكري السوفيتي لإيران، غير أن تلك العلاقات شابها بعض الفتور بسبب تأييد الإتحاد السوفيتي للعراق، في حين شهدت **المرحلة الثالثة** والممتدة بين عامي ١٩٨٣–١٩٨٨، اشتعال أزمة دبلوماسية بين البلدين بسبب ما تردد عن قيام (١٨) دبلوماسياً سوفيتياً بالتجسس على إيران، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى طردهم من أراضيها، وتميزت المرحلة الرابعة بين عامي ١٩٨٨–١٩٩١ بالتهدئة، لاسيما بعد انسحاب الإتحاد السوفيتي من أفغانستان، أما **الفترة الخامسة** والتي أعقبت انهيار الإتحاد السوفيتي، فقد تميزت بتوثيق العلاقات الإيرانية – الروسية في المجالات العسكرية والتجارية، متحدية بذلك الضغوط الأمريكية، ولعل ذلك يعود إلى التطورات التي طفت على السطح بسبب تفكك الإتحاد السوفيتي، وظهور خمس جمهوريات إسلامية على الحدود

الإيرانية، فضلاً عن سياسة إيران التي وصفها الجانب الروسي بالهادئة إزاء الأزمات في تلك الجمهوريات (مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٤٢-٤٣) .

أظهرت الفترة التي تلت انهيار الإتحاد السوفيتي تناغماً في المواقف والسياسات الروسية والإيرانية تجاه مجمل القضايا الإقليمية والدولية، فبرز التوافق بين الجانبين في معارضتهما للإئتلاف الأمريكي في أفغانستان، كما كان لإيران دور بارز في تهدئة المشاعر وردود الفعل الإسلامية تجاه الحرب الروسية في الشيشان، وما ُووصف بالإستخدام المفرط للقوة الروسية هناك، وعليه فإن تقاطع المصالح الروسية – الإيرانية أدى إلى تجاوز التباينات الأيدولوجية والعقائدية والعداوات التاريخية بينهما، وعلى الجانب الايراني فإن روسيا تعتبر المصدر الأساسي لترسانته العسكرية والتقنيات النووية المتطورة، كما تعتبر روسيا خط الدفاع الأول عن إيران داخل مجلس الأمن، بما تتمتع به من حق النقض (الفيتو) (مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٤٤) .

طرأ تغير واضح على الدور الروسي تجاه إيران بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦، وقد رد البعض هذا التغير الى المأزق الذي واجهته (موسكو) في تلك الفترة، والذي يدور بين الإغراءات الإقتصادية من تعاونها مع إيران، وبين المخاوف من الإنتشار النووي، وما ينجم عنه من تحديات تواجه المجتمع الدولي، وقد ظهر هذا التغير في تأييد روسيا لأربعة قرارات في مجلس الأمن تطالب إيران بوقف نشاطاتها النووية، وفي الوقت ذاته أصرّت على عقوبات أقل صرامة من المقترحات الأمريكية، حيث أجهضت في هذا الإطار ثلاث جولات من العقوبات طرحتها الدول الخمس ذات العلاقة (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، وألمانيا)، الأمر الذي يُظهر تناقضاً في السياسة الروسية وموقفها من الأزمة النووية الإيرانية، فهي من جهة حليفة قوية لإيران وتوفر لها غطاءً سياسياً في مجلس الأمن، ومن جهة أخرى فإنها عضو في مجموعة (٥+١) التي تضم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (كوزهانوف، ٢٠١٢) .

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، ينطلق في الأساس من الرغبة الروسية في المحافظة على مصالحها في المنطقة، وهو ما يزيد من فرص استمرار البرنامج النووي الإيراني، ويفتح المجال لمزيد من الدعم الروسي لإيران في المجالات

التقنية، فضلاً عن المجالات السياسية الهادفة إلى تخفيف القرارات الدولية ضد إيران وما نجم عنها من عقوبات دولية بالغة الأثر على الإقتصاد الاإراني .

رابعاً : جمهورية الصين الشعبية .

يحتل الملف النووي الإيراني مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية وتحركاتها الدولية، وينطلق الموقف الصيني من تطورات هذا الملف من طبيعتها وسياستها القائمة على فكرة رفض العنف، والإبتعاد عن الإكراه والقوة، والدعوة إلى الحوار كوسيلة لمعالجة الملفات الساخنة والقضايا المتشابكة، ومن هنا ترى الصين بأن فرض العقوبات على إيران وتطويرها إلى مستوى الخنق الإقتصادي سيؤدي حتماً إلى الإنفجار، أي أن معارضتها لفرض عقوبات على إيران ينطلق من إدراكها العميق للنتيجة النهائية للعقوبات. إضافة إلى ذلك فإن الصين تستند في موقفها هذا إلى أسباب ذات طبيعة اقتصادية، مرتبطة بشكل مباشر بمصالحها الإستراتيجية، لا سيما وأن إيران تعتبر ثالث أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، وتعد الصين أيضاً من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، لذا يمكن القول بأن (بكين) عملت جاهدة على إمساك العصا من المنتصف في موقفها حيال أزمة البرنامج النووي الإيراني، فمن جهة تعمل على تأييد الجهود الدولية للحيلولة دون دخول إيران إلى الدول المالكة لقدرات نووية متقدمة ، ومن جهة أخرى تعمل على استخدام الدبلوماسية لحل تلك الأزمة، دون اللجوء إلى عقوبات قد تضر بمصالحها الإقتصادية (النعماني، ٢٠١٠) .

انعكس الموقف الصيني من برنامج إيران النووي على سلوكها داخل مجلس الأمن، حيث كان يضعها في موقف حرج، فهي تسعى الى خلق توازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة في مختلف المجالات، وبين مصالحها الإستراتيجية مع إيران، وقد ازداد هذا الحرج بعد مطالبة الولايات المتحدة بتعاونها معها لإنهاء هذه الأزمة، وتصريح الإدارة الأمريكية بأن أية ضربة عسكرية لإيران سوف يكون لها أثر على المنطقة، كما سيكون الأثر الأكبر على أسعار النفط العالمية، لذا دعت الولايات المتحدة الصين إلى مساعدتها في منع الضربة العسكرية، شريطة تعاون الجميع لثني إيران عن الإستمرار في برنامجها النووي (باكير، ٢٠٠٦) .

بعد إثارة الولايات المتحدة للملف النووي الإيراني وطرحه على الطاولات الدولية، ظهرت الصين كمصدر إرباك للجهود الأمريكية الساعية إلى حشد التأييد الدولي لتشديد العقوبات على إيران، فعلى الرغم من رفضها لامتلاك إيران الأسلحة النووية، إلا أنها تجد في التفاوض خير وسيلة لحل الأزمة، وترفض أي تصعيد عسكري، غير أن ذلك لم يمنعها من تأييد جميع قرارات مجلس الأمن المتضمنة فرض عقوبات على إيران (عبدالفتاح، ٢٠١٠) .

خلاصة القول إن الصين لا زالت ترى أن إدارة علاقاتها الدولية، وسياستها الخارجية على الصعيد الدولي، من الأفضل أن تستمر على أساس تجنب المواجهة الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل هذه السياسة كانت قد استخدمتها الصين بنجاح لبناء قوتها الذاتية، ثم التوجه لتكون قوة إقليمية نافذه، وبعد ذلك بناء مكانتها الدولية على سلّم القوى الدولية، ومن هنا استخدمت أسلوب التهدئة، وانتهاج الطرق الدبلوماسية في حل المفاعل النووي الإيراني، دون الإنحياز إلى حد التحالف سياسياً معها، ولعل ذلك يشبه إلى حد كبير طريقة تعامل الصين مع ملف الصراع العربي – الإسرائيلي، وإن بدا أن مواقفها في مجلس الأمن الدولي حيال الأزمة السورية أكثر تناغماً مع الموقف الروسي، وكأنها بدأت تدرك أن الوقت قد حان لتكون شريكة في المساهمة في تغيير شكل النظام الدولي وقواعد اللعبة الدولية .

المطلب الثاني

الموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني .

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني مواقف متباينة ما بين الأطراف الإقليمية المختلفة. خاصة وأن نجاحات إيران في المجال النووي جعلتها دولة حائزة تكنولوجيا نووية متقدمة ، فهي أصبحت دولة مؤثرة في النطاق الإقليمي، وانتقلت بذلك من طبقة الدول متوسطة القوة إلى ما يمكن تسميته بالدول فائقة القوة في الإقليم. الأمر الذي انعكس على التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وعليه فقد كان سلوك الأطراف في الإقليم يهدف إلى حماية مصالحها القومية، والعمل على توازن القوى في المنطقة .

ومن هنا سيركز هذا المطلب على أهم المواقف الإقليمية وعلى النحو التالي :

أولاً : الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني .

تتفق دول الخليج العربي على وجود مصلحة عليا لها في دعم السياسة الغربية الرامية إلى منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية، وضمان إجهاض أية محاولة إيرانية لصنع الأسلحة النووية، وذلك لأن هذه الدول تدرك بأن تطوير إيران لقدراتها النووية يعتبر من عوامل عدم الإستقرار في المنطقة، لذا بدا موقف هذه الدول رافضاً للمشروع النووي الإيراني لما يشكله من تهديد عليها، حيث أن امتلاك إيران للأسلحة النووية يجعل منها القوة الأولى في المنطقة، مما يعني تهديد مصالح هذه الدول (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨٢) .

على الرغم من بعض الارآء الخليجية المؤيدة لإعلان إيران عن نشاطاتها النووية، والمستندة إلى أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، إلا أن هذا البرنامج يعتبر مُراً مرعباً عند البعض الآخر. خاصة في ظل ادعاءات الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نية إيران تطوير برنامجها النووي لأغراض عسكرية، وهذا أثار المخاوف لدى دول الخليج، باعتبار ذلك سيمهد إلى سباق بين دول المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية، ومن جهة أخرى أثارت هذه الدول قضية ظهور مخاطر بيئية مهمة، وتزداد هذه الأخطار البيئية المحتملة، بسبب وقوع بعض المفاعلات النووية الإيرانية بالقرب من الخليج العربي، ويمكن القول هنا إن مخاوف دول مجلس

التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عُمان، مملكة البحرين، دولة قطر، الإمارات العربية المتحدة) لم تدفعها إلى اتخاذ آلية واحدة واضحة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، فهذه الدول لم تلعب الدور المطلوب منها في محاولة إقناع إيران بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم (باديب، ٢٠٠٥، ص: ٢٧) .

في المقابل حاولت إيران التأكيد للدول الخليجية على سلمية برنامجها، وتمثل ذلك بقيام المسؤولين الإيرانيين بزيارات متكررة لتلك الدول بغية تحقيق هذه الغاية، في حين قابل هذه الجهود الإيرانية تراخي من الدول الخليجية، والذي يفسره البعض بأنه يعكّس عدم ثقة تلك الدول بالنوايا الإيرانية. كما يظهر ايضاً الإعتماد الكلي على الولايات المتحدة كونها الضامن الوحيد من وجهة نظر تلك الدول لأمنها (الزيات، ٢٠٠٦، ص: ٥٨) .

غير أن تراخي وتكاسل دول الخليج العربي لم يمنعها من تداول هذه المسألة في اجتماعاتها التي أعقبت إثارة مسألة التسلح الإيراني، فقد تصدر البرنامج النووي الإيراني أعمال القمة السادسة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي والتي عُقدت في دولة الإمارات العربية في كانون الأول ٢٠٠٥، حيث خرجت القمة بمجموعة من المقترحات أعلنها الأمين العام السابق للمجلس (عبدالرحمن العطية)، وأشار فيها إلى أن المجلس لا يريد سباقاً نووياً في المنطقة، معرباً عن فزع دوله من هذه المسألة، وقال: " إننا لا نثق بإيران، لكننا لا نريد أن نرى المفاعل النووي الإيراني الذي هو أقرب إلى شواطئنا من المسافة الفاصلة بين هذا المفاعل (بوشهر) وطهران، يسبب لنا مخاطر وأضرار "، وأضاف العطية: " إن أحد المقترحات على جدول الأعمال يدعو للسعي من أجل التوصل إلى اتفاق بين إيران ودول المجلس بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية. وفعلا تم عقد جلستين تشاوريتين في كل من أبو ظبي (وستوكهولم) بين المعنيين في مجلس التعاون الخليجي وبعض المختصين من معهد أبحاث السلام الدولي* في (ستوكهولم) من أجل تفعيل مبادرة جعل الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ولكن لاقى هذا المقترح معارضة شديدة من الجامعة العربية باعتبار أن هذه الخطوة هي تجزئة للمشكلة وتضرب في

* هو معهد دولي مستقل تأسس في العاصمة السويدية ستوكهولم عام ١٩٦٦، وهو متخصص في أبحاث النزاعات، والحد من التسلح ، ونزع السلاح

الصميم جهود الجامعه، في جعل عموم الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وإذا كان المسؤولون الإيرانيون يدعون بأن برنامجهم النووي مخصصا للأغراض السلمية، فلماذا لا يتم التوصل إلى اتفاقية بين جميع البلدان المعنية بحظر الإنتشار النووي، والتي قد تشمل مستقبلاً العراق واليمن "، وبعيداً عن البيان الختامي للقمة أوضح العطية انه سيمهد لاتفاق عام في الشرق الأوسط تستطيع اسرائيل أن تكون طرفاً فيه فيما بعد ، مؤكدا أنه سيشجع المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل لكي تُخضع منشآتها النووية للتفتيش (إدريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠٤) .

أبدى مجلس التعاون الخليجي قلقاً كبيراً من نشاط إيران النووي وذلك عقب اجتماعاً له في الرياض في أيار ٢٠٠٦، وطالب رؤساء الدول الأعضاء إيران بأن تكون ذات شفافية، مؤكدين أنه في الوقت الذي ترفض فيه دول المجلس أن تتعرض إيران لضربة عسكرية من الولايات المتحدة أو اسرائيل، فإنها حريصة على أن تضغط (واشنطن) على (طهران) لكي تضع حداً لطموحاتها النووية، وأن تحد من قوتها الإقليمية (باحميد، ٢٠٠٧، ص: ٢٣٨) .

ويمكن هنا توضيح بعض المواقف الخليجية إزاء برنامج إيران النووي :

١ – المملكة العربية السعودية :

وُصف الموقف السعودي تجاه البرنامج النووي الإيراني بأنه أكثر ميلاً إلى التهدئة، وبدا ذلك جلياً في البيان الختامي لقمة أبو ظبي ٢٠٠٥، فقد طالب وزير الخارجية السعودي (الأمير سعود الفيصل) إيران بالتعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من تلك المنطقة، لأن طريق الإستقرار حسب قوله يكون في إزالة هذه الأسلحة وليس الإضافة عليها (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨٤) .

أحدث تعرض الأراضي الإيرانية وتحديداً منطقة (بوشهر) لزلزل في نيسان ٢٠١٣، تغييراً كبيراً في الموقف السعودي إزاء الملف النووي الإيراني، حيث دعت السعودية أكثر من مرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى إرسال فرق فنية متخصصة للكشف على مفاعل (بوشهر)، ومعاينته والتأكد من سلامته، والتحقق من مدى الأضرار التي قد تنجم عنه، جراء هذا الزلزال القوي، وما أعقبه من تصدعات أرضية في منطقته، والتي من شأنها أن تمس سلامة المفاعل النووي والمنطقة برمتها. كما دعت السعودية دول مجلس التعاون الخليجي إلى عقد اجتماع طارئ

في (الرياض) لبحث تداعيات هذه الحادثة، وبالفعل عُقد الإجتماع وتناول الإجراءات الإحترازية الواجب اتخاذها لحماية البيئة الطبيعية في دول المجلس (CNN، ٢٠١٣) .

٢ – دولة قطر :

أعربت قطر مراراً أنها لا ترغب في رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج العربي، دون أن تشير صراحة إلى إيران، غير أنها وبعد حادثة الزلزال أيدت ما خرج به اجتماع الرياض الطارئ، وفي هذا الإطار أعربت عن قلقها من احتمال حدوث تسرب نووي في مفاعل (بوشهر) نتيجة الزلازل المتكررة التي تضرب الأراضي الإيرانية، مؤكدة أن هذه المخاوف تقوم في الأساس على حقائق لا ينبغي إهمالها، والتي تتطلب إجراءات وقائية تسبق وقوع كارثة محتملة، ووتضمن وضع النشاط النووي لهذا المفاعل في الإطار الذي يضمن عدم حدوث تسرب نووي إلى مياه الخليج (جريدة الراية القطرية، ٢٠١٣، ص: ١٠) .

٣ – دولة الكويت :

يُعد الموقف الكويتي أكثر المواقف الخليجية حدة، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي، فعلى المستوى الرسمي اعتبرت الحكومة الكويتية أن إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج العربي. خاصة في ظل تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، مؤكدة تخوفها وقلقها الدائم من هذه التطورات، أما على المستوى الشعبي فقد أشار مجلس الأمة الكويتي إلى أن هناك هواجس ومخاوف لدى المواطنين من المفاعلات النووية الإيرانية القائمة على شواطئ الخليج، لاسيما مفاعل (بوشهر)، الذي لا يبعد سوى (٢٥٠) كيلومترا من الكويت (العيسى، ٢٠١٣، ص: ٧) .

٤ – دولة الإمارات العربية المتحدة :

طالما عبّرت دولة الإمارات عن قلقها من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت أن وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط امر ضار وغير مجدي، وأشارت الحكومة الإماراتية إلى خطر التلوث الإشعاعي الذي قد يتسبب به مفاعل (بوشهر). خاصة بعد الزلزال الذي ضربه، فقد كان زلزالا قويا جداً ويفوق بخطورته كل أنواع التلوث الأخرى، وقد يستمر تأثيره لأكثر من خمسين عاماً ، مكررة دعوتها إيران الى ضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة في منشآتها النووية (سكاي نيوز، ٢٠١٣) .

٥ – مملكة البحرين :

ظهر الموقف البحريني أكثر علانية في تشدده تجاه البرنامج النووي الإيراني، وهو ما ألقى بظلاله على العلاقات بين (طهران) و (المنامة)، والتي مرت بحالات من التقلبات السياسية، بسبب اهتمام إيران بشيعة البحرين المرتبطين غالباً بالإضطرابات السياسية في هذا البلد، فلم تخفِ البحرين قلقها وهواجسها مما قد يتسبب به تسرب الإشعاعات النووية الإيرانية في المنطقة، وما ينجم عنه من آثار سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، وقد رفضت الحكومة البحرينية التصريحات الإيرانية المتكررة حول سلمية برنامجها النووي، مؤكدة أن ما يتم في المفاعلات النووية الإيرانية من عمليات لتخصيب اليورانيوم، قادر على تزويد إيران بمواد تستخدم في صنع أسلحة نووية (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨٤) .

٦ – سلطنة عُمان :

على الرغم من تصريحات وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني (يوسف بن علوي)، والتي أكد فيها أن بلاده ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، إلا أنه صرّح بأن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي ويسعى إلى إنتاج الطاقة الكهربائية، بمعنىأنه لم تكن للحكومة العُمانية أي ردود رافضة لهذا البرنامج، وعندما أُثيرت مسألة تسرب الإشعاعات النووية من مفاعل (بوشهر)،كأدت الخارجية العُمانية أنه لايوجد تأثير للمفاعل على السلطنة، مؤكدة أيضاً أنها تحترم قرارات الدول الأخرى، وأن إيران في هذا الشأن مسؤولة عن قراراتها (جريدة الشبيبة، ٢٠١٣) .

وقد لعبت سلطنة عُمان دوراً كبيراً في المفاوضات بين إيران الدول الغربية، حيث استضافت (مسقط) في العام ٢٠١٣، جولة من المفاوضات السرية كشف عنها وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، وأسفرت تلك المباحثات عن إطلاق سجناء من كلا الجانبين، مما ساهم في سد شيئاً من الفجوة بين البلدين، وفي ٩ تشرين الأول ٢٠١٤ استأنف الجانبان الأمريكي والإيراني بحضور مبعوثة الإتحاد الأوروبي (كاثرين آشتون) مفاوضات الملف النووي في مسقط، وذلك بهدف التقريب في وجهات النظر حول النقاط الخلافية العالقة، للوصول إلى اتفاق

نهائي بشأن النووي الإيراني، وفي هذا الإطار أشاد (كيري) بجهود سلطنة عُمان، على اعتبارها الدولة الخليجية الوحيدة التي تربطها علاقات جيدة مع إيران (العربية، ٢٠١٤) .

ختاماً يمكن القول بأنه وعلى الرغم من الأخطار النووية المتوقعة على دول الخليج، إلا أن هذه الدول تتمتع بعلاقات طيبة مع إيران في المجالات الإقتصادية، فتوتر العلاقات بين الجانبين على المستوى السياسي لم يؤثر على العلاقات الإقتصادية بين الجانبين. إضافة إلى أن هذه الدول لم تنتهج سياسة التصعيد مع إيران الجار التقليدي وصاحبة القدرات العسكرية الكبيرة .

ثانياً : الموقف الإقليمي من البرنامج النووي الإيراني (إسرائيل وتركيا) .

في الوقت الذي أكدت فيه بعض القوى الإقليمية على ضرورة أن لا تمتلك إيران أسلحة نووية، تعاملت قوى أخرى مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة، بهدف تجنب حدوث مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة وإيران، لأن هذه المواجهة ستؤثر على دول الإقليم بشكل مباشر .

وسيقتصر الحديث هنا على كل من إسرائيل وتركيا كونهما الدولتين الأكثر تأثيراً في هذا المجال، وعلى النحو التالي :

١ – الموقف الإسرائيلي .

يعتبر موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني امتداداً للموقف الأمريكي المعارض منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩، حيث تلتقي وجهتا نظر كل من (تل أبيب) و (واشنطن) في إتهام (طهران) بالتورط بعمليات وُصفت بالإرهابية ضد أهداف أمريكية في العراق، وتصنيف إيران على أنها من دول محور الشر وراعية للإرهاب، وأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، لذا فقد رفضت إسرائيل منذ البداية، حصول إيران على تكنولوجيا نووية تستطيع من خلالها إتمام دورة الوقود النووي، بمستوى قد يشكل خطراً على أمن إسرائيل، ولم تخف الأخيرة قلقها من نوايا إيران في الحصول على تلك الأسلحة، الأمر الذي دفعها إلى إطلاق تهديدات بشن هجمات عسكرية على إيران وتدمير منشآتها العسكرية Wellman)، 2010 ، (p: 5 .

لقد تعاملت إسرائيل بهاجس شديد مع البرنامج النووي الإيراني منذ بدء عملية تطويره، وذلك على الرغم من امتلاكها لترسانة ضخمة من الرؤوس النووية، وبرفضها الإنضمام لمعاهدة حظر الإنتشار النووي، ويرى المختصون أن هذا الموقف الإسرائيلي محكوم بمحددين رئيسيين، **الأول** يتمثل بالقلق الكبير من احتمالات امتلاك إيران للأسلحة النووية، **والثاني** التخوف من كسر الإحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط (مظلوم وعطية، ٢٠١٠، ص: ٢٨١) .

أضاف البرنامج النووي الإِراني بـ ُعداً جديداً وخطيراً إلى العلاقات المضطربة بين إيران وإسرائيل، ووصل ذلك إلى مستوى كان ينذر باحتمالات القيام بعمل عسكري إسرائيلي ضد منشآت إيران النووية. خاصة بعد وصول الرئيس الإيراني السابق (أحمدي نجاد) إلى السلطة في عام ٢٠٠٥، حيث أدى ذلك إلى انهيار العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوياتها، إثر خطاب (نجاد) الشهير والذي هدد فيه بإزالة إسرائيل من الخريطة، الأمر الذي أدى إلى تطور الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني، إلى درجة التأكيد على أن لهذا الملف شق شديد الخطورة، وهو محطة الطرد المركزي الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وإنتاج الوقود اللازم لإنتاج السلاح النووي في (نتانز)، مشيرة إلى وجود خيار عسكري للتعامل مع هذا البرنامج (حسين، ٢٠١١، ص: ١٤٢) .

٢ – الموقف التركي :

تزامنت مسألة إثارة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٢ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وفي ظل حكومة الحزب فإن الرؤية التركية لإيران لم تختلف كثيراً عن الحكومات التي سبقتها والتي كانت تنظر إلى إيران على أنها دولة قومية كبيرة ومهمة، ويجب إدارة العلاقات معها على أساس استخدام القوة الناعمة وليس المواجهة، لذلك استمرت حالة التنافس التي حكمت علاقات البلدين عبر التاريخ، واعتمدت تركيا في سياستها تجاه إيران على ركائز ثلاث تتجسد في تأمين الطاقة والتعاون الإقتصادي، والتنسيق في المسائل الأمنية، وأخيراً التنافس على النفوذ الإقليمي (العزاوي، ٢٠١٣ ، ص: ٢٢٨-٢٢٩) .

ومع تصاعد التحدي الإيراني المتمثل في تزايد نفوذها وتنامي دورها في الشرق الأوسط ظهرت الرغبة التركية الملحة لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة، للحيلولة دون انهيار معادلة التوازن في المنطقة، وذلك انطلاقاً من سياسة التنافس بين (انقرة) و (طهران)، وفي هذا الإطار

حرصت تركيا على التعامل مع الملف النووي الإيراني بدقة عالية، فقد حظيت إيران باهتمام إضافي من القيادة التركية التي قيّمت هذا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، **الأولى** انتابها قلق من أن يؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة، **الثانية** أن تركيا تعتبر حصول لإران على السلاح النووي عاملاً مهماً يقوي موقفها الثنائي في التنافس على القضايا غير المعلن بينهما، **والثالثة** تفادت تركيا منذ بدء الأزمة الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة بالمعنى التام (أوغور، ٢٠١٠ ، ص: ٢٣٥) .

وتجسد الموقف التركي من هذا الملف في استخدامها لغة متوازنة تؤكد أن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تُحل إلا بالحوار وبالوسائل السلمية، وتقول أن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية وأن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهنا يظهر القلق التركي من احتمال توجيه الضغوط المطبقة على إيران عليها ذاتها لأنها سعت في السنوات الأخيرة للإستفادة من التكنولوجيا النووية. كما أن تركيا كانت تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص هذا الموضوع، لذلك أيدت العرض الذي تقدمت به سوريا للأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والذي يستهدف في الأساس إسرائيل، وظهر الموقف التركي واضحاً عندما أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران حول ملف الأخيرة النووي ، حيث أعربت شخصيات تركية مهمة وعلى رأسها رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) عن استعدادها للعب دور الوسيط بين الجانبين لإيجاد حل مناسب للأزمة وفعلا كان هناك دور تركي بارز من خلال توقيع إيران في ١٧ أيار ٢٠١٠ على اتفاقية بخصوص تخصيب اليورانيوم بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس البرازيلي (لويس لولا داسليفا) والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ولكن الولايات المتحدة والقوى الأوروبية رفضت تلك الإتفاقية كونها تعوق جهودهم في حل يناسبهم للأزمة ، فضلا عن استضافة تركيا لمفاوضات الدول الكبرى (٥+١) مع إيران في اسطنبول والموقف التركي يتحدد من خلال تأكيدها على حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية ورفضها حيازة السلاح النووي لاثارة المعروفه إقليميا ودوليا (أوغور، ٢٠١٠ ، ص: ٢٣٦) .

خلاصة القول إن المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني وبالرغم من اتفاقها على الخطوط العريضة، والتي تقضي بعدم امتلاك إيران أسلحة نووية، إلا أن هذه المواقف متباينة من الناحية التفصيلية، فمن ناحية دول مجلس التعاون الخليجي قد نرى أن السعودية وقطر والإمارات غير متيقنة، أو لديها شكوك بأن الطاقة النووية الإيرانية يمكن أن تؤدي إلى حيازتها أسلحة نووية، ويتبين ذلك من خلال تركيزها على أن الزلزال الذي وقع في إيران يمكن أن يسهم في تلوث إشعاعي نتيجة تصدع المنشآت، وتحليل الخطاب هنا يوضح أن القلق ينصب على عمليات الصيانة والإدامة حتى لو كانت هذه المفاعلات سليمة، أما الكويت فموقفها وتحفظها أكثر وضوحاً، نظراً لقرب مفاعل بوشهر من أراضيها (٢٥٠) كم، وفيما يخص البحرين فإن العلاقات المتردية بينها وبين إيران، تدفعها إلى استخدام تداعيات الملف ورقة ضاغطة على طهران، إما عُمان فتعلن صراحة أن المنشآت الإيرانية تستخدم لأغراض سلمية، نظراً لعلاقاتها الجيدة مع طهران، وطالما لعبت (مسقط) دور الوسيط في حل الإشكالات الإيرانية – الأمريكية، والإيرانية – الخليجية، أما تركيا فتتعامل مع الملف النووي الإيراني من باب التنافس الإقليمي في المنطقة، باعتبار إيران واحدة من أقوى المنافسين لها على سلم القوى الإقليمية، وفيما يخص (إسرائيل) فهي التي تبدي أكثر المواقف صلابة وتتخوف من إمكانية امتلاك إيران للأسلحة النووية .

المطلب الثالث

موقف الأمم المتحدة من البرنامج النووي الإيراني .

أثار قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط ٢٠٠٦، والمتضمن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ردود فعل قوية من الجانب الإيراني، حيث أكد الرئيس (أحمدي نجاد) أنه لا يمكن منع تقدم الأمة الإيرانية، مشيراً إلى أن الدول الغربية تسعى حسب قوله ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تفتيش كافة المنشآت الإيرانية، وجمع المعلومات عن قدراتها الدفاعية، مهدداً بالوقت ذاته بالإنسحاب من معاهدة حظر الإنتشار النووي، ورداً على هذه التصريحات صعّدت الولايات المتحدة الأمريكية من لهجتها تجاه إيران، واتهمتها بإصرارها على تخصيب اليورانيوم، وبدأت بالضغط على مجلس الأمن الدولي للقيام بدوره في هذا المسألة، فكان أول نشاط للمجلس في هذه الأزمة إصدار بيان أشبه بالتوصية، أعاد فيه التأكيد على التزامه بمعاهدة الحظر، وحق الأطراف في الطاقة السلمية، في حين أعرب عن قلقه البالغ من تقارير الوكالة الدولية حول النشاطات النووية الإيرانية، داعياً إيران إلى الإذعان لقرارات مجلس المحافظين، وفي المقابل جاء الرد الإيراني على هذه التوصية بتشغيل (١٦٤) جهاز طرد مركزي، وأعلنت عن توصلها لتقنية دورة الوقود النووي (عباس، ٢٠١٢، ص: ٢٢١-٢٢٢) .

وفي ٣ اذار ٢٠٠٦ تقدمت كل من بريطانيا وفرنسا تدعمهما الولايات المتحدة بمشروع قرار لمجلس الأمن تحت الفصل السابع، ويتضمن إجبار إيران على تعليق التخصيب، إلا أن معارضة روسيا والصين أدت إلى سحب هذا المشروع في نهاية الشهر ذاته، قبل عرضه على مجلس الأمن الدولي، وتوالت بعد ذلك جهود هذه الدول الثلاث لاستصدار قرار يلزم إيران بالتوقف عن برنامجها، وعلى الرغم من جهود إيران وروسيا والصين في إفشال أي قرار يصدر بهذا الشأن، إلا أن المجلس أصدر قراره رقم (١٦٩٦) في ٣١ تموز ٢٠٠٦ ولكن ليس تحت الفصل السابع، والمتضمن ما يلي (صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٦، ص: ٢٠) :

١- يجب على إيران أن تتخذ خطوات عاجلة لإظهار أن برنامجها النووي لأغراض سلمية .

٢- يجب عليها تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم .

٣- يكون هذا التعليق كامل وموثوق من أجل ايجاد حل دبلوماسي عبر التفاوض .

٤- ترتبط الإقتراحات التي قدمتها مجموعة (٥+١) بدعم من الإتحاد الأوروبي، بتقديم حوافز اقتصادية لدعم الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني .

٥- يتعين على الدول أن تمنع نقل المواد والبضائع والتكنولوجيا التي قد تسهم في أنشطة إيران بتخصيب اليورانيوم، وإعادة المعالجة، وبرامج الصواريخ البالستية .

٦- يواصل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل مع إيران لتوضيح جميع القضايا العالقة الخاصة بالملف النووي .

٧- تقدم الوكالة الدولية تقريراً في ٣١ آب ٢٠٠٦، تبين فيه ما إذا كانت إيران أكملت تعليقها الكامل والدائم لتخصيب اليورانيوم .

٨- إذا لم تذعن إيران لهذا القرار فإن المجلس سيتبني تدابير ملائمة بموجب الفقرة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يتيح فرض عقوبات اقتصادية .

من جانبها اعتبرت إيران أن القرار عقبة على طريق المفاوضات، مؤكدة عدم تخليها عن التكنولوجيا النووية، كما ردّت في ٢٠ آب من العام ذاته على عرض الحوافز بعدم القبول ، مطالبة باستمرار التفاوض على أسس واضحة ، ولم تكتفِ بذلك بل أعلنت نهاية الشهر نفسه عن تمسكها بحقوقها المشروعة واستمرارها في التخصيب ، وأمام هذا التعنت الإيراني كثّفت مجموعة (٥+١) من جهودها واتصالاتها بهدف إصدار قرار توافقي يفرض عقوبات جادة وحازمة على (طهران) ، في حين استمرت إيران في جهودها النووية، وأعلنت عن استخدام سلسلة ثانية من أجهزة الطرد المركزي (علاي، ٢٠٠٩، ص: ٤١٢) .

بعد مفاوضات مكثّفة داخل مجموعة (٥+١) استطاعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا احتواء المعارضة الروسية والصينية، الأمر الذي سمح لمجلس الأمن باتخاذ قرار بالإجماع في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ ، وحمل الرقم (١٧٣٧) ، وتضمن القرار عقوبات على إيران تطال برامجها النووية والبالستية بسبب رفضها تعليق أنشطتها النووية الحساسة، وفي هذا الإطار قرر المجلس أن على إيران تعليق كافة أنشطتها النووية الحساسة، بطريقة تستطيع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية التحقق منها، كما دعا كافة الدول إلى الإمتناع عن تسليم إيران أو بيعها أو التحويل إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا، قد تسهم في النشاطات الإيرانية النووية والبالستية الحساسة، والتي حددها القرار بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، ويحظر القرار أيضاً إمداد إيران بأي مساعدة أو تدريب تقني، أو دعم مالي أو استثمار أو خدمات مالية. فضلا عن ذلك فقد فرض القرار تجميد الموجودات والأصول المالية في الخارج الخاصة باثني عشر مواطنا إيرانياً، واحد عشر كياناً على علاقة مباشرة بالبرامج النووية الإيرانية، مطالباً الدول بالتزام الحيطة بشأن دخول أو مرور أشخاص في أراضيها، والذين يعتبرهم المجلس مساهمين في البرامج النووية الحساسة، من جهتها دانت إيران هذا القرار واعتبرته إجراء غير شرعي خارج نطاق سلطة المجلس، مؤكدة أنه لن يؤثر أو يحد من أنشطتها النووية السلمية، غير أنه سيضعف الثقة بقرارات مجلس الأمن، الذي اتهمته باستخدام معيار مزدوج في فرض العقوبات على ما قالت أنه برنامج نووي سلمي، بينما يتجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية (اليامي، ٢٠٠٦، ص: ١٣) .

وجاء ردّ البرلمان الإيراني على هذا القرار بالتصويت على قانون يُلزم الحكومة بالإسراع في البرنامج النووي، ومراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتيجة لهذا الإصرار الإيراني على تجاهل القرارات الدولية، أصدر مجلس الأمن بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات قراره رقم (١٧٤٧)، وذلك في ٢٤ اذار ٢٠٠٧، وأكد هذا القرار على قراري المجلس السابقين بشأن عدم التزام إيران بقرارات الوكالة، وكرر تصميمه على الضغط عليها بتشديد العقوبات السابقة المتضمنة منع تصدير واستيراد الأسلحة من وإلى إيران، داعياً جميع الدول إلى المساعدة في تنفيذ القرار، كما فرض القرار عقوبات مالية على (٢٨) مؤسسة وشخصية إيرانية، واقترح القرار أيضاً بدء المفاوضات بين (طهران) ومجموعة (٥+١)، مع الإعتراف بحق الأولى في النووي سلمياً تحت الإشراف الدولي، فضلاً عن تقديم حوافز مالية واقتصادية وأمنية وتكنولوجية لإيران ، إلا أن الجانب الإيراني لم يذعن لأي من تلك القرارات، واستمر بإجراء عمليات التحويل والتخصيب، وبإنشاء مفاعل الماء الثقيل في (آراك) (عباس، ٢٠١٢، ص: ٢٢٨) .

في ٣ اذار ٢٠٠٨ أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٨٠٣) في جلسته التي تحمل الرقم (٥٨٤٨)، وأكد فيه على التزامه بمعاهدة حظر الإنتشار النووي، وضرورة وفاء جميع الدول

الأطراف في هذه المعاهدة وفاءاً تاماً بجميع ما عليها من واجبات، وفي الوقت الذي أشار فيه المجلس إلى حق الدول الأطراف في هذه المعاهدة ووفقاً للمادتين الأولى والثانية منها، في تطوير أبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز، فإنه يؤكد على قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية، والذي شدد على أن حل المسألة النووية الإيرانية من شأنه أن يساهم في الجهود العالمية لحظر الإنتشار، وفي بلوغ هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، معرباً في هذا السياق عن قلقه الشديد من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة على مدار عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والتي أعلنت أن إيران لم تلتزم بالوقف التام والدائم لأنشطتها النووية المنصوص عليها في القرارات السابقة، كما إنها لم تتعاون مع الوكالة، ولم تتخذ الخطوات الأخرى التي طلبها مجلس محافظي الوكالة، وأكد المجلس في هذا القرار على رغبة الدول الست الكبرى بمواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية للتشجيع على استئناف الحوار والمشاورات على أساس عرضها المقدم إلى إيران، وعليه فانه يشجع الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي، على مواصلة الإتصالات مع إيران دعماً للجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى حل تفاوضي (الجزيرة.نت، ٢٠٠٨) .

بعد صدور تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ ايلول ٢٠٠٨، والمتضمن تأكيدات بأن إيران مستمرة بأنشطتها النووية، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم (١٨٣٥)، في السابع والعشرين من الشهر ذاته، والذي أكد فيه على قراراته السابقة، دون إضافة أي عقوبات جديدة، وداعياً إلى حل تفاوضي للأزمة، وفي ٣١ أيار ٢٠١٠ عادت الوكالة وأصدرت تقريراً لها، بّينت فيه أن إيران لم توقف أنشطة التخصيب، ولم تستأنف العمل بالبروتوكول النموذجي الإضافي، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى العمل مع المجموعة الأوروبية على فرض عقوبات على إيران، ومحاولة قلب موقف روسيا والصين لصالح الجماعة الدولية، وقد أسفرت تلك الجهود عن اتخاذ المجلس للقرار رقم (١٩٢٩) في ٩ حزيران ٢٠١٠ ، والذي ُوصف في وقته بأنه أشد القرارات على إيران من حيث العقوبات التي تضّمنها. خاصة وأنه جاء بعد تأكيدات الوكالة الدولية على أن إيران شيدت منشأة للتخصيب في (قم)، حيث شدد القرار على أنه ليس لإيران أن ترجع عن العمل بالبروتوكول بمفردها، ومرحباً بالتسوية السلمية عن طريق رزمة الحوافز المقدمة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، ومطالباً في الوقت ذاته بالتعاون الكامل ووقف جميع الأنشطة النووية،

ومقرراً حظر مشاركة إيران في أي نشاط تجاري أو استثماري في دول أخرى ينطوي على رفد برنامجها وخصوصاً التخصيب وإعادة المعالجة، وعلى الصعيد المالي فقد حظر التعامل الدولي مع البنوك الإيرانية، أما على الصعيد العسكري فقد حظر القرار توريد الطائرات والسفن والدبابات والمدفعية والآلات الحربية إلى إيران، كما أجاز القرار للدول التفتيش في البحار الدولية والمياه الإقليمية للسفن الإيرانية، المشكوك بحمولتها ومصادرة الشحنات، وأخيراً طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق من ثمانية خبراء لمساعدة اللجنة التي كان القرار (١٧٣٧) قد شكّلها للإشراف ومتابعة تنفيذ العقوبات، وعلى الجانب الآخر فقد رفضت إيران هذا القرار كما رفضت القرارات التي قبله، واعتبرته أنه لن يضر نشاطاتها النووية السلمية بشيء ، منتقدة تصويت روسيا والصين لصالح القرار ضدّها (عباس، ٢٠١٢، ص: ٢٣٣-٢٣٤) .

ويمكن القول هنا إن عقوبات الأمم المتحدة والصادرة عن مجلس الأمن بحق إيران ، تركت أثاراً سلبية على المستويات الإقتصادية والإجتماعية في هذا البلد ، حيث أدت تلك العقوبات إلى زيادة نسبة التضخم ، وارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة الكهربائية ، فضلاً عن الاثار الكبيرة على الشركات الإيرانية والتي أصبحت تعاني من صعوبات من إجراء تعاملات مالية مع الشركات في الدول الأخرى ، وهو ما أدى إلى زيادة الغضب في الشارع الإيراني ، ودفع نحو موجة من الإحتجاجات التي اجتاحت البلاد ، ورافقها صدامات مع الأجهزة الأمنية ، وأسفرت عن اعتقال العشرات .

مما تقدم ومن خلال استعراض مواقف الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة ، فإن الباحث يرى بأن هناك مواقف متعددة ومتناقضة لعدد من دول العالم وبما فيها الدول الكبري ، بشأن إيران و برنامجها النووي ، حيث يحتل هذا الملف أهمية بالغة وحساسة جدا في صراع تقاطع المصالح العالمية ، الذي تحتل فيه المصالح والمنافع المتبادلة الإقتصادية والعسكرية والسياسية ، مكانة بارزة في علاقات الدول مع بعضها البعض . خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة في العالم ، ما مكّنها من إعادة سيطرتها على عدد من المواقع الحساسة في مناطق هامة من العالم، تتقاطع فيها المصالح الدولية وتشكل مناطق صراع عالمي لأطماع دول عديدة ذات نفوذ دولي، بهدف السيطرة على الثروة النفطية والغاز والذهب ، وخطوط الملاحة الدولية بجميع أنواعها ، وتسهيل حركة انتقال التجارة بهدف حماية مصالحها الإقتصادية والسياسية على مستوى العالم .

الفصل الثالث

أثر البرنامج النووي على العلاقات الخليجية – الإيرانية

تتميز العلاقات الدولية عموما والعلاقات الخليجية ـ الإيرانية على وجة الخصوص بعدم الإستقرار حيث غالبا ما تتسم بالتشابك والتعقيد على الرغم من توافر العديد من أوجه التعاون والعلاقات الإقتصادية والتجارية، إلا أن ثمة مسائل عالقة في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية تلقي بظلالها على طبيعة هذه العلاقات وتقودها نحو التأزم في بعض الأحيان، ولعل من أبرزها قضية الأمن في الخليج واحتلال الجزر العربية الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، والتي كانت على الدوام تحتل مكانة بارزة في البيانات الختامية لاجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وعندما أُثيرت مسألة البرنامج النووي الإيراني في العام ٢٠٠٢، أصبح هناك عامل جديد يفرض نفسه على طاولات صنّاع القرار في دول الخليج العربي، نظراً لأبعاد هذا البرنامج الإستراتيجية والأمنية، وفي هذا الإطار لم تخفِ تلك الدول قلقها من أثاره وتداعياته على الصعد كافة. إضافة إلى سعي إيران الحثيث إلى تحسين مكانتها في النسق الدولي، واعتقاد صنّاع القرار العربي أن ذلك سيكون على حساب أمنها واستقرارها .

ومن هنا فإن هذا الفصل سيتناول أثر البرنامج النووي على طبيعة العلاقات الخليجية– الإيرانية، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الاثار الأمنية للبرنامج النووي الإيراني .

المبحث الثاني : الاثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني .

المبحث الثالث : الاثار البيئية للبرنامج النووي الإيراني .

المبحث الأول

الاثار الأمنية للبرنامج النووي الإيراني

لم تتوقف إيران عن متابعة مسألة أمن الخليج، وذلك منذ بداية مساعيها للعب دور رئيسي في هذه المنطقة، وتنطلق إيران في ذلك من موقعها الجغرافي الإستراتيجي ضمن هذه المنطقة الحيوية من العالم ، ومن إيمانها بضرورة لعب دور أمني إقليمي بارز، وقد طرحت إيران أكثر من مرة فكرة إقامة نظام دفاعي بصورة حلف يضم في عضويته الدول الرئيسية في منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقاً من نظرتها إلى أن أمن الخليج هو أمن إقليمي للدول المتجاورة في هذه المنطقة، وفي هذا السياق احتلت مسألة أمن الخليج مكانة بارزة في سلم أولويات سياسات الدول المعنية في هذه المنطقة. خصوصاً بعد حربي الخليج الأولى والثانية، والحرب الأمريكية في أفغانستان عام ٢٠٠١، والإحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، والحرب الأمريكية على ما اسمته بالإرهاب. الأمر الذي جعل موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه قضية مهمة تواجه دول المنطقة (كوخ، ٢٠٠٦، ص: ٤٥) .

منذ الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١، تعددت مشاريع وبرامج وسياسات ضمان الأمن في هذه المنطقة، وذلك بسبب ارتباطها بمصير ا لعالم الصناعي المُعتمد على ومن أهمها ثرواتها النفطية، ومن هنا قامت الرؤية الإيرانية لأهمية منطقة الخليج على وسائل عدة، قامت باستخدامها من أجل السيطرة على أمن هذه المنطقة، حيث شرعت ببناء قوة عسكرية كبيرة، وذلك بهدف عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد أمنها القومي، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية تبلورت لدى القيادات الإيرانية المتعاقبة فكرة إنشاء منظمة إقليمية تعنى بحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب التواجد المُقلق للقوات الأمريكية والغربية في المنطقة، وقد تركزت التصورات الإيرانية في مسألة بناء المنظمة الأمنية الخليجية بالنقاط الرئيسية التالية (الراوي، ٢٠٠٦، ص: ٧٥) :

١- إنشاء وتبني مشروع للأمن الجماعي بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي الست فضلاً عن العراق وإيران، وذلك على أساسين هما الإستقلال، والإعتماد على الذات من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها وتطورها .

٢- رفض أي تدخل أجنبي مهما كان مصدره في هذه المسألة وتحت أي شكل من الأشكال. إضافة إلى إبعاد القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة والتي تتخذ من أراضيها وموانئها قواعد عسكرية لإدامة سيطرتها على مقدراتها الإقتصادية والأمنية والسياسية .
٣- التوقيع على اتفاقية عدم اعتداء بين إيران ودول الخليج العربي .
٤- توسيع باب الزيارات من القادة والمسوؤلين ، وتكثيف الإتصالات بين الجانبين الإيراني والخليجي لبحث تلك التصورات من أجل بناء جسور ومشتركات للتفاهم بين الجانبين.

وعلى الرغم من هذه التصورات التي تُظهر حسن النية الإيرانية، إلا أن (طهران) اعتبرت بأن برنامجها النووي سيكون أحد الوسائل المهمة التي تقوم عليها رؤيتها للسيطرة على أمن الخليج، ومن هنا يمكن أن توظف قدراتها النووية بهدف دفع دول الخليج للتفكير الجدي بأن برنامج إيران النووي يعتبر تطوراً خطيراً في ميزان القوى الإستراتيجي في المنطقة، باعتباره يشكل انتقالة نوعية في السياسة الإقليمية الخليجية. خاصة في ظل توالي التقارير الصادرة عن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تثير الشكوك حول طبيعة هذا البرنامج والنوايا الحقيقية لإيران في ذلك، وتأكيدات تلك التقارير بأن البرنامج يمكن أن يوظف لأغراض عسكرية، الأمر الذي يعرّض المنطقة برمتها لأخطار كبيرة (باديب، ٢٠٠٥، ص: ٢٧).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبرز ما يميز الإستراتيجية الإيرانية تجاه النظام الأمني الخليجي هو الاتي : (الأسطل، ١٩٩٩، ص: ٨٦) :

١- إن إيران لم تزل تؤمن بضرورة تصدير الثورة. وخصوصاً في المنطقة المجاورة لها والمتمثلة بمنطقة الخليج العربي، وعلى الرغم من أن هذا الإيمان لم يعد بالوتيرة التي كان عليها في السنوات اللاحقة للثورة الإسلامية بعد عام ١٩٧٩ ، إلا أن طموح إيران في رفع شعار تلك الثورة لازال قائماً ، وبدأ يتفعّل في الفترة الأخيرة.
٢- على الرغم من المحاولات الكثيرة والجهود الحثيثة من قِبل دولة الإمارات العربية تحديداً ودول الخليج العربي على وجه العموم، والساعية إلى تسوية مسألة الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن إيران لا تزال تحتل تلك الجزر، ضاربة عرض الحائط جميع مبادرات التسوية، سواء من حيث الجلوس إلى طاولة الحوار، أو إحالة تلك القضية الى محكمة

العدل الدولية، أو هيئات تحكيم دولية، وذلك بالرغم من التبادل التجاري بين الإمارات وإيران والذي يكاد يكون الأعلى في المنطقة .

٣- سعي إيران إلى الحصول على عناصر القوة التي تميزها عن دول الخليج العربي، وذلك بمستوى يهيء لها فرض سيطرتها على نظم الأمن في المنطقة. الأمر الذي دفعها إلى تبني استراتيجية إقليمية تتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والمتمثلة في رفض أي وجود عسكري غربي فيها، والتأكيد على رؤيتها بأن إسرائيل تعتبر الخطر الأكبر على أمن إيران القومي .

٤- سعت إيران إلى تطوير قوتها العسكرية تقنيا وبشريا بعد إحساسها بتنامي الخطر، نتيجة الوجود العسكري الغربي في أراضي ومياه منطقة الخليج العربي .

من جانبها واجهت دول مجلس التعاون الخليجي طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ وحتى العام ٢٠٠٣، تحديات أمنية كبيرة تركت لدى تلك الدول انطباعاً وقناعة حقيقية بضرورة الإعتماد على الذات في تحقيق الأمن، وإبعاد المنطقة عن الخلافات والصراعات الدولية، ومن هنا بدأت هذه الدول بفكرة تشكيل مجلس للتعاون في أيار ١٩٨١. كما صاغت مبدأ أَمنياً أساسياً يؤكد على أن أمن الخليج واستقراره هما من مسؤوليتها، وهو ما تضمنته البيانات الختامية اللاحقة لقمم مجلس التعاون الخليجي، أما بعد الإحتلال العراقي للكويت في آب ١٩٩٠، فقد طرأت بعض التغييرات على نظرة دول مجلس التعاون الخليجي لمسألة الحفاظ على أمنها، واستمرت هذه النظرة حتى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فلم تعد هذه الدول تنظر إلى أمنها على أنه أمن خليجي فقط، بل أصبح يرتبط بالأمن الدولي، كما أن القوى الخارجية خاصة الدول الكبرىمنها، والتي كانت تُعد الخطر الأكبر على منطقة الخليج العربي، أضحت من وجهة النظر الخليجية هي مصدر الأمن والإستقرار في المنطقة، في حين تركت احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ اثاراً كبيرة على أمن الخليج. الأمر الذي أدى الى عودة الإعتبارات الأمنية الداخلية لتتصدر قائمة الأولويات الخليجية، حيث سلطّت تلك الأحداث الضوء على أخطار البيئة الداخلية التي تهدد أمن تلك الدول، والمتمثلة بالعنف والتطرف الذي تؤمن به بعض الجماعات المتطرفة المتصلة بتنظيم القاعدة (كشك، ٢٠٠٥، ص: ١٥٠- ١٥١) .

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وبالرغم من الضبابية التي تسود هذا الملف، والتي تجعل من الصعوبة التأكد من سلميته أو أنه تحت غطائه برنامج عسكري، إلا أن دول الخليج العربي أدركت خطورته بالنسبة لأمنها القومي، ويرى المختصون أن لهذه المخاوف ما يبررها. خاصة وأن دول الخليج العربي أصبحت محاطة بدول تملك أنشطة نووية متقدمة مثل إيران وبعضها يملك السلاح النووي مثل إسرائيل والهند وباكستان، وفي هذا الإطار لم يتجاهل الموقف الخليجي المسألة النووية في المنطقة، وأكد أكثر من مرة وعبر البيانات الختامية لقممه على ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. إضافة الى ذلك فقد أصبح هناك توافق بين دول مجلس التعاون الخليجي حول مبادئ عامة تحكم الموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، حيث أدركت وجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا واحدة تتطلب دعم الدول الغربية في مساعيها لتجريد إيران من قدراتها النووية والتي هي محل شك بالنسبة للغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية . (إدريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠١) .

لقد أقلق البرنامج النووي الإيراني العالم بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، وفي الوقت الذي يشير فيه المؤيدون لهذا البرنامج الى أن نسبة التخصيب في منشآت إيران النووية لم تتجاوز (٤% ميغاوات)، وهي نسبة لا تكفي من وجهة نظرهم لصنع قنبلة نووية، يخرج المعارضون له ليؤكدوا بأن هدف إيران الأساسي من هذا البرنامج هو إنتاج الأسلحة النووية، والتي تشكل مصدر قلق وتهديد عسكري على دول المنطقة وعلى العالم ككل، فهو يهدد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها من جهة، ومن جهة أخرى يثير هواجس لدى دول الخليج العربي تجاه حقيقة نوايا إيران النووية، والتي برزت بشكل جلّي في ظل الخلل الواضح في القدرات التسليحية لتلك الدول مقارنة بالتسلح الإيراني (إدريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠١) .

وفيما يتعلق بالآثار الأمنية التي قد يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي يمكن ملاحظة ذلك من خلال الاتي :

أولاً : صعوبة التوصل إلى توافق أمني مشترك :

تعتبر مسألة أمن منطقة الخليج العربي من القضايا المهمة والحساسة، والتي طرأ عليها الكثير من التغيرات والتداعيات، الأمر الذي ترك أثاراً كبيراً على الترتيبات الأمنية في تلك المنطقة،

وفي مقابل مساعي دول مجلس التعاون للوصول إلى صيغة مشتركة تسهم في أمن واستقرار هذه المنطقة الحساسة، برز البرنامج النووي الإيراني كأحد التهديدات الجديدة لاستقرار المنطقة، وكعائق أمام الصيغة الأمنية التي تسعى تلك الدول للوصول إليها. خاصة وإن هذا البرنامج أصبح يشكل واحدا من أهم المعوقات التي تقف في وجه تنمية وتطوير العلاقات الإيرانية – الخليجية، حيث إن إيران من جانبها تهدف لأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي، باعتبار ذلك من مسؤولياتها هي دون أي تدخل أجنبي في هذا الشأن، بينما ترى دول مجلس التعاون الخليجي في الوجود الأجنبي خير ضامن لأمنها (تقي الدين، ٢٠١١، ص: ٥) .

وفي ظل التباين في وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والخليجي طُرحت عدة مبادرات وصيغ لضمان أمن الخليج، غير أن إصرار إيران على امتلاك برنامجها النووي كان الصخرة التي تتحطم عليها الجهود الساعية إلى التوصل لصيغة أمنية خليجية، وفي المقابل ترى دول مجلس التعاون الخليجي وفي ظل سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج، بأنه يجب أن تحصل على ضمانات ُملزمة من المجتمع الدولي، تستهدف تعزيز تدابير بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية وفي مقدمتها إيران، ولعل أولى هذه الضمانات هي عدم تهديد أمن دول المجلس، سواء من خلال امتلاك قدرات نووية متقدمة أو غيرها من الأسلحة التقليدية الباليستية بعيدة المدى لو مختلف الأسلحة التقليدية الأخرى . (تقي الدين، ٢٠١١، ص: ٥) .

توالت الجهود الإيرانية لطمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، وفي هذا الإطار أرسلت في حزيران ٢٠٠٥ كبير المفاوضين النوويين آنذاك، الرئيس الإيراني الحالي (حسن روحاني) بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي أكد أن برنامج بلاده النووي هو لأغراض سلمية، وأنه يتفق والقوانين الدولية، إلا أن ذلك لم يؤثر في رؤية تلك الدول لهذا البرنامج، والتي ترى فيه عائقاً في طريق إيجاد صيغة أمنية مشتركة، وله أخطاره الحالية أو المتوقعة في المستقبل، وعلى الرغم من هذه الرؤية إلا أن ذلك لم يسمح لدول المجلس بإقرار آلية واضحة وموحدة للتعامل مع تلك القضية، واستمرت بتأكيدها على أن إنهاء هذه المسألة لن يكون إلا بوسائل الضغط الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية، التي تنتهجها الدول الكبرى، بمعنى إن المطالبات الخليجية بإنهاء البرنامج النووي الإيراني لم تكن مباشرة، بل كانت تتسم بالحذر الشديد. خاصة في ظل وجود برنامج نووي آخر قائم على إنتاج أسلحة نووية في الإقليم وهو البرنامج النووي الإسرائيلي،

فدول المجلس ترى بأن اتخاذها موقفاً علنياً من برنامج إيران النووي، قد تفسره (طهران) والدول الأخرى في المنطقة على أنه انحياز لاسرائيل، ودعماً لاحتكارها للأسلحة النووية (كشك، ٢٠٠٤، ص: ٦١) .

لقد زاد القلق الخليجي في مطلع عام ٢٠١٢ من أزمة البرنامج النووي الإيراني، وذلك في ظل التصعيد الخطير الذي ساد هذا الملف بسبب القرارات الدولية من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وما قابلها من ردود فعل إيرانية. الأمر الذي ترك مسألة الملف النووي الإيراني في منعطف خطير، ينذر بتطورات تنعكس على أمن الخليج وتقوض فرص إيجاد صيغة أمنية في المنطقة، ففي تلك الفترة فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران، كما أقرت الدول الأوروبية عقوبات تتضمن حظر استيراد النفط الإيراني، وذلك بهدف ثني إيران عن مواصلة برنامجها النووي، وهو ما ردت عليه إيران بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحة فيه. بالإضافة إلى تحذير دول الخليج العربي من أن فرض حظر على صادراتها النفطية سيعتبر بمثابة إعلان حرب، وبالتالي يجب على تلك الدول تعويض حصة إيران النفطية إذا ما فرض المجتمع الدولي عقوبات إضافية عليها، فردت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها على هذ التهديدات بإرسال ست سفن حربية وحاملة طائرات أمريكية إلى منطقة الخليج، الأمر الذي رأت فيه دول مجلس التعاون الخليجي إنذارا بوقوع حرب وشيكة في المنطقة والتي تشكل تهديداً لمصالحها وصادراتها النفطية بسبب خسائرها في المضيق إذا ما اندلعت الحرب ، بمعنى أن العامل الأمنى أصبح يشكل ضاغطا في مسيرة العلاقات الخليجية ـ الإيرانية الأمر الذي يستدعي من الأطراف المعنية البحث عن مخرجات لحالة عدم الإستقرار والتي تتمثل باتفاقيات أمنية ثنائية أو جماعية لتجاوز الشك ولدعم مسيرة هذه العلاقات إيجابيا . (مركز الجزيرة، ٢٠١٢) .

ثانياً: زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي .

إن تطوير إيران لبرنامجها النووي بمستوى قد يسمح لها بإنتاج أسلحة نووية من شأنه أن يؤثر في استقرار منطقة الخليج العربي، ويهدد أمنها وذلك من زاويتين :

الأولى – فرضية حصول إيران على الأسلحة النووية : هذا المستجد الأمني الإقليمي يكّرس الخلل القائم في موازين القوى بينها وبين الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي على

وجه الخصوص، حيث تشير الدراسات الجيوسياسية إلى أن إيران إذا ما أرادت التوسع فإنها لن تتجه إلى الشرق أو إلى الشمال، بل ستكون وجهتها إلى الغرب، ذلك لأنه في الشرق توجد قوى نووية كبرى في آسيا وهي (الصين والهند وباكستان)، وفي الشمال توجد روسيا، وبالتالي فإن فرصة التمدد المتاحة ستكون باتجاه دول الخليج العربي، خاصة في ظل تدني القدرات التسليحية لهذه الدول، والتي تعاني من نقص كبير في عدد الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة والإلتزام بالحياة العسكرية. بالإضافة إلى افتقار الجنود إلى الخبرة القتالية، في حين يتمتع الجانب الإيراني بقوة عسكرية كبيرة، وأعداد كبيرة من الأفراد المدربين والمجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات، وفي هذا الإطار أعلنت إيران منذ مدة ليست بالقصيرة عن إجرائها لتجارب صاروخية متطورة، كما أنها تقوم بصناعة أسلحة متقدمة ثقيلة (El-Hokayem and Legrenzi (2006)، p: 2) .

إضافة إلى ذلك فإن ثمة خلل واضح في ميزان القوة العسكرية بين إيران ودول الخليج العربي، وهو ما أظهرته دراسة للمعهد الدولي للدراسات في العام ٢٠٠٣ وعلى النحو التالي :

جدول رقم (١) يظهر تباين ميزان القوة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي :

الدولة	تعداد الجنود	الدبابات	بطاريات صواريخ ارض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية سطحية	غواصات	باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار دولار
السعودية	٢٠١٠٠٠	٩٠٠	٣٣	٢٩٤	٣٤	–	٢٠	٢٢,١
الامارات	٥٠٥٠٠	٥١٦	٨	١٠٦	١٨	–	–	٩,٧٢
عُمان	٤١٧٠٠	١٥٣	٥٠	٤٠	١٣	–	–	٣,٣
الكويت	١٥٥٠٠	٢٩٠	١٠	٨١	١٠	–	٥	٤,٣٩
قطر	١٢٣٠٠	٣٠	٧٥	١٨	٧	–	–	١,٦
البحرين	١١٠٠٠	١٤٠	بطاريتان	٣٤	١١	–	–	٥٣١,٠
ايران	٥٤٠٦٠٠	١٥٦٥	٧٦	٣٠٦	٥٩	٣	–	٧,١٩

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ب (Sipri) على الموقع:http://books.sipri.org

الثانية – قيام سباق تسلح في المنطقة :إن إصرار إيران على امتلاك قدرات نووية سيدفع الدول العربية بشكل عام، ودول الخليج العربي على وجه الخصوص نحو السعي لامتلاك برامج مماثلة ، وستعمل هذه الدول جاهدة من أجل دخول النادي النووي، وفي هذا الإطار أكد سفير المملكة العربية السعودية السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية (الأمير تركي الفيصل) أن بلاده ستُقدم على اتخاذ قرار بامتلاك الأسلحة النووية إذا ما امتلكتها إيران، وقال الفيصل " إن امتلاك إيران رؤوساً نووية يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب دراماتيكية "، كما وصف الأمير تركي إيران بأنها (نمر ورقي بمخالب فولاذية*)، مؤكدا أن وجودها يسبب زعزعة الإستقرار في المنطقة، مشيراً إلى أن ايران تتعامل بحساسية شديدة مع تدخل الدول في شؤونها، لذا يجب عليها أن تقبل تعامل الآخرين معها بالطريقة نفسها (اليان، ٢٠١١) .

وفي هذا السياق وصف وزير الخارجية الألماني السابق (يوشكا فيشر)، تسلح إيران بالأسلحة النووية بأنه كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني من إنعدام الأمن والإستقرار، وهو ما أكد عليه أمير دولة قطر السابق (حمد بن خليفة) عندما قال" إن منطقتنا مشمولة بالخطر، إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة أصبحتا متساويتين في القوة النووية وهما (الهند وباكستان) من جهة، واسرائيل من جهة أخرى. بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، وبالتالي فإن الأطراف الأخرى لن تقف موقف المتفرج مما يحدث" مما يعني أنها ستلجا إلى نفس الإجراءات بامتلاك برامج نووية متقدمة (الانصاري، ٢٠٠٦، ص: ٦) .

ثالثاً: آثار حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والمجموعة الدولية .

تقوم النظرة الايرانية لأمن الخليج على فكرة عدم السماح للأوضاع الأمنية في المنطقة بتهديد الأمن القومي الإيراني، والعمل على أن تكون تلك الأوضاع والظروف مناسبة لها لتحقيق هدفها الأساسي وهو ممارسة دورها ونفوذها باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة، وذلك بصورة تتوافق مع استراتيجيتها العليا المستندة إلى السعي إلى الهيمنة، وقد اتخذت إيران في تنفيذها العملي لهذه الإستراتيجية مسلكين رئيسيين هما (عبدالرحمن، ٢٠٠٧) :

---

* يقصد هنا ان النظام السياسي في طهران والقيادة الإيرانية ضعيفة وهزيلة ولكن هذه القيادة تملك أدوات قوية يمكن استخدامها في تحقيق الطموح الإيراني بالتوسع على حساب القضايا العربية والمصلحة العربية .

الأول: هو الاستفادة من الأوضاع المضطربة في العراق، واستخدامها كمدخل لفرض الهيمنة الإيرانية في هذا البلد، ومن ثم في منطقة الخليج العربي بشكل عام. إضافة إلى التمدد باتجاه اليمن ولبنان، مستخدمة الحوثيين في الأولى، وحزب الله في الثانية، ومحاولة لعب دور واضح في الأزمة السورية .

الثاني :هو الإصرار على فكرة إنشاء منظمة إقليمية للأمن تكون إيران والعراق طرفين أساسيين فيها، ولعل التصور الإيراني هنا يقوم على أن الكلمة الأولى في هذه المنظمة ستكون لإيران الأمر الذي يعني فرض إرادتها على الآخرين .

وفي سبيل الوصول إلى النفوذ والهيمنة سارعت إيران إلى الحصول على عناصر القوة، وامتلاك التكنولوجيا النووية. الأمر الذي بات ينذُر بإمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف الدولية المعنية بتلك القضية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ستنعكس أثاره على منطقة الخليج العربي. خاصة وإن الولايات المتحدة هددت أكثر من مرة بالقيام بعمل عسكري إذا لم تتراجع إيران عن طموحاتها النووية، في حين سيكون الرد الإيراني على صور عدة، فإما أن تقوم (طهران) ومن خلال حزب الله اللبناني بقصف عشوائي لاسرائيل، مما قد يسفر عن تصاعد العنف بين اسرائيل و (لبنان وسوريا)، أو قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع العسكرية الأمريكية المتواجدة في دول الخليج العربي، الأمر الذي سينعكس مباشرة على سلامة تلك الدول وسلامة مواطنيها، كما من الممكن أن تستهدف إيران بصواريخها السفن الحربية الأجنبية الراسية في مياه الخليج العربي، مما قد يؤثر بشكل مباشر على حركة الملاحة، فضلاً عن إمكانية قيام حرب إقليمية يكون أحد ضحاياها شريان التجارة الخليجية وهو مضيق هرمز، حيث أن إغلاق هذا الممر سيلحق أضراراً كبيرة في الأسواق النفطية، الأمر الذي سينعكس سلباً على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي (البّينة، ٢٠٠٩) .

إن المأزق الذي تواجهه دول الخليج العربي في حال نشوب حرب في المنطقة بسبب تداعيات برنامج إيران النووي، يظهر جلياً في ظل تأكيدات الولايات المتحدة بأنها لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية تعارض مصالحها مثل إيران، وهو ما أكده تقرير لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، والذي صدر مع تولي الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن فترة رئاسته الثانية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)، حيث قال " إنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة

أن تحصل على أسلحة دمار شامل، وخاصة الأسلحة النووية، فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً ، مشيراً إلى أن على الولايات المتحدة أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها للأسلحة النووية (تقي الدين، ٢٠١١، ص: ٥) .

على الرغم من الإعتراضات الدولية المتكررة، إلا أن إيران مصرة على إكمال برنامجها النووي، لأنها ترى فيه وسيلة من وسائل تأكيد مكانتها الإقليمية، وجزءاً أساسياً يدخل في إطار سيادتها القومية، وفي مقابل هذا التعّنت الإيراني اقترح العاهل السعودي السابق الملك (عبدالله بن عبدالعزيز) على نظرائه في مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم التي انعقدت في أبو ظبي عام ٢٠١٠، إعادة هيكلة قوات " درع الجزيرة "، على اعتبار أن هذه الخطوة من شأنها زيادة التعاون العربي – العربي، وبالتالي رفع مستوى التعاون بين العرب والدول الكبرى المرتبطة بدول الخليج العربي، وعلى رأسها دول حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعلّق عليها دول مجلس التعاون الخليجي آمال كبيرة، في الوقوف بوجه طموحات إيران النووية (بومدين والعبدالرزق، ٢٠٠٦، ص: ٤١)، إلا أنه من الملاحظ أن سياسة الولايات المتحدة في الأونة الأخيرة بدأت تنحى باتجاه إيجاد حل دبلوماسي لهذا الملف، يضمن التأكد من سلميته وفق ضوابط فنية وتقنية وأنظمة رقابة شديدة، من خلال دفع إيران للموافقة على ذلك بشكل ضغوطات اقتصادية، وإبقاء الخيار العسكري مفتوحاً، حيث بدأت تلوح في الأفق إمكانية نجاح هذا المسعى، أي بمعنى آخر استخدام القوة الناعمة في إدارة هذا الملف .

خلاصة القول إن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من أزمات عدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، وذلك في ظل غياب نظام أمني موحد لدول المجلس، ولعل أبرز تلك الأزمات هي الإختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، فضلاً عن تفاقم هذه الأزمة، نظراً للخلافات وحالات التنازع بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج .

المبحث الثاني

الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني .

قبل الحديث عن آثار البرنامج النووي الإيراني السياسية لابد من استعراض العلاقات الإيرانية – الخليجية ومعرفة طبيعتها، حيث تعتبر هذه العلاقات قديمة قِدم التاريخ نفسه، وعلى مر الزمان اتسمت تلك العلاقات بالتشابك والتعقيد إلى مستوى التناقض أحياناً، ولعل ذلك ناجم عن الظروف الداخلية لكل طرف، إلى جانب الظروف الإقليمية التي تعمل كمحرك للعلاقات بين تلك الدول تنامياً أو تراجعاً، فضلاً عن الظروف الدولية التي تُعد المؤثر الأكبر والأقوى في تلك العلاقات. خاصة بعد اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي، ومجاورتهم مضيق هرمز كأحد أهم الممرات المائية، وأكثرها تأثيراً في حركة التجارة، لذا فإن الدارس للعلاقات الإيرانية – الخليجية يدرك بأنها تتسم بحساسية عالية ومفرطة، وهو ما جعلها تمر بتطورات كثيرة وعميقة، فإيران تحظى بموقع جغرافي استراتيجي، كونها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وتعتبر ممراً طبيعياً للتجارة العالمية، وفي المقابل تتمتع دول الخليج العربي بأهمية اقتصادية واستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم على سلم الإهتمامات الدولية (باديب، ٢٠٠٥، ص: ٢٥) .

إن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي هي ضرورة ملحة، وذلك بهدف تحقيق كل جانب لمصالحه القومية. خاصة في ظل الجوار بينهما، كون العلاقات بين الدول المتجاورة علاقات حتمية تفرضها الجغرافيا والديموغرافيا، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن إيران تتشابك ديموغرافياً مع دول الخليج العربي على محورين، هما العرب والشيعة أو الاثنين معاً، فهناك شريحة عربية كبيرة تقطن منطقة جنوب غرب إيران وتحديداً في محافظة (خوزستان)، ومجاميع شيعية في دول الخليج العربي (مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٢٢) .

وعندما بدأت الاكتشافات البترولية في منطقة الخليج العربي مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، بدأت معها حالات التنافس بين الدول الكبرى ومحاولة السيطرة على تلك المنطقة، وعلى الجانب الآخر أخذت تتوالى ادعاءات إيران المُلحة بأحقيتها في منطقة الخليج وتحديداً البحرين، فهي تنظر إلى الخليج على أنه بحيرة إيرانية، ومن هنا فقد أصبحت الأطماع الإيرانية في منطقة

الخليج العربي تشكل العقبة الدائمة في العلاقات بين الجانبين، حيث أدى الصراع على البترول إلى نشوب خلافات ونزاعات مختلفة بينهما (رجب، ١٩٨٩، ص: ١٤) .

تبلور النزاع الإيراني – الخليجي بشكل واضح في عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً كبيراً في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، وما ترتب عليه من تحالفات سياسية وأمنية بينهما، وقيام إيران بدور (شرطي الخليج)، فضلاً عن ارتباطها بعلاقات تعاون مع اسرائيل، غير أن هذا النزاع لم يصل إلى حد الحرب المسلحة، نظراً للخلل الواضح في موازين القوى العسكرية لصالح إيران على حساب دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك فقد تميزت هذه الفترة ببروز ثلاث قوى محورية في الإقليم، تسعى للعب دور كبير في المنطقة، وهي إيران والعراق والسعودية. فقد رأت إيران في هاتين الدولتين خطراً كبيراً على أمنها وطموحاتها، لذا عملت بشكل حثيث على إيجاد موضع قدم لها في منطقة الخليج العربي وتحديداً في (البحرين والكويت وعُمان وقطر)، الأمر الذي دفع (الشاه) إلى إدخال مشروع الهيمنة الإيرانية على تلك المنطقة، كما عمل على تعميق الخلل في موازين القوى ضد العراق والسعودية، خشية توجيه هاتين الدولتين لروابطهما العربية والقومية ضدها (سلامة، ١٩٨١، ص: ٧٧) .

شكّلت هزيمة العرب في حربهم مع اسرائيل عام ١٩٦٧نقطة تحول وحداً فاصلاً في تاريخ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، فالظروف والمعطيات التي ظهرت بعد هذه الهزيمة كانت الاسوأ على منطقة الخليج العربي، والتي كانت تعاني من الأساس ضعفاً نسبياً قياساً مع إيران، ومن هنا فقد بدأت إيران مرحلة جديدة من علاقاتها مع دول الخليج العربي، امتازت بالرغبة الشديدة في الاستحواذ والهيمنة، مستندة في ذلك إلى الدعم الأمريكي الذي جعل منها دولة فاعلة في منطقة الخليج العربي، كما زاد الإستقواء الإيراني في هذه المنطقة بعد خروج الإحتلال البريطاني من الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، الأمر الذي جعل إيران تُقدم على خطوة تُعتبر من أهم أسباب تعكير صفو العلاقات الإيرانية – الخليجية، وهي احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) في شباط عام ١٩٧١، وبقي إحتلال إيران لهذه الجزر على الدوام يتصدر عنوان أي تقارب أو تصارع بين الجانبين، باعتباره عملاً عدوانياً من وجهة نظر الدول العربية ودول أجنبية، ودليلاً واضحاً على الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي (العيسى، ١٩٩٦، ص:٥٢) .

وأمام هذه المشاريع الإيرانية ونفوذها المُقلق، برز فشل دول الخليج العربي في بلورة موقف موحد وتحالف عربي للحد من تلك المشاريع، وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين العراق والسعودية، حيث اصطدمت المعايير القومية التي كان يتبناها العراق مع الأيدولوجية الدينية التي كانت تؤمن بها السعودية، وعليه فقد برزت في هذه المرحلة تخوفات دول الخليج من اتساع الفجوة في ميزان القوى لمصلحة إيران. خاصة وأن النظام الدولي القائم آنذاك لم يتخذ ما يردع طموحات الأخيرة في الهيمنة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت قليلة الإنتقاد لطموحات الشاه، كما تدعمه بحرارة الدول الكبرى الأخرى، وتدلل التخوفات الخليجية هنا على فشل السياسة الإيرانية بالتقرب من الدول الصغيرة في منطقة الخليج، والتي كانت تسعى من خلالها إلى اختراق المنطقة التي تتحكم فيها دولتان على مستوى من القوة وهما السعودية والعراق، ويبرز الفشل الإيراني بأن تلك الدول الصغيرة لم تخرج عن نطاق السياسة السعودية التي بدأت تتوجه لإنشاء مجلس التعاون الخليجي (سلامة، ١٩٨١، ص: ٧٧) .

لقد جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ بعد عامين من نجاح الثورة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في إيران، وذلك بسبب خشية دول المجلس من النظام الإيراني الجديد، الذي انتهج سياسة تسعى إلى تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، وبدأ بتكريس مفاهيم عدائية في أذهان الشعب الإيراني تستهدف دول الجوار، في حين نظرت إيران إلى هذا المجلس على أنه حجر عثرة أمام فرض هيمنتها على المنطقة العربية، وسداً منيعاً في وجه محاولات مد الثورة إلى دول الخليج، كما شهدت الفترة التي تلت وصول الثورة الإيرانية إلى السلطة توتراً كبيراً في العلاقات بين (طهران) و (الرياض)، وذلك بسبب الحملة الإعلامية القوية التي قادتها الأولى على النظام السعودي، بغية نزع إشرافه على الأماكن المقدسة، ولم تكتف (طهران) بذلك بل استخدمت افواج الحجيج الإيرانيين كوسيلة لتحقيق أهدافها، من خلال إشاعة الفوضى في صفوف الحجاج، وتوجيه الإنتقادات للأنظمة العربية بشكل عام والأنظمة الخليجية خصوصاً، واصفة إياها بالعمالة مع الولايات المتحدة واسرائيل. الأمر الذي دفع العاهل السعودي السابق (الملك خالد بن عبدالعزيز) إلى بعث رسالة للمرشد الإيراني السابق (الخميني)، يطالبه بضرورة التزام الحجاج الإيرانيين بتقاليد الحج وفقاً للأنظمة السعودية، في حين جاء رد (الخميني) بأن مواسم الحج هي أوقات لتداول شؤون المسلمين ورسم خطط الفتح، وما تقوم به السعودية هو حسب

قوله تغيير هذه المواسم عن وجهتها الصحيحة، ونتيجة لتعمد أفواج الحجيج الإيرانيين بإشاعة الفوضى حسب وجهة نظر السعودية، حدثت في عام ١٩٨٧ مواجهة بين تلك الأفواج وقوات الأمن السعودية، أسفرت عن مقتل وإصابة نحو (٤٠٠) حاج إيراني، مما أدى إلى طرح إيران خلال انعقاد مؤتمر الوحدة الإسلامية في ذلك العام فكرة تدويل الأماكن المقدسة (مسعد، ٢٠٠٢، ص: ٥٧-٥٨) .

كما كان من موجبات قيام مجلس التعاون الخليجي الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت منذ أيلول ١٩٨٠ وحتى آب ١٩٨٨، حيث استشعرت دول المجلس بخطر إيران على اعتبارها دولة تمتاز بالطابع العسكري، وهو الأمر الذي ترك أثاراً مباشرة على العلاقات الإيرانية – الخليجية. إضافة إلى ذلك فقد كان للشروط التي قدمها الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) لإ نهاء الحرب، كان لها صداً واسعاً وترحيباً كبيراً من قِبل دول المجلس، حيث كان أحد تلك الشروط هو إنهاء الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، وخلال تلك الحرب قدمت كل من السعودية والكويت دعماً اقتصادياً كبيراً للعراق ُيقّدر بنحو أربعة عشر مليار دولار، وكان العراق آنذاك يأمل في دفع هذه الديون من خلال رفع أسعار البترول وتقليل إنتاج منظمة (اوبك) للنفط، غير أن (بغداد) اتهمت الكويت والإمارات العربية المتحدة بزيادة انتاجهما بدلاً من خفضه. الأر الذي بات يـُنذر ببداية أزمة بين الجانبين، وبالفعل أخذ العراق يصّعد من لهجته ضد الكويت، واتهمها بالقيام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل حدودي مشترك بينهما، وتزامنت هذه الأزمة بين العراق والكويت مع تصريحات أطلقها الرئيس السابق (صدام حسين)، والتي أكد فيها أن حربه مع إيران كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي، وإن على الكويت والسعودية التفاوض بشأن ديونهما أو الغائها، وبالرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بـُذلت لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين إلا انها لم تثمر (المشاط، ٢٠٠٨، ص: ٧٧-٧٨) .

توالت الإتهامات العراقية للكويت وانهارت جميع جهود التسوية بينهما، مما أدى إلى إقدام العراق على احتلال الكويت مطلع آب١٩٩٠، وهو ما دفع قوات التحالف الدولي المكونة من(٣٠) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن حرب على العراق سميت حرب الخليج الثانية، واستمرت حتى ٢٨ شباط ١٩٩١، وفي هذه الحرب تمثل موقف دول الخليج العربي بمساندة قوات التحالف ضد العراق، وعلى الجانب الآخر التقت الرغبة الإيرانية مع الخليجية، وظهر التأييد

المشترك للحرب على العراق، فكانت هذه الحرب عاملاً مهماً من عوامل تقريب العلاقات الإيرانية – الخليجية، كون العراق عدواً لدوداً لإيران من قبل، وأصبح بعد احتلاله للكويت عدواً لدول الخليج العربي (المشاط، ٢٠٠٨، ص: ٨٢) .

أسفرت حرب الخليج الثانية عن تدمير قوات التحالف الدولي للقدرات العراقية، وتهميش دور الأخير في مسألة أمن الخليج. كما أدى ذلك إلى تمركز القوات الغربية وتحديداً الأمريكية منها في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ارتباطها مع دول مجلس التعاون الخليجي باتفاقيات ومعاهدات أمنية، وقد ساعد هذا الواقع الجديد الرئيس الإيراني آنذاك (رفسنجاني) في المضي قدماً بسياسة الإنفتاح التي انتهجها، حيث زادت وتيرة التفاعلات الإيرانية – الخليجية في تلك الفترة، وزادت معها الزيارات الرسمية بين إيران ودول الكويت والبحرين والإمارات، وهو ما فتح المجال أمام تحرك إيراني باتجاه السعودية، فقام وزير خارجيتها في نيسان ١٩٩١ بزيارة إلى الرياض، وتأتي هذه الخطوة تجسيداً للقناعة الإيرانية القائلة بأن تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي يتطلب تطبيع العلاقات مع السعودية كخطوة أولى، ومن هنا شكلت هذه الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية حقبة جديدة في العلاقات الإيرانية الخليجية(الموسوي، ٢٠٠٧، ص: ١٧).

هذه التحركات الإيرانية قابلها تحرك سعودي مماثل، حيث قام وفد سعودي رفيع المستوى بزيارة إلى (طهران) في حزيران ١٩٩١، أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين وُصفت بالإيجابية، وأبدى خلالها الوفد السعودي استعداد بلادهم لاستقبال الحجاج الإيرانيين وفق النسب المخصصة، على أن يلتزم الحجاج بآداب الحج كما فرضها الله، كما تم الإتفاق على تعاون الجانبين والتنسيق بينهما في الشؤون الإسلامية، ومن هنا ظهرت قناعة سعودية بأن إيران شريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في مسألة أمن الخليج، ومما زاد العلاقات دفئاً تصريحات الرئيس الإيراني السابق (رفسنجاني) مطلع العام١٩٩٢، والتي أكد فيها بأنه ليس لبلاده أية أطماع اتجاه جيرانها في الخليج، وأن سياستها التسليحية هي فقط لتأمين احتياجاتها الدفاعية (عثمان، ٢٠٠٢، ص: ٤) .

غير أن هذا الدفئ لم يدم طويلاً، ففي نيسان ١٩٩٢ قامت إيران بخطوة تعكس سياستها اتجاه الجزر الإماراتية المحتلة، حيث طردت السكان العرب من جزيرة (أبو موسى)، ومنعت السلطات الإماراتية من القيام بعملها في هذه الجزيرة، وتقديم الخدمات للمواطنين العرب المقيمين

فيها، كما منعت إنشاءأاي مرافق جديدة في الجزيرة مثل المدارس والمراكز الطبية ومبانٍ للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك فقد مارست السلطات الإيرانية سياسة التضييق على سكان الجزيرة، ومنعتهم من ممارستهم عملهم الرئيسي وهو صيد السمك، حيث اشترطت على الصيادين الحصول على تصريح مسبق، ومنعتهم من بيع صيدهم في إمارة الشارقة، بل الزمتهم ببيعها إلى السلطات الإيرانية في الجزيرة وبأسعار متدنية، هذه الإنتهاكات الإيرانية تناولها مجلس التعاون الخليجي، الذي أكد وقوفه الكامل إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في تمسكها بسيادتها على جزيرة (أبو موسى) (عثمان، ٢٠٠٢، ص: ٥-٦) .

بعد وصول الرئيس الإيراني السابق (محمد خاتمي) إلى السلطة عام ١٩٩٧ شهدت العلاقات الإيرانية – الخليجية تقارباً كبيراً باتجاه تطبيعها في صور جديدة، حيث ظهر هذا التقارب في تفاعلات بين الجانبين والتي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بينهما، ويمكن القول بأن التقارب الخليجي الإيراني ناجم عن العوامل التالية (عويس، ٢٠٠٢) :

١- طروحات (خاتمي) الجديدة الداعية إلى حوار الحضارات والإنفتاح على الدول الأخرى وتحديداً دول الجوار الجغرافي، من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد .

٢- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران، والمتمثلة بتحولها من الثورة إلى الدولة، فقد أنهى خاتمي مرحلة الإلتزام بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها، وهو الأمر الذي كان يقلق دول الخليج .

٣- سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران والعراق، والقائمة على فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما .

٤- التطورات الجديدة في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي، وتزايد الإنتهاكات الإسرائيلية، والتخوف من انفراد لسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية .

لقد أعطى الرئيس الإيراني (خاتمي) جل اهتمامه إلى زيادة كثافة تفاعلات بلاده مع دول الخليج وتحديداً المملكة العربية السعودية، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع السعودية. الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين.

بالإضافة إلى ترأس الأمير (عبدالله بن عبد العزيز) ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد في أواخر عام١٩٩٧في طهران، وفي نيسان ٢٠٠١ توجت العلاقات الإيرانية – السعودية بتوقيع اتفاقية أمنية بينهما، فكانت هذه الإتفاقية تمثل التطور الأبرز في مسيرة العلاقات بين البلدين، كما مثّلت بداية مرحلة جديدة ومتميزة في العلاقات الخليجية – الإيرانية، كون هذه الإتفاقية أُبرمت بين ما يمكن أن نسميهما قطبي الخليج، أي أن العلاقات السعودية – الإيرانية تكتسب أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية – الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان، وتضمنت تلك الإتفاقية بنودًا لمكافحة الإرهاب، والتحري وراء عمليات غسيل الأموال، ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين(المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٦٢) .

وتبرز أهمية الإتفاقية للإعتبارات التالية(عويس، ٢٠٠٢) :

١- أهمية الدولتين ودورهما البارز والمهم في بلورة وترسيخ سياسات منطقة الخليج العربي الأمنية، فضلاً عن قناعتهما المشتركة بأن علاقاتهما قد وصلت الى مرحلة من العقلانية والنضج الغير مسبوقين، وهو ما صرح به الإعلام والمسؤولون الرسميون في البلدين حول الإتفاقية .

٢- للإتفاقية دلالات سياسية كبيرة تتعدى الطابع الأمني لها، فهي تُعبر عن بداية مرحلة جديدة من التنسيق السياسي بين الدولتين في عدة مجالات لضمان الإستقرار في المنطقة.

٣- للإتفاقية دور كبير في تعزيز الثقة بين دول الخليج وإيران، ليكون مفتاحا في المستقبل لحل الكثير من المسائل العالقة بين ضفتي الخليج؛ مثل قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة .

٤- تعزز الإتفاقية تنسيق الخطوات بين البلدين في المجالات الإقتصادية والإعلامية والثقافية ضمن مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر.

في أعقاب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ شهدت العلاقات الإيرانية –السعودية تقارباً كبيراً، لا سيما بعد حالة عدم الإستقرار التي شابت العلاقات السعودية – الأميركية، والعلاقات الإيرانية – إثر الحملات الغربية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإسلام والمسلمين، فبرز التوافق

بين الموقف الرسمي لكل من السعودية وإيران، من خلال البيان المشترك لحكومتي البلدين والذي جاء فيه: "" يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية"، وفي المقابل قررت الإدارة الأمريكية وقف الرهان على الرئيس الإيراني (خاتمي) في مجال الإصلاحات، ووصفته بأنه ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده، كما طالبت في ذلك الوقت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بأن تتبنى حكومة بلادهم رسميًا الدعوة إلى تغيير نظام الحكم الإيراني،على اعتبار (طهران) حسب قولهم تشكل تهديدًا إرهابيا، وإمام هذا الواقع الجديد ظهرت الحاجة الملحة من وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين والخليجيين، إلى تقارب خليجي إيراني، لمواجهة الضغوطات والمعضلات الجديدة (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٥٢-٣٥٣) .

لقد ترك الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ انطباعاً لدى الأطراف في المنطقة بأن الولايات المتحدة أصبحت جارة لهذه الدول، وعلى وجه الخصوص تلك الدول الواقعة على شواطئ الخليج العربي، وهي إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد ظهر التوافق الخليجي – الإيراني في رفض الجانبين لهذا الإحتلال، وإن كان هناك اختلاف في مبررات كل جانب، فالجانب الإيراني واجه خلال الإحتلال الأمريكي للعراق المأزق ذاته الذي مّر به خلال احتلال العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، فقد كان المأزق الحقيقي لإيران يتمثل بخصوصية وتعقيد علاقاتها بالدول الأطراف في الأزمة، في حين كان مأزقها خلال الإحتلال عام ٢٠٠٣ يتمثل بالخشية من التورط بعداء الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنعها من إظهار تخوفها من حشد الأخيرة ضد العراق وإحتلاله، لأ ذلك من وجهة نظر طهران يُعد محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها (ادريس، ٢٠٠٠، ص: ٣٧٥) .

وفي هذا السياق برز التخوف الإيراني من استراتيجية الإحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، والتي كانت تتبناها الإدارة الأمريكية، فعلى الرغم من صعوبة مهمة إحتواء إيران بالنسبة للولايات المتحدة، كونه لا يوجد أي قرار أممي ضدها، غير أن (واشنطن) سعت لخلق إجماع دولي ضد (طهران) من خلال إطلاق مزاعم عدة، لعل أبرزها أن إيران تأتي في مقدمة الدول الراعية للإرهاب، كما أنها من خلال دعمها لحركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، فإنها ترمي إلى إحباط وإجهاض جهود الولايات المتحدة بتحقيق السلام بين الجانبين العربي والإسرائيلي (إدريس، ٢٠٠٠، ص: ٣٧٦-٣٧٧) .

أما على الجانب الآخر فقد برزت الخشية الخليجية مما قد يسفر عنه احتلال الولايات المتحدة للعراق من زيادة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يعني من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي قيام تقارب أمريكي – إيراني، وهو ما سيفتح الباب أمام بروز قوى عظمى مسلمة شيعية نافذة على مستوى الإقليم (كشك، ٢٠٠٥، ص: ١٥١) .

وعلى الرغم من توافق المواقف الإيرانية – الخليجية، إلا أن ثمة عوامل للتباعد بين الجانبين لا زالت تفرض نفسها، ومن أبرزها (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٧١-٣٧٣) :

١ – النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث، حيث تُعتبر هذه المسألة سبباً من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب رفض إيران مناقشة موضوع تلك الجزر، كما أنها أفشلت عدة جلسات لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين .

٢ – الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية سكان دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران، حيث شكلت هذه القضية جدلاً واسعاً . خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من قناعة دول مجلس التعاون الخليجي، بضرورة إنهاء التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية، والإستفادة من إمكانات إيران تلك الدولة الشيعية في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين كاليهود، إلا أن اختلاف المذاهب لا يزال يفرض نفسه ويقف عائقاً أمام تطوير العلاقات بين الجانبين، وفي هذا الإطار أظهرت الدراسات المختلفة أن الأقلية الشيعية في دول مجلس التعاون وتحديدا في السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا يجدون تفرقة من قبل الدولة ولا يعيشون عيشة أقلية، وينالون مثل غيرهم مناصب قيادية ويمارسون حقهم في العبادة والتجارة، بينما لا زالت الأقلية السنية في إيران محرومة من المناصب القيادية، فضلاً عن قيام إيران بقتل علماء السنة وهدم عشرات المساجد العائدة لهم .

٣ – التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، حيث ترك هذا الملف أثاراً كبيرة على العلاقات بين الجانبين نظرا لتداعياته الأمنية والسياسية والإقتصادية ، فضلا عن ما يحيط بهذا البرنامج من حالات شك وريبة قد تدفع بعلاقات الجانبين إلى مزيد من التوتر وعدم الإستقرار .

وعند الحديث عن البرنامج النووي الإيراني تجدر الإشارة إلى أن ثمة آثار سياسية كبيرة تركها هذا البرنامج على منطقة الخليج العربي وعلى العلاقات الإيرانية – الخليجية، ومن أبرز هذه الآثار :

١ - تقويض جهود حسن الجوار .

يُعتبر امتلاك إيران لبرنامج نووي متقدم أحد أسباب تقويض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الإيراني والخليجي، والتي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، للوصول إلى منظومة إقليمية تقوم على قواعد متينة، تستند في الأساس إلى عدم اللجوء إلى القوة، وحل كافة القضايا العالقة بين الطرفين بطرق سلمية وودية، ومن هنا فإن امتلاك إيران لبرنامج نووي وأسلحة نووية متقدمة وخاصة الصواريخ الباليستية بعيدة ومتوسطة المدى من شأنه أن يترك تراجعاً كبيراً في العلاقات الإيرانية – الخليجية، وسيكون سبباً في زيادة إصرار إيران على موقفها من الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبارها شأناً إيرانياً داخلياً، في حين تحتل هذه القضية مكانة بارزة في جداول أعمال القمم الخليجية المتتالية (الانصاري، ٢٠٠٦، ص: ٦) .

٢ - تصاعد نفوذ إيران الإقليمي .

ترك الإحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) آثاراً كبيرة على منطقة الخليج العربي، حيث فقدت دول مجلس التعاون الخليجي درعها الرئيسي أمام الأطماع الإيرانية، كما زاد التدخل الإيراني في الشأن العراقي من التخوفات الخليجية من تنامي ذلك الدور وتصديره إلى أراضي تلك الدول، وفي هذا السياق لم تخفِ إيران أطماعها في لعب دور مهم في شؤون الخليج، وأن تكون الفاعل الرئيسي في هذه المنطقة، وقد عرضت على لسان مسؤوليها أنها على استعداد لتحل محل الجيش الأمريكي بعد انسحابة من العراق وحماية أمنه الداخلي، وبالتالي إدارة شؤونه السياسية والأمنية الأمر الذي يعني تحكمها بمصير هذا البلد والسيطرة عليه اقتصاديا وسياسيا ، (El- Hokayem and Legrenzi (2006)، p: 4) .

٣ - إنتقال المعركة الطائفية من العراق إلى دول الخليج .

تتلخص الأهمية العراقية بالنسبة لإيران بوجود أعداد كبيرة من الشيعة في هذا البلد العربي، والذين تربطهم علاقات تاريخية متينة بإيران، ومن هنا فقد عملت السياسة الإيرانية اتجاه تطورات الأوضاع في الأراضي العراقية بخطين متوازيين هما ميداني وسياسي، وفي حقيقة الأمر فإن كلا الخطين يخدمان المصلحة الإيرانية بتعزيز نفوذها في المنطقة، لذا فقد كان الشأن العراقي عاملاً للتنافر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث أثار صعود الطائفة الشيعية إلى الحكم في العراق، مخاوف دول المجلس وتحديداً السعودية والبحرين، والتي أعربت عن قلقها من تأثير ذلك على الإستقرار الداخلي في هذه الدول. خاصة بعد إطلاق العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لمصطلح (الهلال الشيعي)، فقد شعرت الأنظمة في السعودية والبحرين أن نجاح الأحزاب الشيعية في العراق، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة الإسلامية، قد شجّع المجتمع الشيعي في السعودية والبحرين، على رفع سقف مطالبه، وفرض مطالب جديدة، على حكومات البلدين، بهدف توسيع حقوقهم السياسية ودورهم في الحياة الإقتصادية، وبالتالي برز القلق الخليجي من إحتمالية انتقال العنف الدائر في العراق، والمصادمات بين السنة والشيعة إلى أراضي تلك الدول (المبيضين، ٢٠٠٨، ص: ٣٧٩-٣٨٠).

وفي هذا السياق واجهت إيران صراعاً حاداً مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ومع السعودية التي تعتبر أكبر تجمع لأهل السنة على وجه الخصوص، حيث تصدّرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجي من برنامج إيران النووي، غير أن عدم رغبتها بفرض أي عقوبات، ومعارضتها لأي عمل عسكري ضدها، ظهرت جلياً في تصريحاتها المتتالية، حيث أكد وزير الخارجية السعودي (الأمير سعود الفيصل) عام ٢٠٠٥ أن تطوير إيران لطموحاتها النووية، ناجم عن السياسة الغربية وتحديداً الأمريكية تجاه مسألة التسلح النووي في المنطقة، مشيراً هنا إلى سماح الدول الغربية لاسرائيل بامتلاك الأسلحة النووية، كما أكد (الفيصل) أن الحل الدبلوماسي هو أفضل الحلول المطروحة لأزمة الملف النووي الإيراني، مع إظهار تخوفه من فشل هذا الحل، وفي المقابل دعا (الفيصل) النظام الإيراني إلى إتباع سياسة معتدلة في هذا الإطار، والعمل على جعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (Beehner، 2007 ، p : 7) .

لم تتوقف المملكة العربية السعودية عند التصريحات والدعوات فقط، بل اعلنت في عام ٢٠٠٧ أنها تسعى لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية، وبصفتها عضواً في مجلس التعاون الخليجي عملت جاهدة على تعميم هذه الفكرة على دول المجلس الاخرى، وبالفعل اعلنت جميع دول المجلس بعد إجتماع لها في كانون الاول من نفس العام، عزمها على البدء في تطوير برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية، وفي بيان لها عقب الاجتماع اكدت تلك الدول على أحقية اي دولة في إمتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي سبيل تهدئة مخاوف المجتمع الدولي من هذه الخطوة، إجتمع قادة دول المجلس مع مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف ضمان النظر الى انشطة تلك الدول على انها سلمية، ولا تخرج عن نطاق القانون الدولي، الامر الذي بدد الشكوك حول النوايا الخلجية النووية Beehner)، 2007 ، (p : 7 .

خلاصة القول إنه وعلى الرغم من وجود عوامل للتقارب بين الجانبين الخليجي والايراني، والمتمثلة في علاقات الجوار، والتواجد في محيط جغرافي واحد، وانتهاج ايران لاسلوب المبادأة، ومن ثم تبادل الزيارات المتعددة والنوعية بين الجانبين، إلا ان ثمة عوامل فرضت نفسها على العلاقات بين الجانبين، فكانت من اسباب التباعد بينهما، وعلى رأس هذه العوامل الاحتلال الايراني للجزر الاماراتية الثلاث، وفي العقد الاخير ظهر البرنامج النووي الايراني كأحد تلك العوامل التي زادت من فجوة وسعة الخلاف بين الطرفين نظرا لقراءة تداعيات البرنامج لكل منهما بمفهومة الخاص .

المبحث الثالث

الاثار البيئية للبرنامج النووي الايراني

لا تقتصر أثار البرنامج النووي الايراني على الاثار الامنية والسياسية، بل يشير الكثير من المختصين الى ان هناك مخاطر بيئية مختلفة، قد تحدث نتيجة العوامل الطبيعية كالزلازل، او العوامل الاصطناعية المرتبطة بالانسان، والتي يكون سبباً في حدوثها، من خلال ما يقوم به من تجارب نووية في باطن الارض او قيعان البحار، فضلا عن الاختراعات الاخرى المعنية بتدمير انظمة الحاسوب، ومن هنا يمكن الحديث عن بعض تلك الاثار التي قد يتركها البرنامج النووي الايراني في حال حدوث اي عارض طبيعي في انظمة التشغيل او الضبط التقني :

١ - المخاطر الطبيعية .

وتبرز الزلازل على رأس هذه المخاطر، حيث تشير الوقائع والحقائق الى ان تعرض المنطقة المحيطةبالخليج العربي وتحديداً الاراضي الايرانية الى زلازل، سيترك اثاراً سلبية كبيرة تصل الى حد الدمار على دول مجلس التعاون الخليجي، فبالاضافة الى الاثار التي إعتادت الزلازل على إحداثها من تدمير للمباني وإحداث إنزلاقات في طبقات الارض، فإن هناك خطر آخر على تلك الدول وهو وجود مفاعل نووي ايراني (بوشهر) قريب منها، وقد برزت المخاوف الخليجية في هذا الشأن عندما ضرب زلزالان المنطقة التي يوجد فيها المفاعل السابق في ٩ نيسان ٢٠١٣ وفي ٢٨ تشرين الثاني من العام ذاته، حيث إحتل هذان الزلزالان وما تبعهما من هزات ارتدادية قوية، مكانة بارزة في تحركات وتصريحات ومباحثات القادة والمسؤولين الخليجيين، حيث اعتبروا ان وجود مفاعل (بوشهر) في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل وقريبة من دول المجلس، يُعد كارثة خطيرة تلقي بظلالها على هذه الدول. خاصة وان المختصين في هذا الشأن طالما حذروا من ان هذا المفاعل شُيد بمواصفات تقنية ادنى من المواصفات المعتمدة عالمياً (الحرة، ٢٠١٣) .

بالاضافة الى الموقع الخطر لمفاعل محطة (بوشهر) تظهر مخاطر اخرى تتمثل في قِصر العمر التشغيلي له، بسبب محدودية التقنيات للشركات التي صممته ونفّذته، وقلة القدرات الفنية الايرانية لتشغيله والحفاظ على السلامة العامة فيه، وبالرغم من توالي عمليات الترميم والتطوير والصيانة الروسية له، إلا انه يعاني من مصاعب كثيرة لأن هذه العمليات غير كافية

للحيلولة دون اية كارثة نووية متوقعة في أي لحظة، وبالتالي نجم عن هذا التقصير التقني قلق كبير من الجانب الخليجي سواء حول سلامة المفاعل وإحتياطات السلامة العامة داخله أوفي محيطه القريب من دول المجلس، غير ان هذه الحقائق لم تمنع ايران من التصريح بأنها تنوي بناء مفاعلين نوويين إضافيين في ذات المنطقة التي يقع فيها المفاعل السابق، فضلاً عن ستة عشر مفاعلاً جديداً في مناطق اخرى من الاراضي الايرانية (تقي الدين، ٢٠١١) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان ايران تقع على خطوط صدع رئيسية، وتشير الدراسات الجيولوجية المختصة بعلوم الارض، الى انها تعرضت للعديد من الهزات الارضية المدمرة، ومن ابرز تلك الزلازل (بسيوني، ٢٠١٣) :

١- الزلزال الذي ضرب مدينة (طبس) عام ١٩٧٨، و هذا الزلزال الذي تُقدر قوته بنحو (٧، ٨) درجة على مقياس (ريختر)، دمر المدينةبشكل كلي، كما إمتدت أثاره الى القرى والاراضي المجاورة، وبحسب حصيلة اعلنت عنها السلطات الايرانية اسفر الزلزال عن اكثر من (١٥٠٠٠) قتيل .
٢- في حزيران ١٩٩٠ ضرب زلزال بقوة (٧، ٤) على مقياس (ريختر)، مدينة جيلان، واسفر عن مقتل (٥٠٠٠)، فضلاً عن (٦٠٠٠٠) جريح، كما ادى الى تشريد عشرات الالاف من الاشخاص .
٣- في كانون الاول من عام ٢٠٠٣ ضرب زلزال بقوة (٦، ٦) على مقياس (ريختر)، مدينة (بام) في جنوب شرق البلاد، حيث سوى المدينة بالارض، واسفر عن مقتل (٤٢٠٠٠) شخصاً، وفق الاحصائيات الرسمية المُعلنة، غير ان وسائل الاعلام تحدثت آنذاك ان العدد الحقيقي للضحايا اكثر بكثير مما صرحت به المصادر الرسمية .
٤- في آب ٢٠١٢ ضرب زلزالان متتابعان منطقة (تبريز) شمالي غربي البلاد، واسفرا عن مقتل (٢٥٠) شخصاً وما يزيد عن (١٥٠٠) جريح .
٥- في ٩ نيسان ٢٠١٣ ضرب زلزال بقوة (٦، ١) على مقياس ريختر مدينة (كاكي) في محافظة بوشهر جنوب البلاد، واسفر عن مقتل (٣٧) شخصاً ونحو (٨٥٠) جريحاً . بالاضافة الى تدمير (٥٠٠) بناية، كما الحق اضراراً كبيرة بمرافق الحياة .

هذه العوارض الطبيعية قد تقود اذا ماحدث زلزال في مواقع بعض المحطات النووية وخاصة محطة بوشهر الى تدمير المفاعل وربما الى انفجاره الامر الذي سيؤدي الى تلوث واسع النطاق وحدوث كارثة بيئية تؤثر على مجمل النظام الايكولوجي للمنطقة ، وما لذلك من اثار مدمرة على الانسان والحيوان والنبات .

٢ - المخاطر الاصطناعية .

لا تقتصر المخاطر التي تواجه المفاعل النووي على العوامل الطبيعية، بل هناك مخاطر من صنع الانسان نفسه وترتبط بشكل مباشر بتقريب زمن الحدوث، ومن ابرز تلك المخاطر الاثار المباشرة للتجارب النووية، حيث تترك هذه التجارب اثاراً شبيهة بأثار الزلازل ويطلق عليها العلماء اسم (التخريب الزلزالي)، وتقوم هذه العمليات في الاساس على إجراء تجارب نووية ُمتحكم بها في مناطق ُمختارة في باطن الارض، فتولد تلك العمليات إهتزازات داخل التربة تصل في خطورتها ودمارها الى مستوى الزلازل، وفي هذا الصدد قيل بأن الزلزال الذي ضرب شرق اسيا في عام ٢٠٠٤، وادى الى وقوع كارثة (تسونامي*) كان نتيجة تجارب نووية باطنية مشتركة اجرتها كل من اسرائيل والهند (العبودي، ٢٠١٣) .

وفي هذا الصدد أُثيرت الكثير من الاتهامات بأن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل هما وراء الزلزال الذي ضرب مفاعل (بوشهر) عام ٢٠١٣، ويرى مطلقوا تلك الاتهامات بأن هذه العملية تسعى الى كسب الرأي العام الدولي والاقليمي، بهدف ممارسة الضغوطات على ايران لايقاف برنامجها النووي، ويدلل اصحاب الاتهامات على ان الزلازل والهزات الارضية المتكررة التي ضربت الاراضي الايرانية، تزداد وتيرتها كلما زاد التوتر بين الجانبين الامريكي والايراني حول برنامج الاخيرة النووي، وكلما زادت ايران من تهديداتها بضرب اسرائيل ومواقعها

* هو زلزال ضرب المحيط الهندي قوته ٩ درجات على مقياس ريختر، وولد امواج تسونامي ادت إلى مقتل ٣٠٠، ٠٠٠ تقريباً من البشر، وكانت اندونيسيا، سريلانكا، الهند، وتايلاند من أكثر المتضررين من موجة المد لقرب هذه الدول من مكان الصدع الأرضي، حيث قام الزلزال برفع تسونامي مستوى البحر لدى الشاطئ إلى ارتفاع ١٥ متراً نتيجة كمية المياه الهائلة القادمة من عرض المحيط باتجاه الشاطئ، وتعد موجة المد هذه من أكبر الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث، حيث يُعد هذا الأعنف من نوعه منذ زلزال الجمعة الكبير الذي ضرب ولاية ألاسكا الأمريكية عام ١٩٦٤ وقدرت قوته ب ٩.٢ درجات.

الحيوية وخصوصاً مفاعلها النووي. بالاضافة الى ذلك فقد أكدت الاتهامات بأن تصريحات الخبراء الامريكان والاسرائيليين، بإحتمالية حدوث (تسونامي) في المحيط الهندي والخليج العربي، ما هي إلا تأكيدات للشكوك القائلة بأن الايادي الاسرائيلية والامريكية هي وراء ما تتعرض له منطقة الخليج العربي من كوارث، بسبب الزلازل والهزات التي تضربها من وقت لآخر (العبودي، ١٣) .

٣ – حرب الفضاء الرقمي .

نتيجة لتطور العلم والتقدم التكنولوجي ظهر ما يسمى بعصر الفضاء الرقمي، والذي نجم عنه حروب رقمية وفيروسات تغزو اجهزة الحواسيب، وبرزت مع هذا التطور إمكانية إرتكاب الجرائم المنظمةوالاعمال الارهابية من قُبل الكثير من العصابات والجماعات الارهابية، وذلك بإستخدام تلك التكنولوجيا الرقمية والوسائل الالكترونية، أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني فلم يسلم من الحرب الالكترونية هذه، حيث غزا فيروس حاسوبي متطور اسمه (ستكنت) نحو (٦٠%) من اجهزة الحاسوب الايرانية، واصاب (٣٠) جهازاً تعود للعاملين في برنامج ايران النووي، وقد اعلنت اسرائيل وعدد من الدول الغربية مسؤوليتها عن هذا الهجوم الالكتروني، ولعل السبب من وجهة نظر المتابعين للشأن الايراني هو عجز تلك الدول عن ضرب ايران عسكرياً ، وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الفيروس يهاجم أنظمة التحكم الصناعية، ويستخدم للتحكم بخطوط أنابيب النفط والمضخات والمنصات النفطية ومحطات توليد الكهرباء، ويهدف الى تدميرها بالكامل، كما يلعب هذا الفيروس دوراً كبيراً في عمليات التجسس، وقد أكدت ايران آنذاك أن محطة (بوشهر) لم تتضرر من هذا الفيروس (الاهرام، ٢٠١١) .

وعلى الرغم من رسائل التطمينات التي كان يرسلها الجانب الايراني، وتصريحاته حول ضمانات وسلامة تدابير السلامة النووية في مفاعل (بوشهر) والمفاعلات الاخرى على الاراضي الإيرانية، إلا ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تخفِ قلقها ومواقفها السلبية من مفاعل (بوشهر)، وتوالت مشاعر القلق إثر الزلازل المتكررة، رودو افعالها وتصريحاتها المعارضة لاستمرار هذا المفاعل في منطقته، مستندة في ذلك الى الاثار البيئية التي قد تلحقها بها نتيجة ذلك، ومن ابرز تلك الاثار :

١– حدوث تسرب إشعاعي .

تخشى دول مجلس التعاون الخليجي من خطر التسرب الاشعاعي الذي قد ينجم من العوامل الطبيعية كالزلازل، او العوامل الاصطناعية كالتجارب النووية في قيعان البحار وفي باطن الارض القريبة من منطقة الخليج، حيث تعد دول المجلس في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر، جراء اي تسرب نووي من مفاعل (بوشهر) الذي يعُد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني، والواقع على بعد (٢٨٠) كم من مدينة الكويت. خاصة وان هذا المفاعل يعتمد بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا، التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة حسب زعم الغرب. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تشغيل محطاتها النووية اعتمادا على آجهزة نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث انفجار محطة (تشيرنوبل*) النووية في ٢٦ نيسان عام ١٩٨٦ (كشك، ٢٠٠٤، ص: ٦٣) .

٢ – التخلص من النفايات النووية .

من المعروف ان استخدام الطاقة النووية ينجم عنه نفايات مشعة وخطيرة، وبالتالي فإن وجود المفاعلات النووية الايرانية في مناطق قريبة من حدودها البرية والبحرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، خلق قلقاً كبيراً لدى تلك الدول من أثار النفايات النووية الكبيرة عليها. خاصة وان إيران إذا ما حاولت التخلص من نفاياتها النووية فإنها ستتجه إلى الخليج العربي. الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب او رمي المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين، لذا فإن النفايات النووية الناجمة عن تشغيل المفاعلات

* وقعت هذه الحادثة في مفاعل تشيرنوبيل الاوكراني ٢٦ نيسان ١٩٨٦، وتعد أكبر كارثة نووية شهدها العالم، حيث كان ما يقرب من ٢٠٠ موظف يعملون في مفاعل الطاقة النووي (١،٢،٣) بينما كان يتم إجراء عملية محاكاة وتجربة في الوحدة الرابعة التي وقع فيها الانفجار. كما ساهم عامل بنية المفاعل في الانفجار حيث أن التحكم في العملية النووية كان يتم بأعمدة من الجرافيت، في حين أن رئيس الفريق انتبه إلى الخطر وحاول إغلاق المفاعل مما يجعل أعمدة الجرافيت تنزل في قلب المفاعل وتبطئ من سرعة التفاعل النووي وتخفض الحرارة، إلا أن هذه الطريقة جعلت الحرارة تزداد لوهلة قبل أن تشرع في الانخفاض. وبما أن المولد كان غير مستقر والدورة الحرارية مشوشة من آثار الاختبار، كان هذا هو العامل الذي أدى إلى اعوجاج أعمدة الجرافيت وعدم إمكانية إسقاطها في قلب المفاعل وجعل الحرارة ترتفع بشكل كبير وتشعل بعض الغازات المتسربة وتتسبب في الانفجار

النووية، تعتبر من اهم الصعوبات التي تواجه برنامج ايران النووي، لأن هذه المسألة تعد من ابرز واعقد المسائل التي تهتم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فهذه النفايات تشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي بشكل عام وللدول التي تسعى الى إنتاج الطاقة النووية، لانها لها مخاطر كبيرة على الحيوان والنبات ومجمل النشاط الحضاري للانسان (الشمري، ٢٠١٠، ص:٧٧) .

ومن هنا يمكن إجمال الاثار البيئية للنفايات النووية الايرانية على دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي (البّينة، ٢٠٠٩) :

أ- إن تخلص إيران من نفاياتها النووية من شأنه ان يُفسد محطات تحلية المياه في دول الخليج. خاصة وان تلك الدول تعاني من شح كبير في مياه الشرب، وتعتمد بشكل كبير على المياه التي تنتجها محطات التحلية .

ب- تلوث مياه الخليج يؤثر بشكل كبير على حركة الملاحة فيه، حيث ان هذه الحركة ستكون صعبة وخطيرة، الامر الذي يؤدي الى تعطّلها، وبالتالي سينعكس ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص .

ج- يترك تلوث مياه الخليج أثاراً كبيرة على الثروة السمكية، والتي تعتبر احد اهم المصادر الاقتصادية والحياتية في دول المجلس .

د- تلوث المياه في الخليج العربي يؤدي الى إفساد حياة السكان على شواطئ الخليج، وقد يودي بحياة سكان المدن الشاطئية .

خلاصة القول إن دول مجلس التعاون الخليجي هي من أكثر المتضررين من إية أثار بيئية ناجمة عن البرنامج النووي الايراني، بسبب ما تتركه المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية من أثار على البنية الاساسية وحياة المواطنين والحيوانات، وايران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، وهنا يمكن القول إن لدول المجلس هواجسها المشروعة. خاصة في ظل بناء المشاريع والمحطات النووية والتي قد تؤدى الى بروز تأثيرات بيئية وتحديات امنية كبيرة ، كتلك الناجمة عن محطات الطاقة سيئة التصميم أو سيئة الادارة، او ما يتعلق منها بتصريف النفايات النووية، كما برزت ايضاً مشكلات التهريب النووي او الاستيلاء عليها .

إذاً مما تقدم ومن وجهة نظر الباحث، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لا تعترض على مساعي ايران النووية السلمية، ولكنها تؤكد دائماً على ضرورة تجنب تطوير هذا البرنامج الى المستوى العسكري لأن ذلك سيترك أثاراً كبيرة في المجالات الامنية والسياسية والبيئية .

الفصل الرابع

خيارات دول الخليج العربي حيال البرنامج النووي الإيراني

ترى دول الخليج العربي أن امتلاك إيران للسلاح النووي، سيؤثر على التوازن في المنطقة، وسيؤكد ظاهرة عدم إمتلاك العرب للسلاح النووي مقابل إيران وإسرائيل، وتبعاً لذلك فإن دول الخليج ستلجأ للبحث عن بدائل لمواجهة طموحات إيران النووية. وعليه فإن هناك خيارات عدة قد تتاح أمام دول الخليج في حالة إمتلاك إيران سلاحا نوويا، إلا ان العنصر البالغ الأهمية في كافة هذه االخيارات يتمثل في ضرورة تنسيق وتوحيد الجهود العربية، بحيث تأتي الإستجابة العربية، نتاجاً لرؤى مشتركة ومواقف موحدة في مواجهة التحديات.

لذا يجب معرفة تلك الخيارات، وبناءً على ذلك عمدنا في هذا الفصل بحث ثلاثة خيارات وضمن المباحث التالية :

المبحث الأول: خيار التمسك بنظام حظر الإنتشار النووي العالمي .

المبحث الثاني: خيار الدعوة الى جعل الخليج العربي منطقة منزوعة السلاح النووي .

المبحث الثالث: خيار تبني إستراتيجية نووية خليجية مستقلة .

المبحث الأول :

الخيار الأول: التمسك بنظام حظر الإنتشار النووي العالمي

كان هناك فرق كبير في فترة الستينيات من أن خطر الإنتشار النووي سيزداد في متوالية هندسية يصعب التحكم بها، وظهرت العديد من الكتابات التي أشارت الى المخاوف من عالم تتعدد فيه القوى النووية ويتسم بالفوضى، وأشارت إلى تنبؤات تتوقع ما بين ١٢ – ٢٠ دولة مالكة سلاحا نوويا، وفي الوقت الحاضر تبدو مثل هذه التوقعات صحيحة وواقعية وغير مبالغ فيها. فضلاً عن الدول الخمس المالكة للسلاح النووي والتي تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة – بريطانيا – روسيا – الصين – فرنسا)، تمتلك كل من الهند وباكستان وإسرائيل ترسانة نووية، بالإضافة الى كوريا الشمالية التي كانت طرفاً في معاهدة حظر الإنتشار ثم انسحبت منها فيما بعد ، كذلك الدول التي أجهضت فيها برامج نووية سواء في الوطن العربي وهي (ليبيا، العراق، وربما سوريا) أو الدول التي انسلخت من الإتحاد السوفييتي السابق وهي (أوكرانيا، بيلاروسيا، كازاخستان) والتي خضعت للضغوط وانضمت إلى معاهدة حظر الإنتشار النووي كدول غير حائزة للسلاح النووي (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١٠٦-١٠٧) .

والان وبعد مضي أكثر من خمسة وأربعين عاماً على دخول معاهدة حظر الإنتشار النووي لعام ١٩٦٨ حيز التنفيذ، نجد أنفسنا أمام نظام معقد وضخم لحظر الإنتشار، بدأ ينمو منذ التوقيع على معاهدة حظر الإنتشار وحتى يومنا هذا (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١٠٦). حيث تعد معاهدة حظر الإنتشار النووي حجر الزاوية للجهود الدولية التي تسعى إلى تطوير وإقامة نظام فعال لحظر الإنتشار النووي، حيث ساعدت في دعم الضوابط السياسية على إنتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن منع الهواجس الإقليمية التي يمكن أن تدفع وتقود إلى امتلاك الأسلحة النووية. كما هيأت الفرصة في خلق مناخ عالمي يتعارض مع الجهود التي تهدف الى إمتلاك اللأسلحة النووية أو وسائل تخزينها، وأصبحت النتائج واضحة، حيث لم تقم أي دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بإجراء أي تجربة نووية (حقي، ٢٠١٠، ص: ٢٨٦) .

وتجدر الإشارة الى ان المباحثات الدولية التي تهدف إلى حظر إنتشار الأسلحة النووية على المستوى العالمي، وفي نطاق ترتيبات للتحقق والرقابة تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن تنفيذها، وفرض العقوبات على الإنتهاكات التي تؤدي إلى الإخلال بها أو الخروج

على ما تضمنته من تعهدات والتزامات، هذه المباحثات إستمرت قرابة عشر سنوات كاملة حتى تم التوصل في النهاية إلى التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية (مقلد، ٢٠١١، ص: ٣٧٤)، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٣٧٣) في دورتها الثانية والعشرون المؤرخ في ١٢ يوليو ١٩٦٨*، وفتحت للتوقيع في ١ يوليو ١٩٦٨ في لندن، وموسكو، وواشنطن، وبدء نفاذها في ٥ مارس ١٩٧٠**، وتم إيداعها لدى (الإتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية) بإعتبارها الحكومات الوديعة***، وطبقاً للفقرة (٦) من المادة (٩) من المعاهدة تقوم الحكومات الوديعة بتسجيل المعاهدة في الأمانه العامة طبقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة****.

ولا أعتبر التوقيع عليها إنجازاً مرموقاً إستطاعت الأمم المتحدة تحقيقه فحسب فليس هناك من إتفاقية يمكن بحق وصفها بقبة عالمية، حيث تضم أغلب دول العالم، بقدر معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية التي تعد الأداة الوحيدة وحجر الزاوية لنظام حظر الإنتشار النووي العالمي (العجمي، ٢٠٠٥، ص: ١٤٨) .

وبموجب ديباجة المعاهدة تعهدت الدول الأطراف فيها على التعاون من أجل تسهيل تنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة الأنشطة النووية السلمية، كما أكدت الدول الأطراف على تأييد الجهود البحثية والتطويرية وغيرها من الجهود التي تهدف الى تعزيز تطبيق مبدأ (الضمان الفعال) لتدفق الخامات والمواد الإنشطارية، الخاصة بإستعمال الأدوات والوسائل التقنية الأخرى ببعض المناطق الإستراتيجية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تؤكد على المبدأ الذي يقضي بحق الدول الأطراف في المعاهدة سواء الدول المالكة للأسلحة النووية أم الدول غير المالكة باستخدام الطاقة النووية السلمية*****.

كما تلزم المعاهدة الدول الحائزة أسلحة نووية بعدم مساعدة أي دولة من الدول غير الحائزة أسلحة نووية أو تشجيعها على صنع أو إمتلاك أو إكتساب السيطرة على أسلحة نووية أو أجهزة

* انظر ملحق رقم (١) الخاص بنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (No: N9024051) قرار الجمعية المرقم)(٧٣٢٣) (د/٢٢) المنفذ بجلستها المنعقدة في ١٢ خزيران ١٩٦٨.

** انظر لأمم المتحدة دورية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد الخامس نشر: ١٩٩٠، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٥، رقم المبيع (A.92.1x.1) ص ٤٣١. وينظر ايضاً: IAEA , استعراض انشطة الوكالة, الوثيقة ((GC(xxvIII), النمسا, تموز / يوليو ١٩٨٤, ص١٩.

*** انظر نص الفقرة (٢) من المادة (٩) من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

**** انظر نص الفقرة (٦) من المادة (٩) من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

***** انظر نص ديباجة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

التفجير النووية الأخرى بأي طريقة من الطرق، كما تلزم الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم القبول من أي ناقل كان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي نقل لأي أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو لأي سيطرة على أي منها. كما تتعهد هذه الدول بعدم صنع أو اقتناء، بأي طريقة كانت وبعدم طلب أو تلقي أي مساعدة أخرى تسهم في صنع مثل هذه الأسلحة أو أجهزة التفجير**.

والمادة الأهم فيما يتعلق بالحالة الإيرانية هي المادة الثالثة من المعاهدة، وبموجبها تتعهد الدول غير الحائزة أسلحة نووية كافة، بقبول الضمانات المنصوص عليها في إتفاق يتم إبرامه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لأحكام النظام الاساسي للوكالة ونظام ضماناتها، والهدف من ذلك هو : التأكيد من تنفيذ الدولة للالتزامات المفروضة عليها بموجب هذه المعاهدة، من أجل منع تحويل الإستخدامات السلمية للطاقة النووية الى الإستخدامات العسكرية أو صنع الأجهزة المتفجرة الأخرى، كما يراعي في تطبيق الضمانات التي تنص عليها هذه المادة تطبيقها على الخامات أو المواد الإنشطارية سواء أكان يتم انتاجها أو تحضيرها أم استخدامها في أي منشأة نووية رئيسية او كانت موجودة خارج تلك المنشأة، كما يراعي تطبيق الضمانات المفروضة بموجب هذه المادة على جميع المواد كافة داخل إقليم تلك الدولة أو تحت ولايتها او تحت رقابتها مباشرة وفي أي مكان آخر*.

ويراعي في تطبيق الضمانات الواردة في هذه المادة، الإلتزام بأحكام المادة الرابعة من المعاهدة المحتملة بمنع تفسير نصوص المعاهدة، بشكل يؤدي إلى الإخلال بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها الدول الأطراف بالمعاهدة في تطوير وانتاج وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بتسهيل تبادل المعدات والمواد التقنية والمعلومات والبيانات لإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية**.

أما ما يتعلق بالمادة الرابعة من المعاهدة التي تتعهد بموجبها الأطراف بالتعاون والتنسيق الكامل في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، فلم يكن من المتوقع في الستينيات نهوص خمسة نظم رئيسية غير رسمية لمراقبة التصدير، حيث أن ممارسات هذه النظم أدت الى إضعاف هذا التعهد، ومن الممكن أن تفسر على أنها بمثابة تعد خطير على الحق الثابت غير القابل

* انظر نص الفقرة (١) من المادة (٣) من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية
** انظر نص الفقرة (٣) من المادة (٣) والمادة (٤) من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

للتنازل عنه في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية الوارد في صدر هذه المادة من المعاهدة. هذه النظم التي تعد بمثابة نظم إحتكارية هي (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١٠٨-١٠٩)

١ – موردوا التقنية والمواد النووية (Nuclear supplies group) .

٢ – نظام لمنع انتشار تقنية الصواريخ (missile technology control regime) .

٣ – نظام واسنار (Wassenar Arrangement) وهو نظام يفرض حظراً على توريد الموارد والمعدات التي يمكن أن تستخدم إستخداماً سلمياً وعسكرياً في الوقت نفسه، وهو من أخطر النظم، لأنه من الممكن أن تحجب عن بعض الدول مواد ومعدات هي في أشد الحاجة إليها لنموها الإقتصادي، وبحجة أنها ذات إستخدام مزدوج، وأن توريدها قد يسهم في نشر الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

٤ – المجموعة الإسترالية (Australian group) وهي المجموعة المكلفة بمتابعة الصادرات في المجال البيولوجي والكيميائي من أجل حظر توريد أية مواد قد تسهم في صنع أسلحة كيميائية وبيولوجية. وقد سميت بالمجموعة الأسترالية لأن أول إجتماع لها كان قد عقد في أستراليا، كما أن هناك قسماً في وزارة الخارجية الإسترالية يتابع هذه الأنشطة.

٥ – لجنة زنغر (zangger committee) نسبة إلى إسم أول رئيس للجنة، وهو سويسري الجنسية. وتختص هذه اللجنة بالتاكيد من أن نقل المواد والمعدات النووية يتم وفقاص للمعايير والمتطلبات الواردة في المادة الثالثة من معاهدة حظر الإنتشار النووي .

هناك حاجة حقيقية إلى حوار حقيقي بين المصدررين والمستوردين من أجل تطبيق عادل للمادة الرابعة من معاهدة حظر الإنتشار النووي، وخاصة أن هناك إهتماماً متصاعداً بالطاقة النووية في أنحاء مختلفة من العالم، وبالذات المنطقة العربية التي لدى دولها مشاريع عدة لإنشاء مفاعلات للقوى النووية. وأن الإستثمار في مفاعلات القوى يقتضي أيضاً ضمان الإمداد بالوقود النووي أو اليورانيوم المقوى أو المنخفض الإثراء اللازم لمثل هذه المفاعلات، خاصة في مفاعلات اليوم، وأغلبها مفاعلات المياه الخفيفة المضغوطة التي تستخدم مياه البحر أو البحيرات للتبريد (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١٠٩) .

ومن أفضل الأساليب التي يمكن أن تنتهجها الدول العربية هو تأييد فكرة دورة وقود نووي عربية لتوفير الوقود النووي الخاص بها، وهو ما أصبح يعرف ب " أقلمة أو تدويل دورة الوقود النووي" وهي من الأفكار التي طرحت كمخرج جديد لضمان الإمداد بالوقود، وكذلك لمزاياها

الأخرى بالنسبة إلى ضمان حظر انتشار الأسلحة النووية، بسبب وجود أطراف إقليمية في دورة الوقود النووي كونها فكرة تتماشى مع روح مقررات القمة العربية التي عقدت في الرياض عام ٢٠٠٧ م ، والتي طالبت بتنسيق وتعاون أكبر بين الدول العربية في المجال النووي، والتي طالبت الهيئة العربية للطاقة الذرية في تونس بالقيام بدور رئيسي في هذا المجال (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١٠٩) .

ومن أجل إعطاء هذه الإلتزامات الواردة في المعاهدة نوعاً من المصداقية، فقد تم إتخاذ مجموعة من الترتيبات، فمن جهة تم النص على عقد مؤتمرات دورية كل خمس سنوات لتقويم ما تم إنجازه، وفي المؤتمر الإستعراضي الثامن للدول الأطراف بمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النوويه الذي عقد في الفترة من ٣ الى ٢٨ أيار ٢٠١٠، تمكن المؤتمر من إقرار وثيقة ختامية إستعرضت سير المعاهدة حسب ما هو منصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة منها، مع مراعاة القرارات والمقررات التي اتخذها مؤتمر إستعراض المعاهدة، وتمديدها لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية، لمؤتمر الإستعراض لعام ٢٠٠٠ ، والتي تضمنتها مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات نحو تحقيق الازالة التامة للاسلحة النووية وتنفيذ أحكام الضمانات الدولية *.

ونصت الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في العام ٢٠١٠، على جملة أمور هي ** :

يؤكد المؤتمر من جديد على أن الوكالة هي السلطة المختصة المسؤولة عن كفالة الإمتثال لاتفاقات الضمانات المفقودة بينها وبين الدول الأطراف وتأكيد هذا الإمتثال وفقاً لنظامها الأساسي.

يوحي المؤتمر بأن ينظر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها بالوسائل التي تؤدي وضع خطة عمل لتشجيع وتسهيل إبرام اتفاقات الضمانات والبروتوكول النموذجي للضمانات لعام ١٩٩٧ وبدء نفاذها.

يؤكد المؤتمر على أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر جوهري في نظام حظر الإنتشار النووي، وأنها تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ احكام المعاهدة، وتساعد على تهيئة بيئة ملائمة للتعاون النووي.

---

* انظر: الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ٢٠١٠, رقم الوثيقة (vol.1)
** الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ٢٠١٠, ص ص ٣ - ٤

ومن جهة ثانية تضمنت المعاهدة نظاماً للضمانات بموجب إتفاق يعقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعمل هذه الوكالة الدولية كوكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة حيث بدأت تعمل منذ عام ١٩٥٧ لتعزيز الإستخدام السلمي للطاقة النووية وضمان عدم استخدام الأنشطة النووية لأغراض عسكرية. وبموجب هذه المعاهدة يتعين على الدول غير الحائزة أسلحة نووية قبول التدابير الوقائية التي تضعها الوكالة لإظهار الوفاء بإلتزامها بعدم صنع أسلحة نووية. وتتمثل أبرز سمات نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية والمعروف بـ (الضمانات الالزامية) بما يلي* :

١ _ يشمل هذا النظام كافة الأنشطة النووية السلمية والمواد النووية في الدول كافة.

٢ _ لا يسمح بإجراء أي تحويل في المواد النووية لأغراض صناعة الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة الأخرى .

٣ _ وضع نظام لحساب ومراقبة المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات على نحو يسمح للوكالة التأكد من عدم حدوث تحريف للمواد النووية نحو إنتاج أسلحة وأجهزة متفجرة.

٤ _ يقتضي نظام الضمانات تزويده بالمعلومات الخاصة بالمواد النووية الخاضعة للضمانات من حيث أوجه استخدامها، وإسم مستخدميها.

٥ _ السماح للوكالة بإجراء عمليات تفتيش خاصة وروتينية للتحقق من دقة التقارير والمعلومات.

كما فرض البروتوكول النموذجي الإضافي لعام ١٩٩٧، تعهدات وإلتزامات جديدة على الدولة، تتطلب منها التخلي عن حصانة بعض مؤسساتها في حال قررت الوكالة إجراء تحقق ميداني من الأنشطة النووية للدولة، حيث يقوم البروتوكول على مبدأ أن عمليات التحقق والتفتيش يمكن القيام بها من قبل مفتشي الوكالة في أي وقت وأي مكان، فقد كانت عمليات الرقابة والتحقق والتفتيش التي تقوم بها الوكالة قبل إقرار البروتوكول النموذجي الإضافي تقتصر على (النقاط الاستراتيجية) المحددة داخل المواقع النووية المعلق عنها من قبل الدولة فقط، في حين الزم البروتوكول النموذجي الإضافي الدول بالسماح لفريق التحقق والتفتيش بمعاينة أي مكان في أي موقع نووي ومعاينة اي مكان يحتوي أو يحتمل أن يحتوي على مواد أو انشطة نووية، وذلك بالاعتماد على المعلومات التي تحصل عليها الوكالة من مصادر أخرى غير الدولة المعنية، كما

---

* IAEA: the structure and content of agreements between agency and states required in connection with the Treaty on the Non – proliferation of Nuclear weapons, documents (INFCRBIC \ 153), Australia, june, 1971

يفرض البروتوكول التزامات أخرى على الدولة كي تتيح معاينة كافة الاماكن التي تستخدم او يمكن استخدامها في انشطة تتعلق بدور الوقود النووي، كما يتضمن البروتوكول أحكام تمنح الوكالة صلاحيات قانونية لتنفيذ تدابير إضافية لتعزيز نظام المراقبة والتحقق، فضلاً عن فرض الرقابة على الأنشطة النووية المعلنة للدولة، حيث أن الهدف الأساسي للبروتوكول يتمثل بمحاولة اكتشاف الأنشطة السرية، كما يفرض البروتوكول على الدولة القيام بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمعلومات والبيانات والاحصاءات التي تتعلق بكافة أنشطة الدولة التي تتعلق بدورة الوقود النووي، فضلاً عن الاجراءات التي تتعلق بمنح فريق المفتشين تأشيرات دخول الى الدولة، وتسهيل تنقلهم واتصالهم بمقر الوكالة، فضلاً عن توفير الحماية لهم وغيرها من المتطلبات والاجراءات التي تخدم هدف الرقابة الصارمة والمستمرة على المنشآت والمواقع النووية للدولة * .

وبالإضافة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد اكتسب مجلس الأمن أهمية كبيرة في نظام منع الانتشار حيث أدى دوراً حاسماً في حالة الاخلال بنظام الضمانات وعدم الامتثال له من جانب طرف من اطراف معاهدة حظر الانتشار وخاصة دوره فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني، ومع هذا النظام المتطور لمنع الانتشار فأن مجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبحا مركزي قوة وجذب لتدبير وتنظيم العديد من الاجراءات والمبادرات. وبالنسبة لايران فقد يكون الحل هو الاستناد الى فكرة تدويل دورة الوقود النووي او اقلمتها وهو يحتاج الى مفاوضات اقليمية ودولية، ويتم ذلك بتدويل أو اقلمة منشآت اثراء اليورانيوم وغيرهما من التقنيات الحساسة، بحيث يتم وضعها تحت مظلة ملكية وادارة مشتركة وتحت رقابة اقليمية ودولية فعالة تشارك فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بامكاناتها التقنية المعروفة، وهو ما يتماشى مع الاتجاه الدولي السائد الان الذي يهدف الى تدويل او اقلمة التقنيات الحساسة في دورة الوقود النووي. وهو اقتراح سيتطلب تعاوناً كبيراً من جانب ايران، واستعداداً عربياً للمشاركة في مثل هذا المشروع، بل وتأييداً دولياً واسعاً ومن فوائد هذا التقارب هو أن المنشآت التي اقامتها ايران ستبقى تحت ادارة ايرانية، ولكن بمشاركة عربية ومثل هذا التقارب الإيراني – العربي قد يفتح الباب لتعاون أكبر في مجالات عديدة أخرى قد تدعم الاستقرار والأمن في الشرق الاوسط (شاكر، ٢٠١٢، ص: ١١٢-١١٣) .

* IAEA : Model protocol additional to the agreement between – states (s) and the international atomic energy agency for the application of safeguards, document (INFCRIC \ 540), Austria, September 1997.

إن البرنامج النووي الإيراني يثير اشكالات عدة ويطرح قضايا مختلفة، فهو يشكل تحدي خطير على الامن في الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة في إمتلاك إيران لبرنامج نووي متقدم يسرع من وتيرة سباق التسلح ، حيث يدفع دول أخرى إلى البحث والسعي إلى إمتلاك هذه التقنية حفاظاً على أمنها وسلامتها الإقليمية والتوازن الإقليمي بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات في منطقة مليئة بالتحديات والمخاطر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن المواجهة تهدد بامكانية لجوء بعض الاطراف إلى القوة في ظل التشكيك حول قدرة الولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً في الضغط على إيران لدفعها الى تغيير توجهاتها النووية وتقود هذا الاتجاه العدواني بالدرجة الاولى التي ترفض حيازة طرف آخر على السلاح النووي حتى يبقى الامر حكراً عليها. وهي تحاول ان تستثمر المخاوف الناجمة عن هذه الحيازة للقيام بضربة عسكرية وبالمقابل فأن هذه النزعة العدوانية لا تجد ترحيباً عند الاطراف الاخرى المعنية بالملف النووي الايراني وهناك مخاوف من الانعكاسات الناجمة عن مثل هذا الاجراء وكذلك العواقب التي قد تنعكس سلبا على امن واستقرار المنطقة (بوقنطار، ٢٠١٢، ص: ١٢٣) .

وبفعل المخاطر الناجمة في حال امتلاك ايران للسلاح النووي وتهديده للامن في منطقة الخليج العربي فأن دول الخليج تتمسك بنظام حظر الانتشار العالمي بوصفه أحد الكوابح التي تعيق امتلاك ايران للسلاح النووي، وبموجب هذا النظام وقعت ايران على اتفاق (الضمانات) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ حزيران ١٩٧٣ في فيينا ودخل حيز النفاذ في ١٥ أيار ١٩٧٤ وذلك بموجب المادة (٢٥) من الاتفاق والتي تنص على : (يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ان يوقع من قبل حكومة ايران وقام المدير العام على وجه السرعة باعلام كافة الدول الاعضاء في الوكالة بدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ) * .

وتتمثل أهم ركائز هذا الاتفاق بما يلي :

١ – التعهد بتطبيق الضمانات:

بموجب الفقرة أ من المادة ٣ من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تتعهد ايران بقبول تطبيق نظام ضمانات الوكالة يتم تطبيقها وفقاً لاحكام الاتفاق على جميع المواد المصدرية أو المواد الانتشارية الخاصة المستخدمة في جميع الانشطة السلمية التي تنفذ داخل اراضيها أو

* IAEA the text of the agreement between Iran and the agency for the application of safeguards in connection with the treaty on the Non – proliferation of nuclear weapons, information circular, document (INFCRC \ 214), 13 December 1974, article (25)

تحت اشرافها او سلطتها في اي مكان، من أجل التحقق والتثبت من عدم استخدام هذه المواد لصناعة اسلحة واجهزة نووية متفجرة اخرى* .

وينص الاتفاق على حق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان تطبيق الضمانات عليها، طبقاً لنصوص الاتفاق، ويجب ان يتم التعاون بين ايران والوكالة من اجل ضمان تطبيق وتنفيذ الضمانات طبقاً للاتفاق الموقع بين الطرفين، وبشكل مباشر وصريح وشفاف**. ويجب على ايران بموجب هذا الاتفاق ان تقدم المعلومات المتعلقة بالمواد النووية، والمنشآت الخاضعة للضمانات فضلاً عن تقديم ضمانات للوكالة بقبول تعيين مفتشين لديها***.

٢ – مقاصد الضمانات.

أن الغرض الاساسي من انظمة الضمانات الدولية المنصوص عليها في هذا الاتفاق هو الكشف عن تحويل كميات كبيرة من المواد النووية من الاستخدامات السلمية الى صناعة الاسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الاخرى**** .

٣ – المعلومات والسجلات:

ينص الاتفاق على ان تشتمل المعلومات المقدمة من ايران للوكالة عن كل منشأة على وصف ماهية المنشأة وأشكال استخدامها ومحتوياتها وحجم العمليات التي تتم داخل المنشأة***** .

---

* Article: (1) from safeguards agreement
** Article: (2),(3) from safeguards agreement
*** Article: (8), (9) from safeguards agreement
**** Article: (28) from safeguards agreement
****** Article: (43) from safeguards agreement

فضلا عن معلومات عن تركيز اليورانيوم والثوريوم، وقدرتها الانتاجية والتشغيلية التقديرية السنوية، والانتاج السنوي لتلك المصانع ومعلومات عن المواد المصدرية التي لم تصل الى التركيب والنقاء المناسبين لصنع الوقود او لاثرائها اثراء نظرياً، وهذه المعلومات تشمل كمية تلك المواد بكميات تتجاوز ١٠ اطنان مئوية من اليورانيوم أو ٢٠ طناً من الثوريوم، بالاضافة الى الكميات المستوردة من هذه المواد والكميات المصدرة منها، ومعلومات عن المواد النووية المعفاة من الضمانات من حيث مكانها وكميتها وحالات استخدامها * .

وتشمل المعلومات ايضاً وصف عام لانشطة البحوث الايرانية الانمائية المتعلقة بدورة الوقود النووي التي لا تشتمل على مواد نووية، وتتصل بالاثراء، واعادة معالجة الوقود النووي او معالجة النفايات المتوسطة او القوية الاشعاع التي تحتوي بلوتونيوم او يورانيوم شديد الاثراء او يورانيوم ٢٣٣، مع وصف لهوية الشخص او الكيان الذي يضطلع بتلك الانشطة وتحديد مكان تلك الانشطة** .

وتقوم ايران باعداد السجلات وحفظها واتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل فحصها من قبل المفتشين، ويتم الاحتفاظ بتلك السجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ويجب ان تكون المعايير المستخدمة في تلك السجلات تتفق مع المعايير الدولية او تكون مساوية لها من حيث الجودة*** .

٤ – التقارير.

بموجب اتفاق الضمانات تقدم ايران تقارير للوكالة الدولية متضمنة المواد النووية الخاضعة للضمانات**** . والتقارير حول التغييرات الحاصلة في مخزون المواد النووية وتقارير موازنة المواد الموجودة***** . وتقارير نصف سنوية عن جرد المواد النووية الخاضعة للضمانات مرتكزة على تقارير تغيير القوائم المعدة التي يغطيها كل تقرير****** .

---

* Article: (2-A) from model addition protocol
** Article: (2-B) from model addition protocol
*** Article: (51), (52), (53) , (55) from safeguards agreement
**** Article: (59), from safeguards agreement
***** Article: (63), (65) from safeguards agreement
****** Article: (66), from safeguards agreement

٥ – التفتيش .

يمكن للوكالة إجراء عمليات تفتيش روتينية من أجل التاكد من أن المعلومات الواردة في التقرير الاولي المواد النووية الخاضعة للضمانات والتحقق، وتحديد التغييرات في المواقع التي تحدث فيها، والتحقق من كمية وتركيبة المواد النووية قبل نقلها من والى ايران اذا كان ذلك ممكناً * . وتتم هذه العمليات لمرة واحدة على الاقل في العام، ويجب على الوكالة ابقاء عدد وكثافة ومدة عمليات التفتيش الروتينية الى الحد الادنى الذي يضمن التنفيذ الفعال لنظام الضمانات** .

كما يمكن للوكالة اجراء عمليات تفتيش خاصة من اجل التأكد من المعلومات الواردة في التقارير الخاصة وكذلك في حالة كون المعلومات المذكورة من ايران والمعلومات التي تم الحصول عليها من عمليات التفتيش الروتينية غير كافية لتمكين الوكالة من اداء مسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية*** .

ومن هنا وبموجب اتفاق الضمانات المعقود بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنبثق عن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والتي تعد اساس نظام حظر الانتشار العالمي فأن الوكالة تستطيع تحقيق الرقابة على انشطة ايران النووية وضمان التزامها بالمعاهدة وبنود اتفاق الضمانات وابقاء انشطتها ضمن الحدو المسموح بها ، وضمان عدم تحولها الى انشطة نووية عسكرية الامر الذي ينعكس ايجابياً على الامن والاستقرار في المنطقة ويحد من تهديدات ايران ومن هنا تمسكت دول الخليج بنظام حظر الانتشار العالمي في محاولتها مواجهة ايران والتصدي لها ولطموحاتها النووية المخالفة لالتزاماتها الدولية .

وعليه فإن الدراسة ترى بأن ذلك سيكون عنصراً فاعلاً في تفاهمات او اتفاقات حول المفاوضات التي يتم الحديث عنها بين دول (٥+١) مع ايران، وانه فيما لو تم الاتفاق حول ذلك فسوف تكون مثل هذه القضايا التي تضمّنها المبحث حاضرة وبقوة .

---

* Article: (78) , (79) , from safeguards agreement
** Article: (73),(79), from safeguards agreement
*** Article: (73), from safeguards agreement

المبحث الثاني

الخيار الثاني: الدعوة الى جعل الخليج العربي منطقة منزوعة السلاح النووي

تعد دول الخليج العربي الدول الاكثر تأثراً في قضية البرنامج النووي الايراني، ونظراً لحساسية موقفها كونها دول تقع ضمن نطاق الاقليم، ومن ثم فإن هاجس الامن الذي تفكر فيه دول الخليج يعد مشروعاً من قبلها، وتجد نفسها امام خيارات عدة، اهمها انها ترجح تسوية ازمة البرنامج النووي الايراني عن طريق الدبلوماسية، اي من خلال الحل السلمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن دول الخليج من خلال ما تتمتع به من منظومة امنية في المنطقة وارتباطاتها وامتداداتها المعروفة تحاول قدر الامكان ان تجر منطقة الخليج العربي تحديداً بما فيها ايران الى تسوية خاصة بعيدا عن اقليم الشرق الاوسط فيما يتعلق بتسوية ملف اسلحة الدمار الشامل واهمها الاسلحة النووية، وكذلك فأنها تحاول الخروج من هذا المأزق، اي مأزق هاجس الملف النووي الايراني بأن تقترح بديل آخر، وهو اعلان منطقة الخليج العربي منطقة منزوعة من السلاح النووي (برع، ٢٠١٤، ص: ٧٣) .

إن دول الخليج العربي ومن أجل مواجهة خطر البرنامج النووي الإيراني يمكن أن تعمل على تدويل مسألة امتلاك ايران للاسلحة النووية، والعمل على اصدار قرار من الامم المتحدة يقضي بجعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل بما فيها الاسلحة النووية، وان هذا الخيار بالقدر الذي يخدم دول الخليج العربي في حالة امتثال ايران فأنه يخدم مصالح اسرائيل التي تخشى من امتلاك اي دولة عربية او اسلامية للاسلحة النووية. وبما ان ايران دولة خليجية فهي ايضا دولة من دول الشرق الاوسط ومن هنا فأن ايران لن توافق على جعل منطقة الخليج منطقة خالية من الاسلحة النووية وما يترتب على ذلك من اثر على برنامجها النووي في حين ان منطقة الشرق الاوسط مدبجة بالاسلحة النووية. خاصة اسرائيل التي تعتبرها ايران عدوها الاول في المنطقة. وهذا بدوره يدفع الى الحديث عن خيار جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية ونقصد بالمنطقة

الخالية من الأسلحة النووية هي المنطقة التي يجري تأمين خلوها على نحو تام من الأسلحة النووية عن طريق مواثيق دولية سارية وتعترف الجمعية العامة للامم المتحدة بوجودها بهذه الصفة. وطبقاً لما تقدم فأن ايران قد تدعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط باكملها خالية من الأسلحة النووية بما فيها إسرائيل التي تقدر رؤوسها النووية بحوالي (٢٠٠) رأس نووي، خاصة وان ايران كانت من دعت الى فكرة جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية وذلك عام ١٩٧٤ (العمار، ١٩٨٩، ص: ٨٢) .

أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بناء على طلب مقترح من إيران وفي أيلول من نفس العام أرسلت مصر رسالة إلى الأمين العام، لإبلاغه بقرار مصر بالإشتراك في الطلب المقدم من قبل إيران لإدراج بند بعنوان (إنشاء منطقة لا نووية في الشرق الاوسط)، حيث اشتركت مصر وإيران في تقديم مشروع قرار إعتمدته الجمعية العامة فيما بعد، بوصفه القرار رقم (٣٢٦٣) الدورة (٢٩) بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٧٤، وعند تقديم المشروع بالنيابة عن مقدمية، ذكرت ايران انه لا يمكن انشاء مثل هذه المنطقة في هذا الجزء من العالم الا في وجود جو من الثقة، وان ايجاد هذا الجو يقتضي من الأطراف المعنية أن تعلن استعدادها لعدم إدخال اسلحة نووية في المنطقة وفي المناسبة نفسها ركزت مصر على أن خطوة الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تكون فعالة اكثر ومحددة. ودعت الجمعية العامة في هذا القرار جميع الاطراف المعنية في المنطقة إلى الإعلان فورا عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل على انتاج أسلحة نووية أو إقتنائها على اي نحو اخر، والى الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية النووية القرار رقم (٣٣٧٣) الدورة (٣٣) كما طالبت من الامين العام للامم المتحدة إستطلاع آراء الأطراف المعنية بشأن تطبيق هذا القرار وتقديم تقرير الى مجلس الامن والى الجمعية العامة التي تتخذ سنوياً قرار يتعلق بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد اتخذ القرار لاول مرة من دون تصويت في عام ١٩٨٠ (عطية، ٢٠٠١، ص: ٧٣) .

وفي سياق دعمها لاتخاذ القرار بينت إسرائيل انه مع قبولها مبدئياً ضرورة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة، فأنه يجب بلوغ هذا الهدف من خلال اتفاقية متعددة الاطراف تتفاوض بشأنها في حرية جميع الدول المعنية. في حين ذكرت دول أخرى في المنطقة عن ايضاح دعمها للقرار انه لن يتسنى اجراء مشاورات مباشرة بين دول المنطقة بهدف انشاء تلك المنطقة الخالية، الى ان يتم الوفاء بالشروط التي وضعتها تلك الدول فيما يتصل بالحالة العامة في منطقة الشرق الاوسط التي نشأت نتيجة للنزاع المسلح بين اسرائيل والدول العربية. وفي عام ١٩٨٤ استحدث مقدمة مشروع القرار صيغة جديدة تؤكد دور الامم المتحدة الاساسي في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط، ودعوا الامين العام للامم المتحدة الى استطلاع جميع آراء الاطراف المعنية وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن تنفيذ ذلك القرار. واعتمد القرار مرة أخرى من دون تصويت (عطية، ٢٠٠١، ص: ٧٤) .

وفي عام ١٩٨٨ قدمت مصر في الدورة الاستثنائية الخامسة عشر للجمعية العامة إقتراحاً جديداً مكوناً من ثلاثة عناصر (عطية، ٢٠٠١، ص: ٧٤) :

١ – دعوة جميع دول المنطقة وكذلك الدول الحائزة اسلحة نووية خارج المنطقة الى اعلان انها لن تدخل الاسلحة النووية الى منطقة الشرق الاوسط.

٢ – يتعين أن يسمح للأمين العام للأمم المتحده بتعيين ممثل خاص له أو فريق خبراء للاتصال بدول المنطقة بهدف صياغة مشروع معاهدة نموذجية وتطوير مبادئ عملية معينة كفيلة بايجاد الظروف اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط.

٣ – يجب دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اعداد دراسة وتقديم توصيات محددة تتعلق بتدابير التحقق والتفتيش اللازمة، التي سوف تنفذ بالاقتران مع انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط .

والحقيقة لا توجد ضمن الدول التسع المرشحة للإنضمام إلى مقترح معاهدة إعلان الخليج العربي منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سوى دولة واحدة تمتلك برنامجاً نووياً فاعلاً وهي ايران، فالمشروع النووي الايراني هو البرنامج الوحيد في منطقة الخليج. وعلى الرغم من الاعتراف بأن معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لا تحرم امتلاك هذا البرنامج أو تعارض امتلاك المفاعلات النووية للاغراض السلمية. إلا أن الغالبية العظمى من دول منطقة الخليج وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الست بالاضافة الى اليمن تحبذ إخلاء المنطقة بشكل تام من النشاطات النووية ولا ترى اي جدوى افتصادية او مبرر تقني أو علمي لتشجيع استخدام الطاقة النووية خارج اطار البحوث والاستخدامات الطبية والانسانية ولا تجد اي مبرر للاستثمار في بناء وادامة مفاعلات نووية ذات تكاليف مادية عالية من أجل توليد الكهرباء في المنطقة وخاصة الدول الرئيسية المنتجة للنفط كدولة ايران. وتؤمن بأن المخاطر البيئية لهذه البرامج تتجاوز المنافع المادية المتأتية منها. خاصة أن الجزء الاساسي من المفاعلات النووية ومنها المفاعل الايراني تقع تحت مستوى سطح الارض وهي ليست بعيدة عن مخاطر الزلازل الارضية. خاصة ان ايران بالذات تقع ضمن خط زلزالي نشط لذا فأن دول مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى اليمن والعراق قد تبنت طوعاً "الخيار الصفري في المجال النووي" أي انها ترفض الاستعانة الواسعة بالطاقة النووية لاي غرض من الاغراض. كما ترفض معظم الدول الخليجية قبول اي ادعاء من اي دولة اقليمية بأن تطوير القدرات النووية لهذه الدول او تلك لن يكون هدفه الدول المجاورة او الدول الإقليمية وأنه هدفه الأساسي هو ردع إسرائيل او الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة كبرى خارجية او الدفاع عن مصالح دول المنطقة او مصالح الدول العربية أو الاسلامية أو غيرها من هذه الادعاءات. فهذه النظرية قد سقطت من خلال التجربة العراقية وعبر الممارسات الايرانية خلال الحرب حيث استخدم العراق قدراته العسكرية واسلحة الدمار الشامل التي قام بتطويرها بحجة ردع اسرائيل والقوى الخارجية بشكل مغاير، حيث إستخدمها للاعتداء على الدول المجاورة (ايران، الكويت) ووظفت لتهديد وابتزاز الدول الاقليمية الاخرى من اجل تأسيس حالة الهيمنة والتسلط الاستراتيجي على المستوى الاقليمي

دون القدرة على التأثير الفعلي في القوى الخارجية او الاقليمية الاخرى، كاسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وقامت ايران باستيراد الاسلحة من اسرائيل خلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية عندما شعرت بان مصلحتها القومية العليا كدولة تقتضي ذلك من خلال صفقة "إيران كونترا" خلال عامي ١٩٨٥ – ١٩٨٦ . فالمصالح الذاتية والقومية للدولة هي التي تحدد في نهاية المطاف كيفية استخدام الدولة لقدراتها العسكرية وسلوكها في اوقات الأزمات وليس المبادئ او الوعود العاطفية (العاني، ٢٠٠٦، ص: ٦٩-٧٠) .

وهناك جانبان في القضية الايرانية (العاني، ٢٠٠٦، ص: ٧٠-٧١) :

١ – الجانب السياسي: فأغلب دول الخليج لا تمتلك ثقة بإيران وبطموحاتها السياسية والاستراتيجية.وتؤمن بان هدف ايران او اي دولة اقليمية اخرى من امتلاك القدرات النووية إو قدرات اسلحة الدمار الشامل هو خدمة مصالحها الذاتية ومحاولة تأسيس حالة التفوق والهيمنة والاخلال بالتوازنات الاقليمية وربما تتحول القدرة النووية الى اداة لممارسة الابتزاز ووسيلة لفرض الضغوط على جاراتها الاقليمية. ولا تعتقد هذه الدول بالضرورة بوجود "العدو المشترك" او القول ان قدرات هذه الدولة النووية او تلك ستسخر لخدمة الاستراتيجية الاقليمية المشتركة او المصالح الاسلامية الجماعية ، ان دول المنطقة لا تطلب الحماية النووية الإيرانية من الخطر الاسرائيلي او خطر الدول الخارجية الاخرى. كما ترى الدول الخليجية أن إيران دولة وبغض النظر عن طبيعة وهوية نظامها السياسي، لديها طموحات سياسية واستراتيجية واسعة الى جانب تاريخ طويل من الصراع والمنافسة تسوده حالة من انعدام الثقة. وتقوم ايران اليوم باحتلال أراضي في دولة خليجية أخرى بالقوة وترفض مبدأ التفاوض الدبلوماسي حولها وترفض اللجوء الى آلية القضاء والعدالة الدولية. هذا الى جانب قضايا أخرى عالقة مصدرها السياسات والمواقف غير الودية التي تعتقد هذه الدول أن إيران تتبناها. وقد أثبتت التجارب أن الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل تكون اكثر عدوانية في سلوكها تجاه جاراتها في سياستها الخارجية وفي تعاملها الاقليمي. لذا فإن دول الخليج

العربية لا تجد مصلحة او مبرر للسماح لإيران بتطوير قدرات نووية عسكرية تحت اي ظرف من الظروف .

٢ – الجانب التقني الصرف: أن أي قوة نووية ناشئة تعتمد على إمكاناتها الذاتية وتخضع للضغوط والمراقبة الدولية لن تستطيع تطوير أو امتلاك شيئ أكثر من قدرات نووية بدائية ومحدودة لا تقارن مع القدرات التقنية النووية المتقدمة للدول التي تعد معادية أو منافسة كإسرائيل أو الولايات المتحدة. حيث ان صناعة قنبلة نووية وتبني عملية تفجير نووي لإثبات حقيقة الامتلاك قد تضع الدولة في مجموعة الدول الحائزة اسلحة نووية كأمر واقع ولكنها قد تضع تلك الدولة في موقع الند بالنسبة للدول الحائزة اسلحة نووية الكبرى او الاعداء المستهدفين الذين استطاعوا على مدى عقود عديدة بناء ترسانة واسعة بتكنولوجيا ذات قدرات عالية.

وقد تعاونت دول الخليج ممثلة بالامانة العامة للمجلس والجهات المختصة ذات العلاقة، وبالاتفاق مع معهد (سبري) الخاص بالتسلح ونزع السلاح والامن الدولي في العاصمة السويدية استوكهولم لتبني هذه المبادرة بشكل مشترك وذلك عام ٢٠٠٤ عن طريق حلقات ثقافية وبحثية مشتركة، وعلى مستوى عالي (برع، ٢٠١٤، ص: ٧٣) .

إن نقطة البداية لمشروع انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الخليج العربي تبدأ من المشروع النووي الإيراني حيث صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي "عبد الرحمن عطية" في كانون الثاني ٢٠٠٥ بالقول : "أن المملكة العربية السعودية ودول المجلس الاخرى لا تجد اية تفسيرات لمثل هذا النشاط النووي لايران، والذي يحتوي بين طياته الكثير من المخاطر لكل شعوب منطقة الخليج" .

كما صرح العطية على هامش قمة أبو ظبي في كانون الاول ٢٠٠٥ بالقول : " أننا نثق بطهران، لكننا لا نريد ان نرى المفاعل النووي الايراني (بوشهر) الذي هو أقرب إلى شواطئنا أن يسبب لنا مخاطر وأضرار" في خطوة عملية لحل هذه القضية قال : " إن احد المقترحات على جدول الأعمال يدعو للسعي من أجل التوصل الى إتفاق بين إيران ودول

مجلس التعاون الخليجي بشأن إخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية " ، وأضاف " اذا كان المسؤولون الإيرانيون يقولون أن البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية فلماذا لا يتم التوصل الى اتفاقية بين جميع البلدان المعنية بحظر الانتشار النووي، وما جاء عن البرنامج النووي الإيراني في هذا البيان الختامي فقط عبارة موجزة تقول : " حدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وبما فيها منطقة الخليج " (العكلة، ٢٠١٣، ص: ٣٨٢) .

كما عبر وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة "رشيد عبدالله النعيمي" بعد إنتهاء قمة أبو ظبي عن مشاعر دول الخليج ومخاوفهم من الاخطار الإشعاعية التي يمكن أن يتسبب بها المفاعل الإيراني بوشهر : " أننا لا نملك اية وسيلة للحماية في حال حصول أي تسرب إشعاعي، إنه تخوف مشروع بالنسبة الينا" (ادريس، ٢٠٠٦، ص: ١٠٤) .

كما أشار "العطية" خلال افتتاح مؤتمر "مخاطر وتداعيات الإنتشار النووي على منطقة الخليج" في المنامة ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ الى أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي من أزمة الملف النووي الايراني هو قلق حقيقي ومبرر، مذكراً بتوقيع دول مجلس التعاون وإيران منذ عدة سنوات على العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الحيوي والبيئة المشتركة، وعلينا جميعاً التزامات واجبه الإحترام في هذا الشأن بإعتبارها أطرافاً في منطقة اقليمية تعنى بحماية البيئة البحرية، وطالب "العطية" المجتمع الدولي والقوى الدولية بالتخلص من الإزدواجية في التعامل مع دول المنطقة وقضاياها، فأذا كانت هناك مطالبة بغرض تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن على اطراف عربية، أو ما يتم حالياً بالتلويح بفرض عقوبات على إيران فأنه بات من الضروري الإبتعاد عن الممارسات التمييزية في هذه المجال والعمل على تطبيق المبدأ نفسه والمعايير ذاتها على اسرائيل التي ضربت عرض الحائط بالقرارات الدولية والقانون الدولي، وأظهرت بشكل عملي إزدراءها منها، كما صرح وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) قائلا: (أن هناك كارثة محتملة سنصبح بصددها اذا استمرت ايران في خططها)، كما انتقد السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة

(تركي الفيصل) ما وصفه بعناد ايران وتشددها فيما يتعلق بالقضية النووية، ولكن جاءت كلمة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي" عبدالله بشارة" اكثر تاثيرا وتعبيرا عن مدى قلق دول المجلس تجاه نشاطات ايران النووية. اذ علق قائلا: (ان البرنامج النووي لإيران هو اشبه بقلب موازيين القوى وجعل ايران هي المتحكمة والمسيطرة الوحيدة في المنطقة والأداة المؤثرة في قرارات منطقة الخليج ككل) (العكلة، ٢٠١٣، ص: ٣٢٨-٣٢٩)

• بعد طرح مشروع "إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" للتداول العلني عبر قيام مركز الخليج للابحاث بتنظيم الحلقة الدراسية الاولى حول الموضوع خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٤ وتبعتها الحلقة الدراسية الثانية خلال شهر مايو ٢٠٠٥ اثار هذا الموضوع حفيظة بعض الاطراف واهمهم: جمهورية مصر العربية، والامانة العامة لجامعة الدول العربية على اساس ان هذا المقترح سوف ينهي جهود ضمنية تم بذلها على مدى سنوات طويلة منذ العام ١٩٧٤، وما نتج عنها من قرارات ومقترحات لاعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، حيث اشارت جامعة الدول العربية الى أن المبادرة الخليجية تهدف للقول أن "امن الخليج لا يرتبط بتحقيق الامن في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي لا يتأثر بامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية". وعليه فانها عدت تجزئة الأمن في الشرق الاوسط ضربة لجهودها حيال هذا الموضوع، وخاصة مبادرة الجامعة العربية في عام ٢٠٠١، حيث قدمت الأمانة العامة مقترح اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، خاصة اذا علمنا ان المندوب السوري أخذ على عاتقه صياغة اتفاقية تتعلق بموضوع حظر السلاح النووي، والمندوب الكويتي أخذ على عاتقه تقديم مقترح يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، هذا وقد كان من نتيجة هذه المساعي حدوث تقاطع في المواقف بين دول الخليج العربي من جهة، والامانة العامة لجامعة الدولة العربية من جهة اخرى حيال هذا الموضوع. على الرغم من أن الباحثين في مركز الخليج قاموا بدراسة ومناقشة ابعاد المشروع من جميع جوانبه قبل طرحه وكانوا على دراية تامة بالمشروع الذي كان قد مر على طرحه بشكل رسمي فترة جاوزت ربع قرن من الزمن ، لذا كان من واجبهم وخدمة للمصلحة العربية العليا التيقن من عدم وجود

تعارض بين الفكرتين على الرغم من ان المشروع الشرق اوسطي الشامل لم يعد سوى فكرة تتغنى بها القيادات السياسية العربية من حين لآخر وعلى امتداد ثلاثة عقود زمنية ، وعلى الرغم من هذه الحقيقة المائلة كانت القضية الاساسية التي حرص عليها الباحثون تتمثل بمحاولة الكشف عن مدى الترابط وتشخيص التأثيرات سلباً أو ايجاباً التي سيولدها المشروع الخليجي على المشروع الشرق اوسطي، لقد عملت ما توصلت اليه المناقشات الاعتقاد بمصداقية المشروع الخليجي وعزز الايمان بعملية ومنطقية الفكرة . ان ما تم التوصل اليه يؤكد ان المشروع الخليجي قد يكون اكبر محرك لإحياء المشروع الشرق اوسطي وان الترابط العضوي بين المشروعين موجود بكل ابعاده الايجابية وان التأثيرات ستكون ايجابية في جزئها الاعظم. لذا ومنذ البدأ تم التأكيد على ان المشروع الخليجي هو (جزء من كل) ويمثل نقطة الانطلاق المحددة نحو المشروع الشرق اوسطي الطموح والواسع . وما هو الا مشروع مكمل ونقطة البداية وان كتب لها النجاح والتقدم ستكون لها مردودات كبيرة على امن واستقرار المنطقة. ولم ياتي المشروع الخليجي من فراغ، ولم يصبح عمداً لاحباط (المسيرة الخيالية الرائدة) للمشروع الشرق اوسطي التي لا وجود لها على ارض الواقع.وليس من أهداف المشروع الخليجي استثناء اسرائيلي بل على العكس هو مشروع مصمم نجاحه أن تحقق ليولد ضغوطاً كبيرة سياسية ومعنوية وقانونية على الأطراف الممتنعة وعلى رأسها إسرائيل وهو الضغط الذي لم تتمكن الدبلوماسية العربية على امتداد سنوات طويلة من تحقيقه وصمم ليستفيد من الدروس التي افرزتها تجارب الامم المتحدة الاخرى في التغلب على العقبات بعد عجز وعقم الدبلوماسية العربية واستسلامها للامر الواقع (برع، ٢٠١٤، ص: ٧٣-٧٤) .

إن مبادرة إعلان الخليج منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل، على الرغم من محدودية الرقعة الجغرافية التي تهدف الى شمولها تعد من المشاريع التي هي في اصلها وفي هدفها النهائي من المشاريع الطموحة والتي تهدف اولاً واخيراً الى اعلان منطقة الشرق الاوسط برمتها كمنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . لذا فإن أسس المبادرة تقوم على مبدأ المرحلية في تحقيق الهدف. وتؤمن هذه المبادرة بأن النجاح في إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل يسهل الخطوة الاولى لمشروع هو في اصوله

مشروع متكامل شامل يتم تطبيقه على مراحل. فأن النجاح في إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ربما سيؤدي الى تغيير سيكولوجية منطقة الشرق الأوسط ككل حيال هذا الموضوع فالنجاح في اعلان جزء من المنطقة سيؤدي الى ترسيخ المبدأ ويقود الى توليد ضغوط سياسية ومعنوية وربما قانونية على دول منطقة الشرق الأوسط الرافضة لمبدأ التخلي عن اسلحة الدمار الشامل. وبقدر تعلق الموضوع بالبرنامج النووي الإيراني فأن قلق دول الخليج ازاء هذا البرنامج هو قلق حقيقي خاصة وأن مفاعل بوشهر يقع في قلب المنطقة. وإن تشغيله قد يترتب عليه في حال حدوث خلل في المنشآت نتائج كارثية تصيب البيئة والحياة البشرية برمتها. وان الحل لهذا الموضوع يكمن في الاتفاق بين جميع المعنيين في المنطقة لاخلائها من كل سلاح نووي او تدميري . وان مثل هذا الاتفاق لا يتعارض مع الموقف الايراني المعلن الذي يقول ان البرنامج النووي الايراني مخصص للأغراض السلمية، مما يعني لا يوجد مبرر يحول دون الاتفاق على جعل المنطقة منطقة خالية من الاسلحة النووية ممكنة التطبيق والتنفيذ في ضوء المستجدات (العاني، ٢٠٠٦، ص: ٦٩-٧٠) .

وترى الدراسة أن موضوع جعل منطقة الخليج العربي، أو منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل قد لا ترد في أي إتفاق مستقبلي حول الملف النووي الإيراني، وإن وردت ستكون على استحيا ء ودون نص واضح وصريح، لأن ذلك سوف يُسهم في كونه حجة على (إسرائيل)، للإنضمام الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي زيادة الضغوط عليها للقبول بمبدأ التفتيش على منشآتها النووية .

المبحث الثالث

الخيار الثالث : تبني استراتيجية نووية خليجية مستقلة .

يحظى هذا الخيار باهمية كبيرة من خلال اعتبارات عدة اهمها ، إن امتلاك إيران للسلاح النووي يعني أن منطقة الشرق الأوسط دخلت حالة من السباق النووي، خاصة وأن إسرائيل ستبادر حتما في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي إلى التخلي عن سياسة الغموض النووي وربما تقدم على إجراء التجارب النووية، وهذا يعني إن مبادرات إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي سوف تتحول الى أفكار تنتمي للماضي (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٤) .

ومن هنا فإنه ليس من المضمون ان امتلاك ايران للسلاح النووي سوف يفيد في التصدي للتسلح النووي الإسرائيلي، لأن إيران ليست معنية بالتوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وليس لإسرائيل موقع واضح في الفكر الإستراتيجي الإيراني، بقدر ما تهتم ايران ببيئتها المجاورة في الخليج وآسيا الوسطى، وبالتوترات المزمنة بينها وبين الولايات المتحدة، ناهيك عن أن إيران ذاتها قد تتحول الى مصدر تهديد لأمن كثير من الدول العربية، خاصة منطقة الخليج (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٤) .

إن الأساس الذي يقوم على هذا الخيار هو أن تلجأ دول الخليج العربي الى امتلاك القدرة النووية وذلك عن طريق التعاون في ما بينها خاصة إذا أخذنا بنظر الإعتبار الوفرة المالية الضخمة التي تشهدها البلدان النفطية الخليجية والتي تدير مليارات الدولارات إلى خزائن هذه الدول، حيث يشير تقرير حديث لـ (معهد ماكنزي العالمي) على سبيل المثال الى عوائد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام فقد تتراوح بين ٥ – ٩ تريليون دولار من الاعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٢٠ ، أو أن تلجأ إلى التعاون مع الدول الأجنبية مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، خاصة إذا أدركنا أن هذه الدول تعاني من اوضاع اقتصادية متردية تجعلها مستعدة لبيع خبرات التكنولوجيا النووية لدول مجلس التعاون الخليجي (ياسين، ٢٠١١، ص: ٩٧) .

وينطبق هذا الخيار أيضاً في حال امتلاك إيران للسلاح النووي يعني أن اليات المنظومة العالمية لمنع الإنتشار النووي. وفي الصميم منها معاهدة حظر الإنتشار النووي، قد عجزت عن وقف إنتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وربما يؤدي هذا الوضع الى إنهيار هذه

المنظومة بالكامل، مع ما يترتب على ذلك من سعي الدول المتضررة لحماية أمنها الوطني بالكيفية التي تراها مناسبة وفي ضوء التحديات التي تحيط بها (محمود، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٤).

وهذا الخيار قد يكون جذاباً الا ان قلة من الدول في المنطقة تمتلك مثل هذه القدرة والأقل منها هي الدول التي تمتلك بنية تحتية يمكن الاستفادة منها في السعي لامتلاك هذا القدرة وحتى لو فعلت ذلك فلن تتمكن من تحقيق غايتها قبل عقود من الزمن فتبني هذا الخيار يحتاج الى طريق عملي طويل وفترة قد لا تقل عن ثلاثة او اربعة عقود بين مد وجزر مع القوى الدولية (تشوبين، ٢٠٠٧، ص: ٢٠١) .

وهكذا فقد أعلنت دول الخليج تتقدمها المملكة العربية السعودية عن اهتمامها بتطوير طاقاتها وقدراتها النووية. وفي أثناء قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الرياض في كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٦ ، عكف مسؤولون من البحرين والكويت وسطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على بحث انشاء برنامج نووي مشترك يخصص للأغراض السلمية (رسل، ٢٠٠٨، ص: ١٣) .

وتقف المملكة العربية السعودية في صدارة المرشحين الأكثر ترجيحاً لاتخاذ خطوة كهذه فالمملكة من دون شك تخشى من فرضية ان تصبح ايران حائزة للسلاح النووي مما يعني تفوقاً لا يسعها قبوله داخل حلبة التنافس للامساك بزمام القوة والهيمنة في منطقة الخليج والسعوديون في وضع افضل يمكنهم من بناء قدرات تتيح لهم الحصول على اسلحة نووية، اذ تضم مؤسستهم العسكرية البنى الاساسية لمنظومات القذائف البالستية والتي انشأت يوم اشتروا قذائف متوسطة المدى سراً من الصين منها طراز (سي أس أس – ٢) ابان عقد الثمانينات وبالرغم من قدم هذه القذائف وضعف الاعتماد عليها، واقتصار تشغيلها على الوقود لشراء قذائف باليستية متطورة باكستانية الصنع جديرة بالاعتماد عليها وتعمل بالوقود الصلب، ولعلهم سيقدمون للباكستانيين مكافآت سخية مقابل حصولهم على رؤوس حربية نووية وخبرات فنية باكستانية بقصد بناء قوة ردع نووية فوق الاراضي السعودية تشكل ثقلاً مضاداً أمام القوة النووية الايرانية، فالسعودية لديها القدرة على الحصول على السلاح النووي بهدف احداث توازن للقوى من الجانب الايراني عن طريق شراء هذا السلاح جاهزاً من الدخول في تعقيدات تصنيعه محلياً (رسل، ٢٠٠٨، ص: ١٢–١٣) .

كما وقعت المملكة العربية السعودية اتفاق تعاون نووي مع كوريا الجنوبية ويشمل خطة دراسة جدوى بشأن بناء مفاعليين نويين في المملكة. ووقع الاتفاق في العاصمة السعودية من طرف (الملك سلمان بن عبدالعزيز) والرئيسة الكورية (بارك كون هي) وذكرت وكالة الانباء السعودية "واس" ان " المذكرة هي مذكرة تفاهم حول برنامج التعاون النووي لبناء الشراكة الذكية والبناء المشترك للقدرات البشرية النووية والبحث العلمي، وقعها من الجانب السعودي، رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة الدكتور (هاشم بن عبدالله يماني) فيما وقعها عن الجانب الكوري وزير العلوم وتقنية المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي (تشوي يانج هي). ويرى مراقبون ان هذا الاتفاق يشير الى رغبة متعاظمة لدى دول الخليج في اكتساب المهارات النووية مع تزايد القلق من طموحات ايران النووية، بالاضافة الى مساعي هذه الدول لتقليص كميات النفط المستخدمة في توليد وانتاج الطاقة الكهربائية وما ينجم عنه من تلوث كبير (رسل، ٢٠٠٨، ص: ١٢-١٣) .

وقال الأمير (تركي الفيصل) رئيس المخابرات السعودية السابق في مؤتمر امني في العاصمة البحرينية المنامة في العام الماضي: (ان الضرورة للحفاظ على امننا تدفعنا الى العمل على ايجاد توازن مع ايران بما في ذلك المعرفة النووية والاستعداد لاي احتمالات في الملف النووي الايراني) وقال ان اي فرق لهذا التوازن سيتيح للقيادة الايرانية استغلال كل الثغرات لالحاق الضرر بدول الخليج العربي (رسل، ٢٠٠٨، ص: ١٢-١٣) .

واتفقت السعودية والولايات المتحدة الامريكية في ١٦ أيار٢٠٠٨ على التعاون في مجال الاستغلال الامثل للطاقة النووية للاغراض السلمية حيث ستقوم الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة السعودية في تلبية متطلبات الطاقة النووية لتوظيفها في مجال الطب والصناعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك طبقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلتزم السعودية بالمعايير الدولية لحظر الانتشار النووي ومكافحة الارهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل وعدم السعي للحصول على التكنولوجيا الحساسة والتي تتعارض مع التزاماتها بهذا الشأن (البهنساوي والصعيل، ٢٠٠٧) .

وفي ٢١ نيسان ٢٠٠٨ تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين وزير خارجية الامارات العربية المتحدة الشيخ (عبدالله بن زايد ال نهيان)، ووزيرة الخارجية الامريكية (كونداليزا رايز) (القعيص، ٢٠٠٨) .

ووقعت البحرين عقدا مشابها في واشنطن في ٢٥مارس٢٠٠٨ يتضمن بناء مفاعل نووي للطاقة السلمية (عباس، ٢٠١٢، ص: ١٧٤) .

في الحقيقة ان دول الخليج في مسعاها لامتلاك برامج نووية متقدمة سواء بالاعتماد على قدراتها الذاتية او بالتعاون مع دول اخرى تواجه صعوبات كبيرة منها (نور الدين والعمري، ٢٠٠٥، ص: ١٣٩-١٤١) :

١- ان دول الخليج العربي تفتقر الى الكفاءات والخبرات العلمية والفنية العاملة في المجال النووي وهذا يعد معوقا يقف بوجه دول الخليج العربي في امتلاكها برامج نووية متطورة بالاعتماد على خبراتها الذاتية.

٢- ان دخول دول الخليج العربي في مجال الصناعة النووية يؤدي الى جعل هذه الدول تتحمل تكاليف باهظة وبالتالي يؤدي ال ارهاق اقتصاديات هذه الدول وان كانت تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة وثروات مالية هائلة.

٣- ان دخول دول الخليج العربي في تعاون مع الدول الاجنبية مثل الهند او باكستان او كوريا الشمالية في سبيل الحصول على التكنولوجيا النووية، او على الاسلحة النووية فرضا"، سيكون له انعكاسات سلبية على امن الخليج العربي، اذ ان التعاون مع هذه الدول قد يجعل دول الخليج عرضة للابتزاز من قبل هذه الدول من ناحية، ومن ناحية اخرى فان هذه الدول تعاني من مشاكل وصراعات فمثلا هناك الصراع الهندي – الباكستاني. كما تعاني الهند من مشاكل مع الصين ، اما كوريا الشمالية فكما هو معلوم فهي على خلاف مع كوريا الجنوبية، ونظرا لذلك فان الازمة اذا

ما تصاعدت بين هذه الاطراف إلى حد استخدام القوة المسلحة فان دول الخليج العربي لا تستطيع أن تعفي نفسها من مساندة الطرف التي دخلت معه في تعاون ، وبالتالي فان معول دول الخليج على التكنولوجيا النووية والاسلحة من هذه الدول سيخدم مصالح تلك الدول في تحقيق التوازنات الاقليمية وسيدخل دول الخليج العربي في صراعات هي بعيدة عنها وبالتالي يكون لها آثار سلبية على امن الخليج .

٤- ان هناك قوى اقليمية ليس من مصلحتها امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي برامج نووية متقدمة، وهي بذلك قد لا تسمح لدول الخليج اذا ما قررت ذلك بامتلاك الاسلحة النووية ولا سيما اسرائيل، اذ ان امتلاك دول الخليج للرؤوس النووية ووسائل ايصالها (كالصواريخ والطائرات) يشكل خطرا كبيرا على أمن الكيان الصهيوني وان كان هذا الكيان يمتلك ما يقارب ٢٠٠ رأس نووي ، وبلا شك ان العرب بامتلاكهم رأسين نوويين فقط يكونون قادرين على ردع اسرائيل وتدميرها. وتبعا لذلك فان اسرائيل لا تسمح لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بامتلاك هذه الاسلحة أو اية دولة اخرى ولنا في تدمير البرنامج النووي العراقي خير مثال . وان التحليل لا يستبعد قيام اسرائيل اذا ما باشرت دول الخليج العربي بتنفيذها برامجها النووية بضرب المنشات النووية ونسفها، كما فعلت اسرائيل عام ١٩٨١ بقصف المفاعل النووي العراقي بالطائرات وتدميرها. كما ان ايران نفسها لا تسمح لدول الخليج بامتلاك مثل هذه البرامج النووية وتطويرها لانتاج السلاح النووي، ولا سيما ان ايران راغبة بان تكون الضامن لامن الخليج العربي.

٥- هناك قوى دولية كالولايات المتحدة الامريكية لا ترغب في امتلاك دول الخليج للاسلحة النووية وذلك من اجل استمرار اعتماد هذه الدول على الحماية الامريكية، ولكي تكون قريبة من مصالحها الحيوية في المنطقة كما ان امتلاك هذه الاطراف للاسلحة النووية سيحول دون تمكن الولايات المتحدة من خوض اي مواجهات اقليمية ضد القوى التي تسعى لتحقيق اهداف خاصة بها من

جانب، ومن جانب اخر فان الولايات المتحدة تسعى الى الحفاظ على امن حليفتها في منطقة الشرق الاوسط (اسرائيل)، ولذلك فانها قد تمنع دول الخليج العربي من امتلاك الاسلحة النووية، لان دول الخليج بامتلاكها للاسلحة النووية تشكل خطرا كبيرا على امن الكيان الصهيوني، وتبعا لذلك فان من الصعوبة على دول الخليج تحقيق هذا الخيار وامتلاك الاسلحة النووية. ويرتبط بما سبق ان هناك عددا من الاشكاليات العملية المترتبة على محاولة بعض الدول الخليجية تنفيذ هذا الخيار سواء من حيث الطرف او الاطراف التي يمكن ان تتبناه، وكيفية توزيع الاعباء المالية والعلمية، وطبيعة التعامل مع التحديات القائمة في البيئة الدولية امام من يحاول امتلاك السلاح النووي في ظل قيود دولية عديدة (العكلة، ٢٠١٣، ص: ٣٨٢) .

ان مسوغات توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية يرتكز على مجموعة من الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية التي ترتبط بالامن القومي فمن الناحية الاقتصادية يلاحظ ان دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من كونها رئيسية في مجال انتاج النفط والغاز الطبيعيين، وان هذا لا ينفي حقها او حاجتها الكبيرة الى انتاج الطاقة النووية في اطار الاستعدادات الاستراتيجية، لمرحلة ما بعد النفط، لذلك فان التخطيط المستقبلي لضمان توفيرها وعدم الارتهان الى موارد ناضبة يعد عنصرا اساسيا لاي تخطيط مستقبلي من هذا النوع (البهنساوي والصعيل، ٢٠٠٧) .

وعلى الرغم من ان توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية يرتكز على مسوغات استراتيجية واقتصادية، الا ان هناك العديد من الاسباب التي اخفت على المسوغات السياسية والعسكرية اهمية خاصة تتمثل في ان الاعلان عن هذا التوجه الخليجي الايراني، فضلا عن تصاعد تهديدات الحرب على الارهاب، وما تحمله من تهديدات خفية او ظاهرة والتي تنعكس سلبا على طبيعة العلاقات الخليجية – الايرانية، كما ان التصريحات التي صدرت من قبل القمة

الخليجية التي عقدت بالرياض في العام ٢٠٠٧ والتي تمحورت حول مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والتي سوف تحفز العديد من الدول الى المبادرة للدخول في برامج نووية سرية او علنية بهدف تشكيل معادلة توازن امنية عسكرية في المنطقة ولحماية مصالحها وهـــذا ينطبق على دول مجلس التعاون (البهنساوي والصعيل، ٢٠٠٧) .

مما سبق يمكن القول ان توجه دول الخليج نحو حيازة وامتلاك الطاقة النووية يعود الى سببين وبعدين اساسيين (الخطاف، ٢٠٠٧) :

١- ان دول مجلس التعاون الخليجي لن تقف مكتوفة الايدي حيال طموحات ايران النووية .

٢- ممارسة الضغط على الولايات المتحدة الامريكية، ودفعها الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على ايران في سبيل الحد من سياستها الهادفة الى السيطرة على المنطقة .

واخيرا يمكن القول ان امتلاك دول الخليج للطاقة النووية يعتبر بموجب هذا الخيار ضرورة حيوية لمواجهة القدرات النووية الايرانية وتحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ولضمان عدم الخضوع للابتزاز من جانب ايران وهي مسائل سوف تكون لها قيمتها الكبرى في ظل حالة السيولة الشديدة التي يمكن ان تترتب على امتلاك ايران للسلاح النووي وتحولها الى قوة نووية كبرى، ولكن ذلك سيواجه بمعوقات كبيرة ومحددات تضعها الدول الاقليمية والدولية. أما موضوع التقنية النووية للأغراض السلمية فقد دخلت حيز التنفيذ فعلاً في بعض الدول العربية كما اشارت الدراسة. وخاصة في السعودية، والامارات، ومستقبلاً في الاردن، ويذهب بعض اصحاب نظرية المؤامرة للقول بأن تشجيع الدول الكبرى لذلك، هو رغبة هذه الدول في التخلي عن المسارات النووية للاغراض السلمية نظراً لتكلفتها العالية، ومخاطرها المحتملة على الانسان والبيئة، فأرادت ان تُبقي عجلة هذه الصناعة مستمرة، وبالتالي تسعى الى نقلها الى

خارج اراضيها، وتحقق ارباحاً إقتصادية، فكانت ان سهّلت واقنعت هذه الدول بجدواها، مع العلم ان امكانات استخدام الطاقة البديلة المتوفرة وخاصة الطاقة الشمسية في المنطقة العربية هي اقل كلفة ومخاطر وأكثر جدوى، من وجهة نظر المختصين في قضايا الطاقة المتجددة .

ان الازمة النووية الايرانية لها انعكاسات كبيرة على امن دول الخليج ومصالحها الاساسية في حالة حدوث تطورات في الازمة خاصة في حالة التصعيد سواء في حالة فرض عقوبات على ايران او شن هجمات عليها او في حالة اقدام ايران بالفعل على صنع السلاح النووي. وهذا ما يتطلب الاستعداد له سواء من خلال سياسة عربية مشتركة او على الاقل من تلك التطورات وتستعد لها من كافة النواحي .

ان هناك دروساً محددة يمكن استخلاصها من الازمة النووية الايرانية ومن التطورات الجارية على الساحة الاقليمية والدولية ومن ابرزها ، ان تتمسك دول الخليج بنظام حظر الانتسار العالمي الذي يستند الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ والذي بموجبه تتحقق الرقابة على انشطة ايران النووية ويتم ضمان ابقاء هذه الانشطة ضمن الحدود المسموح بها وضمان عدم تحولها الى انشطة نووية عسكرية مما ينعكس ايجابا على امن منطقة الخليج، او يمكن ان تتبنى دول الخليج موقفا يؤمن بضرورة قيام اتفاق اقليمي يشمل دول الخليج، وربما منطقة الشرق الاوسط بشكل عام واسرائيل بشكل خاص، يهدف الى ترسيخ الاسس القانونية لاعلان المنطقة " منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل" وان تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هـذا المبدأ بالاستناد الى تدابير تحقق وتفتيش ورقابة دورية ، في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بحيث لا تكون بعيدة عن التطورات العامة الجارية في هذا المجال خاصة وان تطوير القدرات في المجال النووي يعتبر بحد ذاته خطوة هامة على طريق مواجهة التحدي النووي الايراني هذا من جانب ، ومن جانب اخر وما يعزز فرضية التاكيد على التمسك بنظام حظر الانتشار العالمي هو

ما تشهدة مدينة لوزان السويسرية هذه الايام من مفاوضات عسيرة بين مجموعة (٥+١) وايران من أجل التوصل الى حل توافقي حول برنامج ايران النووي وان اليوم هو يوم الثلاثاء الموافق ٣١ آذار ٢٠١٥ ، هو اليوم الاخير ضمن السقف الزمني المحدد لابرام اتفاق بين الاعضاء الدائميين في مجلس الامن والمانيا من جانب ، وايران من جانب اخر، ومن خلال متابعة اعلامية مكثفة تم تمديد المفاوضات الى يومي الاربعاء والخميس ١ – ابريل ٢٠١٥ من اجل حل العقد الاخيرة وابرام اتفاق اطاري يحول دون تطوير ايران لقدراتها النووية خارج نطاق التزاماتها الدولية مقابل رفع تدريجي للعقوبات الدولية المفروضه عليها بموجب قرارات مجلس الامن النافذه والتي تطالب ايران برفعها حزمة واحدة في حين تصر الدول المتفاوضة وخاصة الولايات المتحدة على رفع تدريجي من اجل التحقق من تنفيذ ايران لالتزاماتها بموجب الاتفاق المنشود . وفي مساء يوم الخميس الموافق ٢ ابريل ٢٠١٥ أعلن وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف ووزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي (فيدريكا موجريني) في مؤتمر صحفي عن التوصل إلى الاتفاق الإطاري الرئيسي الذي تم التوصل إليه بعد مناقشات مطوله وحرجة في مدينة لوزان بسويسرا (متابعة اعلامية للمفاوضات وابرام الاتفاق من خلال قناة الحدث الفضائية ، قناة الجزيرة، قناة العربية) .

وفيما يلي بنود الاتفاق الاطاري :

١- مدة الاتفاقية : سيكون الاتفاق سارياً لمدة (١٠) سنوات ، تفرض خلالها قيود ورقابة صارمة على البرنامج النووي الإيراني .

٢ – تخصيب اليورانيوم : تواصل إيران تشغيل (٦) آلاف جهاز طرد مركزي من أصل (١٩) ألف جهاز طرد مركزي لديها حاليا وسوف تواصل تشغيل (٥) آلاف جهاز طرد مركزي العمل في منشأة نتانز لتخصيب اليورانيوم. وسيتم جمع (٥) آلاف جهاز طرد

مركزي آخر في منشأة نتانز وتوضع تحت حراسة مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن تكون هناك منشأة أخرى لتخصيب اليورانيوم في ايران باستثناء نتانز .

٣- مخزون إيران من اليورانيوم المخصب : تخصيب مخزون اليورانيوم المخصب إلى مستوى منخفض يتراوح بين ٣.٥% إلى ٥% تحت يد إيران ، والذي يصل حالياً إلى ٨ أطنان سيتم خفض تخصيبه إلى المستوى الذي لا يمكن استخدامه لانتاج أسلحة نووية أو يتم إخراجه من إيران .

٤- منشأة فوردو النووية في باطن الأرض : يتم تغيير الغرض من المنشأة .. من منشأة لتخصيب اليورانيوم إلى مركز أبحاث نووية – فيزيائية. وسيتم تشغيل عدد (١٠٠٠) ألف جهاز طرد مركزي فيها، ولكن ليس لتخصيب اليورانيوم. ولن تكون هناك مواد نووية انشطارية في المنشأة .

٥- مفاعل آراك النووي الذي يعمل بالماء الثقيل : سوف يساعد المجتمع الدولي إيران على إعادة تصميم المفاعل بحيث لايمكنه انتاج مواد يمكن أن تستخدم في انتاج أسلحة نووية.

٦- الرقابة : يتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى جميع المنشآت النووية وتوقيع إيران وتصديقها على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، والذي يقضي بانه باستطاعة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بزيارات مفاجئة لأى منشأة يشتبه بها في إيران دون قيد أو عائق. ويمكن للوكالة استخدام التكنولوجيا المتقدمة لاغراض عملية الرقابة .

٧- البحث والتطوير : يمكن لإيران أن تواصل عمليات البحث والتطوير على أجهزة الطرد المركزي المتقدمة خلال العشر سنوات مدة سريان الاتفاقية، وفقا للاتفاقات التي تتوصل إليها مع الدول الكبرى .

٨- نظام العقوبات : بعد تطبيق هذه الاتفاق الشامل من جانب إيران سيتم رفع كل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المجالات المصرفية والتأمين والنفط فوراً . وسيتم بلورة قرار جديد في مجلس الأمن الدولي يحل محل القرارات الست السابقة للمجلس والتي فرضت العقوبات على إيران، وسيحدد القرار أيضاً أي العقوبات ستبقى قائمة .

وسيتم متابعة ابرام اتفاق نهائي بحلول ٣٠ من حزيران ٢٠١٥ من اجل تثبيت الاتفاق وذلك من خلال عقد اتفاقية شاملة لمدة لاتقل عن (١٠) سنوات ، ووفقا للتصريحات الامريكية بعد ابرام الاتفاق فان مخالفة بنوده يعني ان كل الخيارات مفتوحة لمعالجة حالة الخرق بما فيها العمل العسكري وتجديد العقوبات الاقتصادية وبشكل اشد صرامة .

الخاتمة :

يعد البرنامج النووي الايراني من اكثر القضايا التي اثارت جدلا وتساؤلات عالميه واقليميه كونه يتعلق اولا ، بدولة شرق اوسطيه في مجال تنظر فيه اسرائيل انها يجب أن تكون القوه الاكثر اهميه فيها وهي من تمتلك الحق في امتلاك هذا السلاح فقط ، وثانيا". فان ايران قوه ذات توجهات ايديولوجيه دينيه متعارضه مذهبيا" مع اغلب محيطها الاقليمي ولا سيما العربي وبالذات الخليجي . وهو ما يثير الشكوك والقلق من قبل هذه الدول خاصة دعوات ايران التي تحولت إلى مبدأ رئيسي في السياسه الخارجيه الايرانيه،لتصدير الثوره وهذا الواقع أفرز شكوكا" ومعارضه الدول الاقليميه من السعي الايراني بامتلاك السلاح النووي على الرغم من الدعوات الاخيره بان برنامجها النووي هو للاغراض السلميه فقط واذا عدنا إلى المحيط الدولي فان الولايات المتحده الامريكيه والدول الغربيه عموما تنظر إلى أن فرضية امتلاك ايران للسلاح النووي سيمثل خطرا" لحلفائها في المنطقه وخاصة دول الخليج العربي ، كما أنه يهدد مصالحها الاستراتيجيه كون أن النظام الايراني يحمل توجهات توسعيه باجنده ايديولوجيه ويتدخل بشكل مباشر في ازمات الشرق الاوسط خاصة بعد ما يسمى (بثورات الربيع العربي) التي اثبتت هذا السعي من خلال تواجدها الواضح والمباشر في اغلب هذه الازمات وعلى راسها سوريا و حاليا اليمن .

النتائج .

من خلال دراستنا لاثر البرنامج النووي الايراني على العلاقات الايرانية ـ الخليجية توصلنا إلى نتائج عدة يمكن اجمالها بالاتي .

١. لقد مر البرنامج النووي الايراني بمراحل وتطورات بداً من النشاة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي وضع القواعد الاساسية لهذا البرنامج بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوالت تطورات البرنامج خاصة بعد انضمام ايران إلى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٧٠ م ويُظهر ما تقدم أن نواة البرنامج النووي كانت بأيدي امريكيه وغربية بعد التعاون الايراني .
٢. أن هذه المنطقة ربما تكون هي الاقرب إلى تاكيد فرضيتنا التي استندت إلى أن الجانب الايديولوجي وسعي ايران إلى تصدير الثورة اثار مخاوف وشكوك محيطها الاقليمي الذي

يتعارض مع هذه الايديولوجية والذي يبتعد عن الجانب الديني في ادارة الدولة خاصة دول الخليج التي نحّت الأيدولوجية جانباً في إدارة دولها ، وتعتمد على التنمية الاقتصادية والرفاهية اساس تطور بلدانها واساس لعلاقاتها الخارجية .

٣. أن البرنامج النووي الايراني اسهمت في تطوره متغيرات سياسية واقتصادية وايديولوجية، كما اسهمت محددات في اعاقة هذا البرنامج وتاخره وهذه التحديات داخلية واقليمية ودولية واذا عدنا إلى المتغيرات فان السياسي منها تمثل في قناعة المسؤولين الايرانيين بان التكنولوجيا النووية تزيد من قوة ايران، اما المتغير الاقتصادي فان ايران تعول على البرنامج النووي لتطوير برامجها الاقتصادية والتنموية، اما المتغير الايديولوجي فقد اسهم هو الاخر في تطوير البرنامج النووي من خلال الاعتقاد بان قدرة العالم الاسلامي تعتمد على قدرة ايران العسكرية باعتبارها وحسب تصورها بانها الوحيدة القادرة على الدفاع عن مصالح المسلمين .

٤. ان التحديات التي تواجه البرنامج النووي الايراني تحديات داخلية متمثلة في اختلاف الرؤى للانظمة السياسية المتعاقبة في ايران حول كيفية التعامل مع البرنامج النووي، كما أن هناك عامل داخلي اخر متمثل باتجاه الراي العام الايراني خاصة بعد فرض العقوبات الدولية وتدهور الاقتصاد الايراني، اما على المستوى الاقليمي فان اسرائيل وتركيا والهند والباكستان ودول الخليج العربي تعد من القوى الاقليمية المعارضة لتطوير البرنامج النووي الايراني .

٥. أن ما تقدم من نتائج اظهر عدم استقرار في مسيرة العلاقات الايرانية – الخليجية حيث أن ادراك دول الخليج للدور الايراني السلبي في زعزعة النظام الامني الخليجي من خلال ايمان ايران باهمية تصدير الثورة واستمرار احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث وتبنيها استراتيجية المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودعم المعارضة والتجمعات ذات الصبغة الايديولوجية والمذهبية في دول الخليج العربي وهذا الواقع اسهم في توجة دول مجلس التعاون الخليجي نحو مواجهة الطموح الايراني خاصة في منطقة الخليج مما اسهم في تراجع العلاقات الايرانية الخليجية .

٦. أن ازمة البرنامج النووي الايراني وما وصلت الية بموجب اتفاق لوزان يحتم على دول الخليج اتخاذ عدة خيارات تتمثل في دعم حظر الانتشار النووي باعتباره الضمانه لجعل

المنطقة والعالم خال من السلاح النووي في ضوء احكام معاهدة عدم الانتشار ، فضلا عن ما تضمنه الاتفاق الاطاري في لوزان من الزام ايران بالانضمام للبروتوكول النموذجي الاضافي الثاني لانظمة الضمانات لعام ١٩٩٧ لتأكيد مصداقية التزاماتها وخضوع جميع مرافقها النووية للتحقق والتفتيش والمراقبة بشكل اكثر اقحاميه وصرامه وفعالية .

التوصيات .

من خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهي كالاتي :-

١- في تداعيات ازمة البرنامج النووي الايراني يتحتم على صانع القرار السياسي الخارجي الالتزام بما تعهد به من التزامات دولية بحظر حيازة السلاح النووي واستثمار وتفعيل الاحكام الاخرى في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ بشان شرعية امتلاك برنامج نووي مخصص للاغراض السلمية فضلا عن التمسك باحكام المعاهدة الداعية إلى التوصل إلى وقف سباق التسلح النووي ، وابرام معاهدة دولية لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة النووية وتدمير تلك الاسلحة على أن تكون صارمة وشديدة الفعالية وملزمة لجميع دول العالم وفقا لاحكام المادة السادسة ومغادرة الحالة التمييزية التي تضمنتها احكام معاهدة حظر انتشار بتقسيمها العالم إلى دول حائزة شرعا للسلاح النووي وهي الدول الخمس التي اجرت تفجيرا نوويا قبل ١ كانون الثاني ١٩٦٧ ودول لايحق لها حيازة السلاح النووي وهي الدول الاطراف الاخرى .

٢- على ايران كدولة حائزة لبرنامج نووي متقدم أن توظف مفاوضاتها من جراء برنامجها بين مجموعة (٥+١) وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين فضلا عن المانيا ، من خلال طرح مبادرات لها انعكاسات وظيفية على مسيرة نزع السلاح اي من الممكن أن تدفع ايران من خلال مفاوضاتها مع الدول الكبرى لضرورة التوصل إلى معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية وفق ما توصلت اليه اللجان المتتالية المشكلة لهذا الغرض في مؤتمر نزع السلاح (Conference On Disarmament) بهدف التوصل إلى معاهدة في هذا المجال وبهذا فان جميع الدول تصبح ملزمة بعدم انتاج هذه المواد لصناعة السلاح النووي بما فيها الدول الحائزة وتدمير المخزون منها .

٣- على دول المنطقة استثمار ازمة البرنامج النووي الايراني واستغلال مفاوضاتها مع الدول الكبرى من خلال تفعيل التزام هذه الدول اثناء مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة حظر الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ بعقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى معاهدة دولية لجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الزام اسرائيل بهذا الالتزام واخضاع منشاتها النووية للرقابة والتفتيش والتحقق من قبل فرق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونزع سلاحها النووي .

٤- ضرورة التاكيد من خلال المفاوضات ولغرض ربط الحلقات المفقودة بهذا الجانب من خلال التاكيد على ضرورة سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (BT) وادخالها حيز النفاذ والتاكيد على ضرورة التزام الدول ال (٤٤) وفقا للمرفق الثاني من المعاهدة جميعها ودون تمييز بمصادقتها على المعاهدة والانضمام اليها خاصة الدول التي لازالت خارج نطاقها واهمها اسرائيل الهند ، الباكستان ، وبهذا فان هدف الشرق الاوسط باعتبارة منطقة خالية من الاسلحة النووية اصبح قريب المنال .

٥- على دول الخليج بشكل منفرد اوجماعي من خلال هيئة تابعة لمجلس التعاون تبني خطة لبناء مشاريع ومحطات نووية بهدف امتلاك حلقات علمية متقدمة لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال وعدم التراجع لان هذه التقنية اصبحت مقياس لنفوذ وقوة وهيبة الدولة ، وبالتالي استغلال الوفرة المالية والموارد البشرية لبناء مفاعلات وتوظيفها وفقا للالتزامات الدولية للاغراض السلمية كما تعمل القوى الاخرى القريبة والتي تشهر سلاح هذه البرامج وان كانت تدعي بانها سلمية للتاثير على امن هذه الدول واستقرارها .

٦- على الدول العربية وضع استراتيجية موحدة في مواجهة الملف النووي الايراني، لخطره على الامن القومي العربي في حال امتلكت ايران اي سلاح نووي، وبعد ايجاد هذه الاستراتيجية يمكن ان يكون هناك قنوات للحوار بين الجانبين العربي والايراني، والتي من شأنها ايجاد مواقف مشتركة لتخفيف حدة التوتر بينهما .

المراجع :

اولاً : المراجع العربية .

١ – ابو مغلي، محمد (١٩٨٢)، **العلاقات الايرانية – الامريكية واثرها على في الخليج العربي (١٩٤١ – ١٩٧٩)**، البصرة : مركز دراسات الخليج العربي .

٢ – ادريس، محمد (٢٠٠٦)، التحديات الاقليمية للبرنامج النووي الايراني، **مختارات ايرانية**، العدد ٦٦، ص: ١٠١–١٠٧ .

٣ – ادريس، محمد (٢٠٠٠)، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٤ – الاسطل، كمال (١٩٩٩)، **نحو صياغة نظرية لأمن دول التعاون الخليجي العربي**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٥ – الانصاري، عبدالحميد (٢٠٠٦)، متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الايراني، **مجلة ارآء حول الخليج**، العدد ١٦، ص: ٤ – ١٢ .

٦ – الاهرام (٢٠١١)، فيروسات الكمبيوتر ..حرب الموساد الجديدة ضد إيران، على الموقع :

http://www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/58933.aspx .

٧ – البلوشي، عمر (٢٠٠٧)، **مشروعية اسلحة الدمار الشامل وفقاً لقواعد القانون الدولي العام**، الجزائر: منشورات الحلبي الحقوقية .

٨ – البهنساوي، عادل والصعيل، تركي (٢٠٠٧) عوامل سياسية واقتصادية وقفت امام سعي الدول العربية للاستفادة من الدول النووية، صحيفة الشرق الاوسط السعودية، العدد (١٠٣٠٠)، ٩ شباط، ص: ٣ .

٩ – البّينة (٢٠٠٩)، أثر البرنامج النووي الايراني على منطقة الخليج العربي، على الموقع :

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=31076&lang= .

١٠ – الجزيرة.نت (٢٠٠٨)، نص قرار مجلس الامن ١٨٠٣ ضد ايران، على الموقع :

http://www.aljazeera.net/news/international/ .

١١ – الحرة (٢٠١٣)، إيران تعلن نيتها بناء مزيد من المفاعلات النووية في منطقة معرضة للزلازل، على الموقع : http://www.alhurra.com .

١٢ – الخطاف، سليمان (٢٠٠٧)، الطاقة النووية السلمية: خيار ام مصير، على الموقع:

. http://www.argaam.com/article/articledetail/17093

١٣– الدجاني، احمد (٢٠٠٠)، **تأملات في الردع النووي في عالمنا المعاصر**، الرباط : مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية .

١٤ – الدليمي، قاسم (٢٠٠٣)، **معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦**، بغداد: بيت الحكمة .

١٥ – الذيابي، جميل (٢٠٠٦)، نجاد وعود الثقاب، صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١٥٧٣٩، ٨ ايار، ص: ٣ .

١٦ – الراوي، رياض (٢٠٠٦)، **البرنامج النووي الايراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط**، دمشق : الاوائل للتوزيع والنشر .

١٧ – الرمضاني، مازن (١٩٩٤)، **السياسة الخارجية – دراسة نظرية**، بغداد: دار الشؤون الثقافية .

١٨ – الزبيدي، نصير (٢٠١١)، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، عمان: دار الجنان للنشر .

١٩ – الزواوي، محمد (٢٠١١)، إجتثاث النووي الايراني – ضرورة امريكية، مجلة البيان، على الموقع : http://www.albayan.co.uk/article.aspx?id=1529 .

٢٠ – الزيات، صفوت (٢٠٠٦)، الخليج النووي: التساؤلات الاربعة حول ايران النووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد ٢٠، ص: ٥٩ – ٦٣ .

٢١ – الشمري، حمدان (٢٠٠٧)، **الملف النووي الايراني : الى اين؟**، الكويت: مجلس الامة الكويتي .

٢٢ – الصدي، بازتاب (٢٠٠٤)، التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الايراني، **مجلة مختارات ايرانية**، العدد (٣٣)، ٦٥ – ٧١ .

٢٣ – العاني، مصطفى (٢٠٠٦)، **مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل: الواقع والمبررات**، دبي: مركز الخليج للابحاث .

٢٤ – العبودي، عبدالكاظم (٢٠١٣)، حول الزلازل في ايران والمنطقة وارتداداتها في السياسات والحروب الخفية والتلويث الاشعاعي المحتمل، على الموقع :

.http://www.albasrah.net/ar_articles_2013/0413/abdkadem_180413.htm

٢٥ – العجمي، ثقل (٢٠٠٥)، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام، **مجلة الحقوق**، العدد ٢، ص: ١٤٥ –١٥٢ .

٢٦ – العزاوي، سلمان (٢٠١٣) ، **حزب العدالة والتنمية ... دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية** ، عمان : دار آمنة للنشر والتوزيع .

٢٧ – العكلة، وسام الدين (٢٠١٣)، **التحدي النووي الايراني: حقيقة ام وهم**، دير الزور: دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر .

٢٨ – العمار، منعم والحمداني، عبدالرحمن (٢٠٠٧)، ايران وقابلية التكوين من جديد– رؤية جيواستراتيجية تحقق في الاستجابة لحقائق التغيير الدولي والاقليمي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٧، ص: ٢٢ – ٣٤ .

٢٩ – العمار، منعم (١٩٨٩)، **نحو إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية: دراسة في الشرق الاوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .

٣٠ – العمري، محمد (٢٠٠٥)، **القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .

٣١ – العناني، ابراهيم (١٩٩٩)، **الخيار النووي في الشرق الاوسط**، الندوة الفكرية لمركز المستقبل، جامعة اسيوط، جمهورية مصر العربية .

٣٢ – العيدروس، محمد (٢٠٠٢)، **جمهورية ايران الاسلامية والجزر العربية (١٩٧٩ – ١٩٩٧)**، القاهرة : دار الكتاب الحديث .

٣٣ – العيسى، احمد (٢٠١٣)، وزير الخارجية الكويتي: قلقون بشأن «مفاعل بوشهر».. وننتظر تقرير وكالة الطاقة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٢٥٧٦، الخميس ٢٥ نيسان، ص: ٥ .

٣٤ – العيسى، شملان (١٩٩٦)، الخلافات بين الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٠٦، ص: ٥١ – ٥٨ .

٣٥ – الغمري، محمد (٢٠٠١)، **المبادرة المصرية لنزع اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط وافريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٣٦ – القصاب، عبدالوهاب (٢٠٠٠)، التأثير الجيواستراتيجي لسياسة التسلح الايرانية، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد ٨، ص: ٤٠ – ٤٩ .

٣٧ – القصاب، عبدالوهاب (٢٠٠٢)، اثر الدوافع الداخلية في صياغة السياسة العسكرية الايرانية – سياسة تملك اسلحة الدمار الشامل مثلاً، **المؤتمر العلمي الاول لمركز الدراسات الايرانية**، جامعة البصرة .

٣٨ – القعيص، علي (٢٠٠٨)، مذكرة تفاهم بين الامارات وامريكا للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، جريدة الرياض السعودية، العدد (١٤٥٤٨)، ٢٣ نيسان، ص: ٨ .

٣٩ – اللباد، مصطفى (٢٠١٢)، العقوبات المفروضة على ايران، على الموقع :

www.marefa.org/index.php

٤٠ – النعيمي، احمد (٢٠١٢)، **السياسة الخارجية الايرانية ١٩٧٩-٢٠١١**، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع .

٤١ – الموسوي، موسى (٢٠٠٧)، **ثورة الخميني .. الثورة البائسة**، بدون دار نشر .

٤٢ – النعماني، محمد (٢٠١٠)، المواقف الصينية من ايران وبرنامجها النووي، على الموقع :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208417

٤٣ – اليامي، احمد (٢٠٠٦)، ١٧٣٧ قرار اممي يفرض عقوبات على ايران، صحيفة الرياض، العدد ١٤٠٦٢، ٢٤ كانون الاول ص: ١٣ .

٤٤ – اليان، كارين (٢٠١١)، تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران، على الموقع : http://www.nationalkuwait.com .

٤٥ – اليمي، اكرم (٢٠٠٦)، العراق واخطار النفوذ الايراني، صحيفة الحياة اللندنية، العدد (٥٦٣٢١)، ص: ١ .

٤٦ – انطوني، وآخرون (٢٠٠٤)، **النظام أطلسي – اوروبي والامن العالمي: في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،** ترجمة: حمود، فادي وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٤٧ – اوغور، حقي (٢٠١٠) ، تركيا وايران ... البعد عن حافة الصدام . في : محمد عبدالعاطي (محرر) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٢٧ – ٢٤٠ .

٤٨ – باحميد، مازن (٢٠٠٧)، قراءة في تداعيات الملف النووي الايراني، **مجلة البيان الاماراتية**، العدد ٢٣٨، ص: ٢٣٤ – ٢٣٩ .

٤٩ – باديب، محمد (٢٠٠٥)، العلاقات بين المجلس وايران والاعتبارات الامنية والدفاعية، **مجلة آراء الخليج**، العدد ٢٤، ص: ٢٤ –٣١ .

٥٠ – باكير، علي (٢٠٠٦)، حسابات الصين في الملف النووي الايراني، على الموقع :

http://alasr.me/articles/view/7582 .

٥١ – باهبري، سبأ (٢٠٠٦)، الدوافع الايرانية لاقتحام النادي النووي، جريدة الوطن السعودية، العدد ٢٠٢٨، ١٩ نيسان، ص: ٤ .

٥٢ – برع، صفا (٢٠١٤)، **البرنامج النووي الايراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية .

٥٣ – بسيوني، وفاء (٢٠١٣)، إيران .. تاريخ طويل من الزلازل المدمرة و"بوشهر" كابوس يؤرق الخليج، على الموقع : http://moheet.com .

٥٤ – بشارة، عزمي (٢٠١٢)، **العرب وايران**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .

٥٥ – بوقنطار، الحسن (٢٠١٢)، معاهدة منع إنتشار الاسلحة النووية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٠٤، ص: ١١٧–١٢٦ .

٥٦ – بومدين، هنيدة والعبدالرزاق، يوسف (٢٠٠٦)، أزمة الملف النووي الايراني وأنعكاساتها على منطقة الخليج العربي، **دورية الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية** بجامعة الكويت، العدد ١٣، ص: ٣٩ – ٤٦ .

٥٧ – تشوبين، شاهرام (٢٠٠٧)، **طموحات ايران النووية**، ترجمة: شيحا، بسام، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .

٥٨ – تقي الدين، رندة (٢٠١١)، مخاطر النووي الايراني، جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٧٥١٢، ١٦ أذار، ص: ٥ .

٥٩ – جريدة الدستور الاردنية (٢٠٠٦)، النقاط البارزة في القرار ١٦٩٦، العدد ١٤٠٥٢، ٣٠ آب، ص: ٢٠) .

٦٠ – جريدة الراية القطرية (٢٠١٣)، جاهزية تامة للتعامل المبكر مع حلات الطوارئ، العدد ١١٣٠٣، الخميس ١٨ نيسان، ص: ١٠ .

٧٠ – جريدة الشبيبة (٢٠١٣)، مسؤول عماني: السلطنة لن تتأثر بالمفاعل النووي، ٢٨ نيسان، على الموقع : http://www.shabiba.com/ .

٧١ – جلود، ميثاق (٢٠١١)، موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الايراني، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٣٠٤، ص: ٤٨ – ٤٩ .

٧٢ – حسين، زكريا (٢٠١١)، **أزمة البرنامج النووي الايراني : التحديات المتبادلة الايرانية – الاسرائيلية – الامريكية**، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع .

٧٣ –حقّي، سعد (٢٠٠٩)، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، عمان: دار اليازوري العلمية .

٧٤ – حقّي، سعد (٢٠٠٣)، انتشار اسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ١٢٧، ص: ١٨ – ٢٥ .

٧٥ –حقّي، سعد (٢٠١٠)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط٥، بغداد: شركة العاتك لصناعة الكتاب، المكتبة القانونية .

٧٦ – دسوقي، عيسى (٢٠٠٩)، **التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الاحمدي للنشر والتوزيع .

٧٧ – ذياب، احمد (٢٠٠٤)، الموقف الامريكي من القوى النووية الناشئة ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥، ص: ٥٣ – ٥٩ .

٧٨ – رسل، ريتشارد (٢٠٠٨)، **البرنامج النووي الايراني: الانعكاسات الامنية على دولة الامارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٧٩ – زكريا، حسين (١٩٩٥)، الترسانة النووية الايرانية: التهديد والمواجهة، **مجلة كراسات استراتيجية**، العدد ٢٨، السنة ٥، ص: ٩١ – ٩٨ .

٨٠ – ساليفان، وليم (١٩٩٨)، **امريكا وايران**، ترجمة : الشواف، نجدت، ط٢، بيروت: دار الملتقى للطباعة والنشر .

٨١ – سكاي نيوز (٢٠١٣)، خطط إماراتية لمواجهة "النووي الإيراني"، ٢٥ نيسان على الموقع: http://www.skynewsarabia.com .

٨٢ – شاكر، محمد (١٩٩٥)، دول عدم الانحياز وقضية التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٠ ص: ٦٢–٦٩ .

٨٣ – شاكر، محمد (٢٠١٢)، نظام منع الانتشار النووي عام ٢٠١٢، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٠٤، ص: ١٠٥ – ١١٤ .

٨٤ – شحادة، مهدي وبشارة، جواد (١٩٩٩)، **إيران : تحديات العقيدة والثورة**، باريس : مركز الدراسات العربي – الاوروبي .

٨٥ – صبري، محمد (٢٠٠٦)، مواقف الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الايراني، **مختارات ايرنية**، العدد ٦٤، ص: ١٢ – ٢١ .

٨٦ – صقر، عبدالعزيز (٢٠٠٦)، ايران النووية بين التخصيب والترهيب، جريدة الشرق الاوسط، السنة ١٥، العدد ١٠٠٠٠، ١٥ نيسان .

٨٧ – عباس، عامر (٢٠١٢)، **البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي**، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والادبية .

٨٨– عبدالرحمن، انور (٢٠٠٧)، تحديات الامن في الخليج ، على الموقع :

http://www.al-moharer.net/moh264/anwar_a_rahman264.htm .

٨٩ – عبدالغفور، ميسون (١٩٨٩)، **المضامين السياسية لنظام الضمانات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .

٩٠ – عبدالفتاح، بشير (٢٠٠٥)، المسألة النووية الايرانية : تسوية ام هدنة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٩، ص: ٣٣ – ٣٧ .

٩١ – عبدالفتاح، بشير (٢٠١٠)، الملف الايراني في العلاقات الصينية – الامريكية، على الموقع : http://digital.ahram.org.eg/ .

٩٢ – عثمان، احمد (١٩٦٩)، معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية: دراسات في القانون الدولي، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، المجلد الاول، ص: ١٣٩ – ١٤٨ .

٩٣ – عطية، ممدوح (٢٠٠١)، إنشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط، في : **الخيار النووي في الشرق الاوسط**، اعمال الندوة الفكرية في جامعة اسيوط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص: ٦٨ – ٨٥ .

٩٤ – علاي، ستار (٢٠٠٩)، **البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية**، بغداد: دار الحكمة .

٩٥ – علو، احمد (٢٠١٤)، الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية، على الموقع : http://www.lebarmy.gov.lb .

٩٦ – علوي، مصطفى (٢٠٠٧)، **مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج**، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

٩٧ – علي، مغاوري (٢٠٠٧)، الاقتصاد الايراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٨، ص: ١٢٤ – ١٢٩ .

٩٨ – عويس، رمضان (٢٠٠٢)، ايران والخليج: نقلة نوعية في العلاقات، على الموقع :

http://islamonline.net/ .

٩٩ – غانم، محمد (١٩٧٥)، **مبادئ القانون الدولي العام**، ط٣، القاهرة: دار النهضة العربية .

١٠٠ – غلوب، اغناك (١٩٨٥)، معاهدة انتشار الاسلحة النووية: إختبار الالتزامات، **حولية نزع السلاح**، العدد ١ ، ص: ٤٠ – ٤٦ .

١٠١– فتح الله، حسين (٢٠٠٦)، الدبلوماسية والقوة، **مجلة بيوز ويك العربية**، العدد ٢٩٣، ص: ٨ – ١٩ .

١٠٢ – فرانس ٢٤، (٢٠١٢)، وكالة الطاقة الذرية تفشل في التوصل الى اتفاق مع طهران حول مواصلة المحادثات، على الموقع: http://www.france24.com/ar/ .

١٠٣ – فريدمان، توماس (٢٠٠٦)، **العالم مسطح : تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة : الايوبي، عمر ، بيروت : دار الكتاب العربي .

١٠٤ – قناة العربية (٢٠١٤)، مفاوضات النووي تتواصل في مسقط، ٩ تشرين الثاني، على الموقع : http://www.alarabiya.net/ar/iran .

١٠٥ – كامل، عبدالعزيز (٢٠٠٦)، أزمة الخليج الرابعة – العالم ونوايا ايران النووية، صحيفة البيان السعودية، العدد ٢٢٨، ص: ٦٣ .

١٠٦ – كشك، اشرف (٢٠٠٥)، أمن الخليج بعد حرب العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٥٥، ص: ٥٢ – ٦١ .

١٠٧ – كشك، اشرف (٢٠٠٤)، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، **مجلة مختارات ايرانية**، العدد ٦٢، ص: ٥٩ – ٧٠ .

١٠٨ – كلام، صادق (٢٠٠٤)، **الثورة الاسلامية في ايران الاسباب والمقدمات**، ترجمة : محمد، هويدا، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة .

١٠٩ – كوخ، كريستيان (٢٠٠٦)، عام صعب على أمن الخليج، **مجلة أرآء حول الخليج**، العدد ٢٠، ص: ٤٥ – ٤٩ .

١١٠ – كوزهانوف، نيكولاي (٢٠١٢)، موقف روسيا بشأن برنامج ايران النووي، على الموقع : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy .

١١٢ – ماكنمارا، روبرت (١٩٧٠)، **جوهر الامن**، ترجمة : شاهين، يونس، عمان: مكتبة المدينة .

١١٣ – ماهر، محمد (١٩٨٠)، **نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية**، ط٢، القاهرة: مؤسسة دار النشر العربية .

١١٤ – مبروك، شريف (٢٠٠٧)، العلاقات الايرانية – الروسية : هل بدأت روسيا بالتخلي عن ايران؟، **دورية مختارات ايرانية**، العدد ٨٢، ص: ١١ – ٢١ .

١١٥ – مخيمر، اسامة (٢٠٠٥)، الملف النووي الايراني بين الترويبكا الاوروبية والضغوط الامريكية، **مختارات ايرانية**، العدد ٥٩، ص: ٨٢ – ٩١ .

١١٦ – مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٢)، إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج، على الموقع : http://studies.aljazeera.net .

١١٧ – مزاحم، هيثم (٢٠٠٦)، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٨٤، ص: ٢٥ – ٣٤ .

١١٨ – مسعد، نيفين (٢٠٠٢)، **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية**، ط٢ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

١١٩ – مطر، حسام (٢٠١٢)، هل يخشى الغرب برنامج ايران النووي ام النبوي ؟ ، على الموقع http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=210754 .

١٢٠ – مظلوم، محمد وعطية، ممدوح (٢٠١١)، **أزمة البرنامج النووي الايراني وأمن الخليج**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية .

١٢١ – مظلوم، محمد وعطية، ممدوح (٢٠١٠)، **الصراع النووي في قارة آسيا**، القاهرة : المكتبة الاكاديمية .

١٢٢ – معوض، جلال (١٩٩٨) ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

١٢٣ – مقلد، اسماعيل (١٩٨٥)، **الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الاساسية**، ط٢، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية .

١٢٤ – مقّلد، اسماعيل (٢٠١١)، **العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع**، القاهرة: المكتبة الاكاديمية .

١٢٥ – مقلد، اسماعيل (١٩٨٧)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل .

١٢٦ – محمد، سليمان (٢٠٠٦)، ايران النووية: ترف ام ضرورة؟، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٠٠٨٧، ١١ تموز .

١٢٧ – محمد، عدنان (٢٠٠٠)، التعاون التركي – الصهيوني وأثره على الأمن الوطني العراقي، **مجلة الدفاع**، العدد(٨)، ص ٢-٧ .

١٢٨ – محمود، احمد (٢٠٠٥)، **البرنامج النووي الايراني : آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة : وكالة الاهرام للتوزيع .

١٢٩ – محمود، احمد (١٩٩٨)، البرنامج النووي الايراني – التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٣١، ص: ٣١٢ – ٣٢٦ .

١٣٠ – محمود، احمد (٢٠٠٧)، الدور الروسي في الازمة النووية الايرانية، على الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=706229&eid=4285 .

١٣١ – محمود، احمد (١٩٩٩)، ايران وجهود تطوير الصواريخ البالستية، **مجلة السسياسة الدولية**، العدد ١٣٦، ص: ٢٥٧- .٢٦٤

١٣٢ – محمود، احمد (١٩٩٥)، مؤتمر منع الانتشار النووي – الاشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢١ ص: ١٧٣-١٧٩ .

١٣٣ – محمود، سريع القلم (٢٠٠٥)، **العقيدة الامنية الناشئة لايران**، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

١٣٤ – نزار، جعفر (١٩٧٩)، **الثورة الاسلامية في ايران وقائع واحداث**، طهران: مكتبة نرجس .

١٣٥ – نعمة، كاظم (١٩٨٧)، **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: شركة اياد للطباعة .

١٣٦ – نهار، غازي (٢٠٠٨)، المنظور الايراني لأمن الخليج : الواقع والخيارات، **مجلة النهضة**، المجلد التاسع، العدد ٣، ص: ٥٢ – ٦١ .

١٣٧ – هاس، ريتشارد وآخرون (٢٠٠٩)، **تدبر أمر الانتشار النووي في الشرق الاوسط**، بيروت دار الكتاب العربي .

١٣٨ – ياسين، عمار (٢٠١١)، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد ١٩، ص: ٩٦–١٠٢ .

١٣٩ – يوسف، عماد والصباغ، اروى (١٩٩٦) ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط** ، عمان : مركز دراسات الشرق الاوسط .

١٤٠ – CNN (٢٠١٣)، دول الخليج تدعو لفحص مفاعل بوشهر النووي بعد زلزال إيران، على الموقع : http://archive.arabic.cnn.com/ .

ثانياً : المراجع الاجنبية .

1 – Abootalebi ، A. (2007). Iran and the future of Persian Gulf Security ، **paper prepared at The Midwest Political Science Association Annual Meeting** ، Chicago ، Palmer House ، p32 .

2 – Beehner ، L (2007). Iran's Saudi Counterweight. New York: **The Council on Foreign Relations** ، Research Paper ، **p7**.

3 – Eisenstadt ، Michael (1994) ، Deja Vu All over Again? an Assessment of Iran's Military Buildup ، Washington: Washington Institute for Near East Policy

4 – El-Hokayem.E ، Legrenzi. M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge ، Washington: The Henry L. Stimson Center ، 1-25.

5 – Sahimi ، M (2003). Iran's Nuclear Program. Part I: Its History ، Online Article ، Payvand Iran News ، 10 February

6 – Mayer ، C. (2004). National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons ، **unpublished master thesis** ، Naval Postgraduate School Monterey ، California' .

7 – Timmerman ، Kenneth (1996) ، Iran's Nuclear Program Myth and Reality ، Milano: Middle East Data Project .

8 – Zaberoski. J (2005) ، Deterring a Nuclear Iran ، **The Washington Quarterly** ،vol 28 ، no. 3 .

9 – Wellman ، A (2010). Israel-Iran Foreign Relations ، On : http://www.irantracker.org .

Abstract :

The Impact of the Iranian Nuclear Program on Iran – Gulf Relations

(2002-2013)

Prepared : Khalid Al-sa'de .

Supervisor : Dr – Sayel Al-serhan .

This study handled the effect of the Iranian nuclear program over the Gulf – Iranian relations during 2002-2013 ، whereas it focused on the Iranian nuclear program and its effects inside Iran and on the international community in general and on the regional environment in special manner.

The study demonstrated the establishment and development of the Iranian nuclear program since the fifties of the last century till 2013. Considering this program as one of the effective factors in the foreign Iranian relations ، and its reactions with Gulf Council Countries (GCC) through following the paths progressed and phases achieved of the program ، and through demonstrating the adopted policies of the Iranian part and other related parts.

The study focused on the goals and objectives over all levels ، the internal ، regional and international levels. Moreover its political ، security and economic dimensions. The study handled the challenges faced the program whether regarding the laws and regulations and conventions related to this subject. Or it deals with the international and regional stands within.

The study stated the effects and consequences of this file on the gulf – Iranian relations ، including the security and political and environmental issues. Demonstrating the Gulf Council Countries options towards the Iranian nuclear program ، and the suggested scenario in the future.

The study based in its data regarding the foreign Iranian relations and specially with the gulf council countries on the international system approach to show the nature of relations between Iran and these countries from one side ، and from the other side to study the impact of the Iranian nuclear program over the gulf – Iranian relations ، being the International system from the researcher point of view which considered as "one of the effective variables in the foreign Iranian policy".Then the study tried to focus on the process of foreign decision making in Iran. Because the Iranian ideological nature of the Iranian political regime plays an integral role in making and taking and implementing the decisions in Iran.

The study comes up with an essential result that there are political ، economic and ideological developments and variables contributed in developing the Iranian nuclear weapon. As there is an internal ، regional and international limits and challenges contributed in impeding and delaying this program; finally this program left impacts over the international and regional levels ، and imposed itself on the Iranian ties with the stakeholder countries.